A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/43/368
19 May 1988
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الثالثة والاربعون
البند ٦٧ (ح) من القائمة الاولية*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

دراسة عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والنفقات العسكرية

تقرير الامين العام

١ - طلبت الجمعية العامة الى الامين العام ، بموجب القرارين ١٥٠/٤٠ و ٨٦/٤١ طاء ، أن يستكمل بمساعدة فريق من الخبراء الاستشاريين المؤهلين يقوم هو بتعيينهم ، التقرير المعنون "النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والنفقات العسكرية"(١) ، مع مراعاة التطورات الهامة التي طرأت منذ اعداد ذلك التقرير . ثم طلبت الجمعية العامة الى الامين العام أن يقدم الدراسة الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين .

٢ - وعملا بهذين القرارين ، يتشرف الامين العام بأن يحيل طيه الى الجمعية العامة الدراسة المتعلقة بالنتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والنفقات العسكرية .

---

* A/43/50 .

(١) A/37/386 (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.83.IX.2) .

المرفق

دراسة عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والنفقات العسكرية

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
تصدير من الامين العام	-	٤
كتاب الاحالة	-	٦
مقدمة	١ - ٨	١٠
الفصل		
الاول - ديناميات سباق التسلح	٩ -٥٩	١٦
ألف - طبيعة سباق التسلح	٩ -١٣	١٦
باء - النفقات العسكرية	١٤-٢١	١٨
جيم - الاسلحة النووية	٢٢-٢٧	٢٤
دال - استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض العسكرية ...	٢٨-٣٠	٢٨
هاء - الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)	٣١-٣٢	٢٩
واو - الاسلحة التقليدية	٣٣-٣٦	٣٠
زاي - البحث والتطوير في المجال العسكري	٣٧-٤٢	٣١
حاء - صناعة الاسلحة وإنتاجها	٤٣-٥٠	٣٤
طاء - عمليات نقل الاسلحة	٥١-٥٩	٣٨
الثاني - الموارد ونزع السلاح	٦٠-٨٣	٤٥
ألف - الموارد الطبيعية	٦١-٦٨	٤٥
باء - الموارد البشرية	٦٩-٧٤	٥٠
جيم - التكنولوجيا	٧٥-٨٣	٥٤
الثالث - المصروفات العسكرية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية	٨٤-١٤٦	٥٩
ألف ـ اعتبارات عامة	٨٤-٨٩	٥٩
باء ـ التأثير على التنمية الاقتصادية	٩٠-٩٥	٦٢

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	جيم - التاثير على الموارد البشرية	٩٦ -١٠٠	٦٥
	دال - التاثير على التكنولوجيا	١٠١-١٠٥	٦٧
	هاء - التاثير على التضخم	١٠٦-١٠٩	٦٩
	واو - التاثير على التدفقات المالية والمديونية	١١٠-١١٩	٧١
	زاي - التاثير على الاحوال الاجتماعية - الثقافية	١٢٠-١٢٩	٧٥
	حاء - تاثير التحويل	١٣٠-١٤٦	٧٩
الرابع	- الآثار الدولية المترتبة على سباق التسلح	١٤٧-١٧٠	٨٦
الخامس	- النتائج والتوصيات	١٧١-١٨٨	٩٦

تصدير من الامين العام

هذا التقرير هو الرابع في سلسلة تقارير تعدها الامم المتحدة ، تلبية لطلبات الجمعية العامة ، عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح . وقد أعد هذا التقرير فريق الخبراء الاستشاريين الذين عيّنهم الامين العام لهذا الغرض عملا بالقرارين ١٥٠/٤٠ المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ و ٨٦/٤١ طاء المؤرخ في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ . ومن ثم قام الخبراء الاستشاريون باستكمال التقرير السابق المعنون "النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وللنفقات العسكرية" الذي أُنجز في عام ١٩٨٣ .

وتنظر الامم المتحدة ، منذ وقت طويل ، الى خطر الحرب النووية ، وما ينطوي عليه من امكانية انهاء الحضارة ، باعتباره أكبر الأخطار التي يواجهها العالم . وعلاوة على ذلك ، وخصوصا في السنوات الاخيرة ، فإن المآسي والمعاناة المتكررة الناجمة عن المنازعات المسلحة ، التي تستخدم فيها الاسلحة التقليدية ويغذيها انتشار هذه الاسلحة وتطورها بصورة مطردة ، أصبحت من الامور المثيرة للقلق البالغ . ومنذ عام ١٩٨٣ ، أثبتت الامم المتحدة أن الاسلحة الكيميائية - التي عرفت في عام ١٩٤٨ بأنها أسلحة للتدمير الشامل - تستخدم في هذه المنازعات ، وتأتي هذه التطورات ضمن النتائج البدهية المباشرة الناجمة عن سباق التسلح الذي يتخذ أشكالا دينامية تنافسية متعددة ، أو المتفاقمة بسببه .

وكما يوضح تقرير الفريق ، فإن سباق التسلح يؤدي أيضا الى حدوث ظواهر اقتصادية واجتماعية عديدة حتى وان لم يكن هناك نزاع ، بما في ذلك عدم امكانية الاستمرار في النفقات العسكرية ، وزيادة الانتاج العسكري الزائد عن الحاجة ، بالمقارنة بالانتاج المدني ، وانتشار انتاج الاسلحة الى بلدان أخرى ، وزيادة الموارد التكنولوجية التي تخصص للبحث والتطوير في المجال العسكري ، وتحويلات الاسلحة فيما بين التحالفات والى البلدان غير المنتجة على السواء والافراط في التسلح بشكل عام . ورغم أن تزايد الديون على الصعيد الدولي قد أدى الى كبح هذه الظواهر بعض الشيء ، إلا أنها مازالت قائمة .

ويشير الفريق الى أن السنوات الاخيرة شهدت ظهور عدد من العوامل التي تخفف من هذه النظرة المحبطة . وتشمل هذه العوامل التحليلات المتعمقة التي يجريها متخصصون والتي أدت الى ظهور نظريات وأفكار جديدة ومبتكرة بشأن الطرق والوسائل

التي تؤدي الى عكس اتجاه تعزيز القوة العسكرية . ومسألة تحويل الصناعة نحو زيادة الانتاج المدني هي واحدة من المجالات الجديرة بمزيد من الدراسة . كما يتزايد على الصعيد العالمي وبصورة مطردة إعراب الرأي العام عن القلق ازاء صعوبة التوصل الى عالم أكثر أمنا وسلما وانصافا يمكنه أن يتقدم نحو تحقيق نزع السلاح بدرجة كبيرة ، وظهور مقترحات عملية المنحى من أجل تحقيق ذلك الهدف . ومن المشجع للغاية ، أن العلاقة بين القوتين العظميين قد تحسنت تحسنا كبيرا منذ منتصف الثمانينات ، وأن مباحثاتهما في مجال الحد من الاسلحة والمجالات الاخرى قد بلغت مستوى جديدا . وأخيرا ، فقد تزايد الاعتراف بآثار التكافل العالمي وضعف البيئة مما أدى الى زيادة الوضوح في المعلومات ومناقشة القضايا المهمة على كل من الصعيد الاقليمي والعام .

ويعرب الامين العام عن تقديره لأعضاء فريق الخبراء الاستشاريين لتفانيهم في إنجاز هذه المهمة ولجهودهم الناجحة في التوصل الى اجماع في الرأي بشأن القضايا المطروحة . ويجدر التنويه الى أنه نظرا لتعقيد الموضوع المدروس فإن الملاحظات والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير هي ملاحظات واستنتاجات أعضاء فريق الخبراء الاستشاريين ، وان الامين العام ليس في وضع يسمح له باصدار حكم على جميع جوانب العمل الذي أنجزوه .

كتاب الاحالة

٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٨

سعادة الامين العام ،

اتشرف بان اقدم رفق هذا التقرير تقرير فريق الخبراء الاستشاريين المعني بالنتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والنفقات العسكرية ، الذي عينتموه عملا بقراري الجمعية العامة ١٥٠/٤٠ المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ و ٨٦/٤١ طاء المؤرخ في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ .

وكان الخبراء الاستشاريون الذين عيّنوا وفقا لقراري الجمعية العامة هم التالية اسماؤهم :

السيد قنسطنطين إيني
رئيس ادارة العلاقات الاقتصادية الخارجية والمعاهدات والمنظمات الدولية
وزارة الخارجية
بوخارست ، رومانيا

السيد الازهر بوعوني
استاذ
كلية الحقوق والعلوم السياسية
تونس ، تونس

السيد دراغومير جوكيتش
نائب الممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى الامم المتحدة
نيويورك

سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار
الامين العام للامم المتحدة

السيد هندريك دي هان
استاذ
جامعة غرونيجن
غرونيجن ، هولندا

السيد ولي الرحمن
سفير بنغلاديش لدى ايطاليا والممثل الدائم لبنغلاديش لدى وكالات الامم المتحدة في روما

الانسة أمادا سيفارا
استاذ زائر
معهد الدبلوماسية والعلاقات الدولية ، غواياكيل ، وعضو المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح
اكوادور

السيد دارولد و. سيلكوود
رئيس شعبة تحليل برنامج الدفاع
مكتب الاسلحة النووية والمراقبة
وكالة الرقابة على الاسلحة ونزع السلاح
واشنطن العاصمة ، الولايات المتحدة الامريكية

السيد كريستيان شميث
استاذ
جامعة باريس
فرنسا

السيد جان شاندوفا
رئيس شعبة نزع السلاح
وزارة الخارجية الفيدرالية
براغ ، جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية

السيد جوان فيشر
السفير
الممثل الدائم المناوب لاوروغواي لدى الامم المتحدة
نيويورك

السيدة مرغريت فوغت (الدورة الاولى)
مدير الدراسات ، كلية القيادة والاركان
جاجي - كادونا ، نيجيريا

السيد لاديسلاف ماتييكا (الدورتان الاولى والثانية)
وزير - مستشار
البعثة الدائمة لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية لدى المنظمات الدولية
فيينا

السيد ادريانوس موي (الدورة الاولى)
نائب رئيس الشعبة المالية والنقدية
الوكالة الوطنية للتخطيط الانمائي
جاكارتا ، اندونيسيا

السيد سيمين ن. ناديل
رئيس قسم
معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية
موسكو ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

وقد أعد التقرير خلال الفترة من شهر آذار/مارس ١٩٨٧ الى نيسان/ابريل ١٩٨٨ التي عقد الفريق اثناءها ثلاث دورات ، الاولى من ١٦ الى ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٧ ، والثانية من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ الى ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، والثالثة من ١١ نيسان/ابريل الى ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٨ . وقد عقدت الدورتان الاولى والثالثة في نيويورك وعقدت الدورة الثانية في جنيف .

ويود أعضاء فريق الخبراء الاستشاريين أن يعربوا عن امتنانهم للمساعدة التي تلقوها من موظفي الامانة العامة للامم المتحدة ومعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح والوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة ومعاهد البحوث والجامعات .

ويرغبون بوجه خاص في أسداء الشكر للسيد ياسوشي أكاشي ، وكيل الأمين العام لشـــؤون نزع السلاح ، والسيد وليم لولر الذي اضطلع بأمانة الفريق ، والدكتور رايمو فايرينـــن بجامعة هلسنكي الذي عمل مستشارا للأمانة .

وقد طلب الىّ فريق الخبراء الاستشاريين بوصفي رئيسا له أن أنوب عنه فـــي تقديم تقريره ، الذي أُقر بالاجماع ، الى سعادتكم .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام

(توقيع) قسطنطين إينـــو
رئيـــس فريـــق الخبـــراء الاستشاريـــن
المعني بالنتائج الاقتصادية والاجتماعية
لسباق التسلح والنفقات العسكرية

مقدمة

١ - تتناول هذه الدراسة النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وللنفقات العسكرية وهي الرابعة من نوعها التي يجريها الامين العام منذ عام ١٩٧١ [(١)] بمساعدة الخبراء الذين عينهم . وكان تقريرا الدراستين الثانية والثالثة قد قدما الى الجمعية العامة في عام ١٩٧٧ [(٢)] وعام ١٩٨٢ [(٣)] على التوالي . وقد تفي نظرة سريعة على خصائص وآثار سباق التسلح التي كشف عنها هذان التقريران بعرض المعلومات الاساسية للتحليل الحالي وتساعد على بيان ما حدث من استمرارية وتغير في ظاهرة سباق التسلح على مدى العقد الماضي .

٢ - إن تقرير عام ١٩٧٧ يعيد منذ البداية تاكيد الراي الثابت القائل بان خطر تدمير الذات الناجم عن الحرب النووية هو اعظم خطر يواجه العالم . وإحدى النتائج الرئيسية التي توصل اليها هذا التقرير ، هي ازدياد ظاهرة سباق التسلح على نطاق العالم ، وانه على الرغم من تفاوت كثافته بشكل ملحوظ بين المناطق ، لم تظل بعيدة عنه إلا بلدان قليلة ولم تخل منه اية منطقة رئيسية . ومن بين التاكيدات الواضحة الاخرى للتقرير ، بإيجاز ، ما يلي :

(ا) إن المنافسة في التسلح بين الدول العسكرية الكبرى هي عموما اهم جانب من جوانب سباق التسلح على نطاق العالم واخطرها واكثرها استهلاكا للموارد ، والقوة الرئيسية المحركة له . وجميع التطورات الجديدة الهامة تنتشر من هذه المنافسة الى سائر العالم ، وهي اكثر شدة مما يمثله حجم الترسانات لان المنافسة نوعية بالدرجة الاولى ؛

(ب) إن الزخم النوعي لسباق التسلح يولّد انعدام الامن ويؤثر سلبا على الامكانيات المتعلقة بنزع السلاح حيث ان العامل الحاسم الذي ينشأ عادة هو التماس الوسائل اللازمة للتغلب على اكثر الاسلحة تطورا والدفاعات المناظرة مما يؤدي الى زيادة سرعة معدل التقادم في التكنولوجيا العسكرية . ولذلك ينبغي لاي معيار مناسب لنزع السلاح أن يتضمن تدابير للحد من سباق التسلح النوعي ؛

(ج) لقد أدى الانفجار السكاني والازمات الغذائية والكوارث الطبيعية المدمرة والحروب ، الى تفاقم مشاكل القضاء على الفقر وتحسين الرفاه الانساني وإقامة التصنيع وتحقيق النمو بحيث وصلت الى مرحلة الازمة في كثير من أجزاء العالم ، وتتنافس المطالبات في هذه المجالات مع المطالبات في المجال العسكري . ومن الواضح

أن فوائد جمة يمكن أن تنجم حتى عن أبسط التخفيضات في النفقات العسكرية وإعادة تخصيص بعض الاموال الموفرة على هذا النحو ؛

(د) يؤثر سباق التسلح تاثيرا بالغا مباشرا على السياسة والاقتصاد والمجتمع . وفي بعض الحالات يفرض الضغط أو التدخل من جانب الدول الخارجية مجالات ضيقة للخيار السياسي قد تتعارض مع التطلعات الوطنية . وفي حالات أخرى يصبح للقوات المسلحة نفوذ حاسم في السياسة الداخلية وفي الانشطة المدنية ، ويشكل سباق التسلح في هذا السياق خطرا يتهدد العمليات الديمقراطية ؛

(هـ) إن أهم سمة لسباق التسلح تتمثل في أنه يقوّض الامن الدولي عن طريق ايجاد خطر دائم بنشوب حرب تشترك فيها أكبر الدول ، بما في ذلك الحرب النووية ، وسلسلة لا نهاية لها من الحروب على مستويات أدنى ، مما يعوق تهيئة مناخ يقلل من دور القوة في العلاقات الدولية .

٣ - وعلى الرغم من أن كثيرا من نتائج تقرير عام ١٩٧٧ تحتفظ بصلاحيتها أثناء الفترة التي شملها تقرير عام ١٩٨٣ ، وجد أن هناك تغيرات هامة قد حدثت في الاطارين الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي الاستراتيجي على السواء . وبالتالي عاد أحدث هذين التقريرين الى التأكيد من جديد بأن تدمير الذات بالاسلحة النووية ما زال يشكل أعظم الاخطار التي يواجهها العالم ، وانه لا يمكن تحقيق أمن فعّال من خلال مزيد من التسلح ويخلص التقرير أيضا الى تحديد ما يلي من تطورات :

(أ) ان البيانات المتعلقة بالانفاق العسكري العالمي تظهر أنه قد زاد في الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٨١ بمعدل أسرع مما كان عليه في السنوات المناظرة السابقة لتقرير عام ١٩٧٧ ؛

(ب) ان المناخ السياسي الدولي يتميز بخطورة غير عادية حيث ان الثمانينات بدأت بنكسات حادة أصابت عملية الانفراج التي كانت قد تطورت في السبعينات ؛

(ج) إن بؤر الازمات في مختلف أجزاء العالم تفاقمت بسبب زيادة حدة التوترات بين المشتركين الرئيسيين في سباق التسلح ومواقف المجابهة التي يتخذونها ، نظرا لاستمرار المنازعات حول تحديد مناطق النفوذ والاستئثار بها والسيطرة عليها ؛

(د) ان أوائل الثمانينات ورثت حالة من الجمود في مفاوضات نزع السلاح ؛

(هـ) ان التوقعات الاقتصادية العالمية للثمانينات ما زالت ترتبط على نحو أوثق من أي وقت مضى بالتقدم المحرز في مجال نزع السلاح ؛

(و) إن الخط الذي يفصل بين الاسلحة التعبوية والاستراتيجية ، والاسلحة التقليدية والنووية الموجودة في ترسانات الدول العسكرية الرئيسية قد ازداد انحسارا بسبب الابتكارات التي تتصدر التكنولوجيا العسكرية ؛

(ز) ان من الملامح الرئيسية الموازنة تنامي الوعي العام بخطر الحرب ولا سيما الحرب النووية ورد الفعل العام ازاء التسخير المتزايد للعلم والتكنولوجيا لخدمة القطاع العسكري والذي تتجاوز آثاره الى حد كبير فهم الجمهور وتأثيره لا سيما في ضوء ما يحجب عن الجمهور من المعلومات .

٤ - ويكشف هذا التقرير عن استمرار الآثار السلبية المشابهة الناجمة عن سباق التسلح . ولكن مع حدوث تغيير على درجة أكبر مما حدث بين الفترتين المشمولتين بالبحث في التقريرين السابقين . ويخلص التقرير الى أن سباق التسلح بين الدول العسكرية الرئيسية في منتصف الثمانينات لا سيما في المجال النووي ما زال مستمرا في اطار تحديث الاسلحة والترسانات وذلك على الرغم من تحسن الحوار بين هذه الدول والمناخ الدولي على مدى السنوات الثلاث الماضية . وما زالت أوجه التقدم التكنولوجي العسكري تتجاوز عملية مفاوضات نزع السلاح ، وتواصل الاعتبارات السياسية والاستراتيجية تشكيل عائق أمام تحقيق أية تحسينات في الحالة الاقتصادية العالمية . وما زالت التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية في حالة تنافس مع الطلب العسكري على الموارد البشرية والمادية . وفي الوقت نفسه ، يوجد الآن المزيد من العناصر المحسنة لزيادة الفهم الدقيق لمتطلبات السلم والامن ونزع السلاح . وبرزت بعض الاتجاهات التطلعية فضلا عن الشعور بامكانية حدوث تعديل تدريجي في الانماط التقليدية لسلوك الدول والشعوب ، وبدأ الحديث من التقدم الاجتماعي وتحسين الرعاية الانسانية واتخاذ ترتيبات أمنية أرشد على مستويات أدنى من التسلح . وتنعكس هذه الاتجاهات في مجموعة واسعة من الدراسات الاخيرة وقرارات الجمعية العامة والمقترحات الاخرى الرامية الى تشجيع أو محاولة اجراء تحليلات دقيقة للآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها من الآثار القصيرة والطويلة الاجل المترتبة على انتاج واقتناء الاسلحة والتكنولوجيا العسكرية والمنازعات المسلحة النووية منها والتقليدية .

٥ - وتستعين هذه الدراسة الى حد بعيد بتحليلات هذه التطورات ودلائلها العملية ذات الصلة على النحو التالي :

(أ) فيما واصل الانفاق العسكري على الصعيد العالمي الارتفاع ، تغير نمط النمو أساسا بسبب تدهور الحالة الاقتصادية وزيادة المديونية الناشئة عنها مما فرض أنواعا كثيرة من القيود التي تؤثر بشكل خاص على البلدان النامية التي قليلا ما تستطيع تحملها . وهكذا اقتصرت الزيادة الجارية في الانفاق العسكري على بلدان العالم الصناعي برمته تقريبا أو في مناطق معيّنة للتوتر أو للنزاع المسلح الفعلي ؛

(ب) ان المنازعات الجارية في مختلف أنحاء العالم الآن والتي تحدث - سواء باشتراك من الخارج أو بدونه - قد اشتدت وتفاقمت رغم الجهود المبذولة للتوصل الى حل لها . وأصبحت أشد مرارة وأبهظ ثمنا ، ماديا وبشريا ، مع تأجج نيرانها بأسلحة أشد تدميرا . وفي بعض الحالات ، لا يزال هناك خطر جسيم يتمثل في استمرار زيادة كثافة هذه المنازعات وتوسيع نطاق المشاركة فيها . ولأول مرة تؤكد الأمم المتحدة وتؤيد بالوثائق استخدام الأسلحة الكيميائية في هذه المنازعات المسلحة . وبالإضافة الى ذلك ازداد اللجوء الى الارهاب ؛

(ج) ونفذت أهم الدول عسكريا ، أو هي تعتزم أن تنفذ مزيدا من الابتكارات التكنولوجية و/أو التحديث التكنولوجي ، كما أن بعض أوجه التقدم الأولية قد لا تزال تحجب الخط الفاصل بين منظومات الأسلحة التقليدية والنووية من حيث الفعالية العسكرية . ويزداد الادراك على نطاق واسع بأن استخدام البحث والتطوير في الأغراض العسكرية ، والتغير السريع في التكنولوجيا العسكرية لهما آثار ملحوظة ليس على الاستراتيجية والتكتيك فحسب بل لهما آثار سلبية واضحة أيضا على القوة الاقتصادية والتقدم الاجتماعي ومن ثم على الأمن الدولي بمعناه الواسع لا سيما على المدى الطويل ؛

(د) لقد شهد المناخ السياسي الدولي تحولا كبيرا يتضح بصورة خاصة في العلاقات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية التي أخذت في التحسن منذ أواخر عام ١٩٨٤ وأوئل عام ١٩٨٥ ، وبالأخص بعد لقاء القمة بينهما المعقود في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ؛ واتفق زعيما الدولتين ، في بلاغهما المشترك الصادر عن ذلك الاجتماع على أن الحرب النووية لا يمكن كسبها وينبغي عدم خوضها على الاطلاق (٤) ؛

(هـ) وفي ميدان نزع السلاح ، تزايد انعقاد المحافل البنّاءة واجراء المفاوضات الاكثر تكثيفا على جميع المستويات . واختتمت بنجاح المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن القذائف النووية المتوسطة والقصيرة المدى وما أن يتم التصديق على المعاهدة ذات الصلة سيجري تنفيذ تدمير هذه الفئات من القذائف النووية الى مستوى الصفر . كما تجري مفاوضات ثنائية موضوعية بشأن خفض الاسلحة الهجومية الاستراتيجية وبشأن الاسلحة الفضائية وتجارب التفجير النووي . وعلى الصعيد المتعدد الاطراف ، استمرت مفاوضات نزع السلاح طوال الفترة ، وهي تعمل على تضييق الخلافات وتتجه ببطء نحو الاتفاق على فرض حظر شامل على الاسلحة الكيميائية ؛

(و) تطورت المعلومات بشأن الجوانب التقنية والاقتصادية لسباق التسلح ، مما أتاح الفرصة للرأي العام لزيادة التقصي عن الاثار المترتبة على الانفاق العسكري والتقدم التكنولوجي . وأدى ذلك بدوره الى تزايد الضغط في البلدان الصناعية من أجل المساءلة الحكومية عن التكنولوجيات والمشاريع المعقدة والمكلفة فيما يتعلق باهميتها الاجتماعية ـ الاقتصادية وصلتها المباشرة بالامن . ويكمن وراء ذلك تزايد الوعي العام بامكان وقوع حوادث تكنولوجية وبأن الاسلحة النووية ما زالت تشكل خطرا يتهدد مستقبل البشرية . ولا تزال التوقعات الاقتصادية والاجتماعية العالمية في التسعينات ترتبط بتحقيق التحسينات المرتقبة في حالة الامن الدولي التي يمكن بدورها أن تتيح إحراز تقدم كبير في مجال نزع السلاح . وسيتطلب ذلك أن يراعي صناع القرار الحكوميون على نحو أفضل الموارد البشرية والطبيعية والمادية في العالم ، وتوجيه الجهود البشرية تبعا لذلك . وكان المشتركون في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية المنعقد في الفترة من ٣١ آب/اغسطس الى ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ قد أكدوا في الوثيقة الختامية للمؤتمر وبتوافق الآراء الالتزام بتخصيص حصة من الموارد الموفرة ، من خلال نزع السلاح لأغراض التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية ، بغية تضييق الفجوة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والنامية . ولكن المشاركين في المؤتمر ركزوا أيضا على التهديدات غير العسكرية التي يتعرض لها الامن وأقروا بوجود "اعتراف متزايد بأن الافراط في التسلح والتخلف يشكلان تهديدا للسلم والامن الدوليين" ، كما أن الانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان والفقر والامية والفساد السياسي التي تعوق التنمية الاقتصادي والاجتماعية الحقيقية ، تؤدي أيضا الى حدوث التوتر والنزاع[٥] .

٦ - ومنذ عام ١٩٧٨ عندما اعتمدت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ، بدون تصويت ، الوثيقة الختامية للدورة[٦] ، وهي لا تزال صالحة ، أجرى

الأمين العام عددا كبيرا من الدراسات تتصل بعدة جوانب محددة لسباق التسلح ونزع السلاح . ومن المواضيع التي شملتها الدراسات الأسلحة النووية وتخفيض الميزانيات العسكرية ، والصلة بين نزع السلاح والتنمية ، وتدابير بناء الثقة ، والأمن الدولي ونزع السلاح ، والأسلحة التقليدية ، ومفاهيم الأمن ، والردع (٧) . وينبغي النظر الى هذه الدراسات كمساع مخلصة لتوفير مزيد من المعلومات عن نزع السلاح وما يتصل به من قضايا .

٧ - وفي حين يمكن فحص عدد من جوانب سباق التسلح وآثاره من خلال دراسات مواضيعية ، فان هذه الدراسة وسابقاتها هي الوحيدة التي تتكون من دراسات استقصائية شاملة للنتائج المتعددة والدائمة التغير لسباق التسلح والنفقات العسكرية ، ويضطلع بها بغرض الكشف عن أحدث الآثار المترتبة عليها . وباستكمال تقرير سنة ١٩٨٣ ، طبقا لقراري الجمعية العامة ١٥٠/٤٠ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ و ٨٦/٤١ طاء المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، يأمل فريق الخبراء الذي يساعد الأمين العام في أن تعمل النتائج التي يتوصل اليها على القاء الضوء على الآثار الضارة لسباق التسلح على السلم والأمن العالميين ، وعلى الاقتصاد والرفاه .

٨ - ويصف الفصل الأول من هذا التقرير ديناميات سباق التسلح . وينصب التركيز الرئيسي على الآثار الاقتصادية والتكنولوجية المترتبة على مختلف فئات الأسلحة والقوات التي تكوّن سباق التسلح ، والاتجاه الرئيسي للدوافع والآليات التي تساندها ، وما تنطوي عليه من تكاليف وتجارة متعددة . ويوفر الفصل الثاني تقييما للموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية المكرّسة لسباق التسلح في عالم ذي موارد محدودة ، وذلك بغرض بحث صافي آثار القرارات المتعلقة بالسياسة في ظروف واقتصادات ومجتمعات مختلفة . ويتناول الفصل الثالث تحليل الآثار المترتبة على النفقات العسكرية في التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي ، بما في ذلك تأثيرها على التنمية الاقتصادية والموارد البشرية والتكنولوجيا والتضخم والتدفقات المالية والمديونية والظروف الاجتماعية والاقتصادية ؛ وتبحث بإيجاز أيضا آثار التحول الصناعي لصالح الأنشطة المدنية أما الفصل الرابع ، الذي يحلل الآثار الدولية لسباق التسلح ، فينظر في آثاره الشاملة ، بما في ذلك آثاره غير العسكرية ، على المجتمع على الصعيد الدولي والاقليمي والوطني ، بما في ذلك الخيارات والأولويات المتاحة لمتخذي القرار الحكوميين . ويوجز الفصل الخامس النتائج التي توصل اليها فريق الخبراء ويقدم بعض التوصيات لخفض النتائج السلبية لسباق التسلح وعكسها ، مع تجنب ما يعقب ذلك من آثار تأتي بنتائج عكسية .

الفصل الاول

ديناميات سباق التسلح

ألف - طبيعة سباق التسلح

٩ - إن سباق التسلح الدولي ظاهرة معقدة ومتعددة الابعاد تندّ عن أي تفسير بسيط . وهو يتسم بصفة أساسية بديناميات الاعمال المتبادلة بين الدول المتنافسة وبأعمال انفرادية من جانبها وتهدف كلتاهما الى زيادة قوتها العسكرية . إلا أن أهم معالمها يتمثل في أنها "تقوض الامن الوطني والاقليمي والدولي" ، كما أشارت الى ذلك طبعات سابقة من المنشورات المعنونة "النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والنفقات العسكرية"(٨) . وسباق التسلح ظاهرة تفاعلية قائمة على الصعيد العالمي ، وتلعب فيها أكبر الدول العسكرية وما يجري بينها من تصرفات واستجابات مختلفة دورا رئيسيا ، وله أيضا مظاهر اقليمية ومحلية . وقد اعترفت بذلك تقارير سابقة ، إذ ذكرت أنه على الرغم من أن حدة سباق التسلح "تختلف اختلافا ملحوظا من منطقة لاخرى ، فإنه ما من منطقة كبرى بقيت بمنأى عنه وقلة من البلدان تسنى لها ذلك"(٩) . ولسباق التسلح أيضا طابع متعدد الابعاد ، إذ أنه يحتوي على عناصر سياسية واقتصادية وتكنولوجية وعلى عنصر أمني وهذا هو الاهم . وينعكس ما لعنصر الامن من طابع السبب والنتيجة في الصلة بين سباق التسلح والتنافس فيما بين الدول . ويعني هذا أن التوترات والخلافات والمنازعات الدولية تهيئ أسبابا لحيازة مزيد من الاسلحة الجديدة ، في حين أن حيازة الاسلحة تزيد بدورها من حدة العلاقات والصراعات الصعبة . بل وأهم من ذلك أن سباق التسلح ينطوي على خطر الحرب ، بما في ذلك الحرب النووية ، التي تشترك فيها الدول الكبرى .

١٠ - بيد أن سباق التسلح يعتبر الى حد كبير أيضا نتيجة لقرارات سياسية مدروسة تتخذها الدول في بحثها من الامن أو القوة أو الاثنين معا . وفي هذا السياق ، فإن هذه القرارات تستلزمها وتبررها من المنظور الداخلي منازعات اقليمية أو عالمية وتوترات دولية . ومن ناحية أخرى ، كما ذُكر قبلا ، فإن برامج التسلح الوطني للدول الكبرى تتفاعل ، مما يؤدي الى اتخاذ قرارات حيازة تنافسية وعملية تصعيد ، كثيرا ما تكون قائمة على أساس سيناريوهات أسوأ الحالات ، وذلك في الجهود المبذولة لحماية الامن القومي النسبي لدولة ما . وبالمثل ، فإن هذه القرارات تنجم ، في السياق الاقليمي ، عن تهديدات محسوسة بالتدخل العسكري أو تدخل خارجي في الشؤون الداخلية .

١١ - وديناميات سباق التسلح بعيدة عن كونها ظاهرة جديدة ، فقد ظلت قائمة ، على الاقل ، طيلة فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بأكملها . وفي الثمانينات ، ظل خطر نشوب حرب نووية قائمة - سواء بسبب وقوع حادث أو خطأ في التقدير أو حتى عمل استراتيجي محسوب . وقد اعترف بهذا المأزق الذي يواجه الانسانية تقرير عام ١٩٨٣ أيضا ، ومازال الحال كذلك اليوم .

١٢ - وشهد عقد الثمانينات ، حتى ما يقرب من نقطة وسطه تدهورا في المناخ الدولي . فقد تأثرت العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وبين الكثير من حلفائهما أيضا ، بالتوترات . ونجمت هذه التوترات ، جزئيا ، عن تطوير ووزع أسلحة جديدة ، نووية وتقليدية على السواء ، كما إحساس الخصوم بها هو أنها أدوات تنطوي على تهديد ويمكن استخدامها للبدء في شن حرب أو إدامتها أو تصعيدها . وزادت التطورات التكنولوجية من صعوبة المشاكل المتعلقة بالسياسات وتقدير النوايا وذلك بزيادة حجبها لاي تمييز من ناحية التحقق والفعالية العسكرية بين الاسلحة التقليدية وأسلحة التدمير الشامل ، ولاسيما الاسلحة النووية . ومع ذلك ، فإن الفرق بين السلاحين واضح وينبغي أن يظل كذلك ، بالنظر الى التفاوت الهائل في قوتهما التدميرية وفي الاخطار الاجتماعية والبيئية الطويلة الاجل المحتملة من جراء استخدامهما .

١٣ - وقد حدث ، منذ منتصف الثمانينات ، تحسن ملحوظ في المناخ السياسي الدولي . فقد نجحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في عقد معاهدة ثنائية تزيل فئتين من الاسلحة النووية ، وهي معنونة "المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والقصيرة المدى"(١٠) . وهي تتصل بالقذائف التي يتراوح مداها بين ١ ٠٠٠ و ٥ ٥٠٠ كيلومتر وبين ٥٠٠ و ١ ٠٠٠ كيلومتر . وفي ١٠ كانون الاول/ديسمبر ، وفي بيان مشترك صدر في نهاية اجتماع القمة بين الرئيس رونالد ريغان رئيس الولايات المتحدة الامريكية وميخائيل غورباتشوف الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، أكد الزعيمان أن المعاهدة ذات صبغة تاريخية سواء فيما يتعلق بهدفها - وهو الإزالة التامة لنوع كامل من الاسلحة النووية لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - أو فيما يتعلق بطابعها المبتكر ونطاق أحكامها المتعلقة بالتحقق . أما تخفيض الاسلحة النووية الاستراتيجية فهو أيضا قيد التفاوض ، وكذلك مسألة الاسلحة في الفضاء الخارجي . وقد بدأت المفاوضات الثنائية بهدف زيادة الحد من تجارب الاسلحة النووية . وكُثفت أيضا المفاوضات المتعددة الاطراف بشأن الحد من الاسلحة وبخاصة

المفاوضات التي تتناول الاسلحة الكيميائية . والمأمول أن تزيد روح التعاون الدولي الجديد هذا من تعزيز الثقة ، عالميا واقليميا ، وأن تؤدي الى تقدم ملموس نحو الحد بقدر كبير من الاسلحة وخفض خطر الحرب وتعزيز الامن الدولي نتيجة لذلك .

باء - النفقات العسكرية

١٤ - إن النفقات العسكرية هي مقياس تقريبي لمقدار ما يكرسه كل بلد من موارده لحماية أمنه الوطني . ويمكن إدراك التصعيد في الانفاق العسكري العالمي من واقع حقيقة مجردة وهي أنه في حين ذكر تقرير سنة ١٩٨٣ رقما عالميا للمستوى الجاري للجهود العسكرية بلغ ٥٥٠ - ٦٠٠ بليون دولار ، فإن التقدير لسنة ١٩٨٥ ، بالاسعار الجارية ، تراوح بين ٨٥٠ و ٨٧٠ بليون دولار .

١٥ - ولا تتميز هذه الارقام الخاصة بالإنفاق العسكري بالدقة لعدة أسباب . إذ أن بعض البلدان لا تقدم أرقاما تشمل كل نفقاتها العسكرية . وفضلا عن ذلك ، هناك بعض الصعوبات الموضوعية في المقارنة بين البيانات العسكرية القطرية . وترجع الصعوبات الرئيسية الى الاختلاف في نظم التسعير بسبب اختلاف النظم الاقتصادية وتحويل بيانات الانفاق العسكري المقومة بالعملات الوطنية الى عملة مشتركة هي الدولار . ولا تتوفر الارقام العالمية الاجمالية لعام ١٩٨٧ في حولية "الا'حة ونزع السلاح في العالم" ، وهي حولية معهد ستوكهلم الدولي لدراسة شؤون السلام[١١] ، وذلك لان المعلومات الجارية عن الانفاق العسكرية السوفياتي والصيني ليست كافية أو يمكن الوثوق بها بدرجة تحمل على وضع تقديرات دقيقة لمجموع الانفاق العسكري العالمي ، كما أن ميزانيات البلدان الاخرى لا تبين جميع النفقات العسكرية . لذلك ليس من الممكن تقديم رقم محدد للمجموع العالمي . والارقام الواردة في الجدول الثلاثة التالية هي مجرد مؤشر على تطور النفقات العسكرية وتعطي صورة تقريبية فقط لمجموع الموارد المخصصة للقطاع العسكري والمستقاة من بيانات سابقة لمعهد ستوكهلم . كما استمرت في الزيادة النفقات العسكرية العالمية ، مقدرة بالاسعار الثابتة (للاطلاع على التفاصيل ، انظر الجدول ١ أدناه) . والواقع ، ان الناتج المحلي الاجمالي في العالم قد زاد في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ بمعدل سنوي يبلغ ٢,٤ في المائة ، في حين بلغت الزيادة المقابلة في النفقات العسكرية ٣,٢ في المائة في السنة[١٢] . وهذا يعني أن سباق التسلح استوعب خلال الثمانينات حصة من موارد العالم المحدودة أعلى نسبيا من أي وقت مضى . وقد زادت النفقات العسكرية على الصعيد العالمي ، بالقيمة الحقيقية ، بمقدار يتراوح بين أربعة وخمسة أضعاف منذ الحرب العالمية الثانية . وهي تستهلك نحو ٦ في المائة من إجمالي الناتج العالمي[١٣] . وإذا استمرت الاتجاهات المبينة أعلاه ، ومع

عدم الحد من الاسلحة بدرجة كبيرة ، فمن الممكن أن يصل الرقم الاجمالي الى ١ ٠٠٠ بليون دولار ، بالاسعار الجارية ، قبل نهاية القرن الحالي . ومعنى هذا ان التقدير المماثل الوارد في تقرير سنة ١٩٨٣ لم ينطو على مغالاة (١٤) .

١٦ - وتأيدت في ذلك التقرير بالتفصيل الكيفية التي نمت بها النفقات العسكرية العالمية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وبدى التفاوت الكبير في توزيعها بين المناطق والبلدان منفردة . وهذا يعكس الطابع الاقتصادي والعسكري غير المتماثل للنظام العالمي الحالي . ولكفالة المقارنة ، تُستخدم في هذا التقرير أيضا ، المعايير المستعملة في التقارير السابقة . والارقام الاخيرة ، بأسعار وأسعار صرف سنة ١٩٨٠ ، هي كالآتي :

الجدول ١ - النفقات العسكرية في مجموعات مختارة من البلدان ، ١٩٧٦ - ١٩٨٥

(ببلايين الدولارات وبالنسبة المئوية الى المجموع العالمي بأسعار وأسعار صرف سنة ١٩٨٠)

	١٩٧٦	١٩٧٩	١٩٨٣	١٩٨٥
البلدان الستة الرئيسية من حيث الانفاق العسكري (أ)	٧١,٢	٧٠,٨	٦٨,٤	٧٠,٤
البلدان الصناعية الاخرى	١٤,٦	١٤,١	١٤,١	١٣,٩
بلدان نامية	١٤,٢	١٤,٩	١٧,٥	١٥,٧
المجموع العالمي (بالنسبة المئوية)	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المجموع العالمي (ببلايين الدولارات)	٥١١,٥	٥٦١,٩	٦١٥,١	٦٦٣,١

(أ) البلدان الستة الرئيسية من حيث الانفاق العسكري هي بالترتيب الابجدي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، الصين ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

١٧ - وكانت حصة البلدان الصناعية خلاف البلدان الستة الرئيسية من حيث الانفاق العسكري ثابتة بدرجة كبيرة على مدار السنوات العشر الماضية . وانخفض تدريجيا الوضع النسبي للبلدان الرئيسية من حيث الانفاق العسكري حتى أوائل الثمانينات ، عندما بدأ في الارتفاع مرة أخرى نتيجة للحالة الدولية المتوترة وبرامج التأهب العسكري المضطلع بها . ومن ناحية أخرى ، لم تشهد النماذج الإنفاقية للبلدان الرئيسية من حيث الانفاق العسكري أية تحولات هامة عن الاتجاهات السابقة ، باستثناء جمهورية الصين الشعبية ، التي أعادت تخصيص جزء من قواتها العسكرية العاملة ونفقاتها المالية لدعم برنامجها للتحديث الاقتصادي . وتزايدت منذ الستينات النفقات العسكرية للبلدان النامية من حيث القيمة المطلقة والنسبية ولكنها انخفضت منذ أوائل الثمانينات . وتفيد الأرقام الواردة في الجدول ٣ أن الحصص النسبية لمختلف الفئات عادت في عام ١٩٨٥ الى الحالة التي كانت سائدة في عام ١٩٧٩ . ويحتاج الأمر الى تحليل لبيانات الإنفاق لتقصي هذه الملاحظات .

الجدول ٣ - معدلات نمو النفقات العسكرية ،
١٩٧٦ - ١٩٨٥

(النسبة المؤية لمتوسط الزيادة السنوية
للنفقات الحقيقية)

	١٩٧٩-١٩٧٦	١٩٨٢-١٩٧٩	١٩٨٥-١٩٨٢
البلدان الستة الرئيسية من حيث الإنفاق العسكري	٢,٣	١,٩	٣,٧
البلدان الصناعية الاخرى	٢,٩	٢,٨	٢,٣
البلدان النامية	٣,٠	٩,١	-٠,٩
العالم	٣,٣	٣,٢	٣,٦

واستمرت النفقات العسكرية للبلدان الصناعية في الإزدياد . ويمكن مع ذلك ملاحظة انخفاض في معدلات النمو بين بلدان الانفاق الرئيسية في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٣ . وحدثت زيادة جديدة في هذه المجموعة من البلدان بعد عام ١٩٨٣ واستمر ذلك حتى نهاية الفترة المشمولة بالدراسة . وحدث أيضا تغير كبير في الإنفاق العسكري للبلدان النامية في الفترة بين سنة ١٩٨٣ و ١٩٨٥ . ويعكس معدل نموها السلبي ، في المقام الاول ، انخفاض أسعار الصادرات وتعمق أزمة الديون العالمية . وأدى ذلك الى الإقلال من قدرة الكثير من البلدان النامية على تعزيز قواتها المسلحة ولاسيما استيراد الاسلحة . وكان الانخفاض في ايرادات الصادرات وما يتبع ذلك من تضاؤل الاحتياطي من العملات الأجنبية وتضاؤل الواردات من الاسلحة هي الاسباب الرئيسية لانخفاض نفقاتها العسكرية .

١٨ - وتتضح الرابطة الوثيقة بين التطورات الجارية في الاقتصاد العالمي والانفاق العسكري في البلدان النامية عندما يدرس المرء أنماط معدلات نمو هذا الانفاق في البلدان المصدرة للنفط . ففي الفترة من سنة ١٩٧٦ الى ١٩٧٩ ، زادت النفقات العسكرية لتلك البلدان بنسبة غير لافتة للنظر بلغت ٢,٦ في المائة في السنة ولكنها زادت بنسبة ١٠,٦ في المائة في السنة خلال سنوات ما يسمى بالازمة النفطية الثانية في الفترة من سنة ١٩٧٩ الى ١٩٨٣ . وانقلبت هذه الحالة الى عكسها في الفترة من سنة ١٩٨٣ الى ١٩٨٥ : إذ انخفض الانفاق العسكري للبلدان المصدرة للنفط بمعدل ناقص ١,٨ في المائة في السنة . وكان هذا الانخفاض ، في الواقع ، أكبر منه في باقي البلدان النامية حيث ظل الانفاق العسكري ثابتا تقريبا في الفترة من سنة ١٩٨٣ الى سنة ١٩٨٥ ، كما يتضح من الجدول ٣ ، في حين انخفض من حيث النسبة المئوية من الانفاق العسكري العالمي كما يبين الجدول ١ . وبذلك أصبح الانفاق في أسعار النفط وايرادات الصادرات عاملا رئيسيا في تضاؤل المخصصات العسكرية وواردات الاسلحة في البلدان المصدرة للنفط .

١٩ - بيد أن القيود الاقتصادية ليست سوى عامل واحد من العوامل التي تؤثر في القدرات المتعلقة بتخصيص موارد داخلية للنفقات العسكرية وواردات الاسلحة . فقد استمرت الطموحات السياسية ونفوذ الدول الكبرى باشكاله المختلفة والتوترات والمنازعات الدولية الجارية والإحساس بالتهديدات الخارجية ، وعدم الاستقرار الداخلي ، والظواهر الطبيعية في التأثير على المقررات المتعلقة بالإنفاق . وبغية تكون فكرة أدق عن العوامل التي يبدو أنها تؤثر في القرارات المتعلقة بالإنفاق العسكري ، فقد يكون للتوزيع حسب المناطق الاقليمية بعض الاهمية مع حساب معدلات النمو لكل من المناطق الاقليمية الرئيسية على حدة (انظر الجدول ٣) .

الجدول ٣ - معدلات نمو النفقات العسكرية حسب المناطق ، ١٩٧٦-١٩٨٥

(النسبة المئوية لمتوسط الزيادة السنوية للنفقات الحقيقية)

	١٩٧٦-١٩٧٩	١٩٧٩-١٩٨٢	١٩٨٢-١٩٨٥
أمريكا الشمالية	١,٨	- ٦,٩	٧,٣
أوروبا	٢,٠	١,٨	٢,٢
الشرق الأوسط	٠,٣	١٠,٩	- ١,٧
الشرق الأقصى (أ)	٨,٧	٨,٢	٤,٢
أمريكا الجنوبية	٢,٧	١٩,٦	- ٧,٣
افريقيا	٤,٤	١,٧	- ٢,٩
جنوب آسيا	٣,٢	٨,١	٥,٥
أمريكا الوسطى	١٢,٩	٨,٣	٤,٣

(أ) باستثناء الصين واليابان .

واستمرت النفقات العسكرية في النمو في أوروبا وأمريكا الشمالية حيث يواجه كل من الحلفين الرئيسيين الآخر ، وهي الى حد بعيد أعلى النفقات في تلك المنطقتين . وفضلا عن ذلك ، تسارع معدل نموها خلال فترة السنوات العشر قيد الاستعراض . ويؤكد باقي التوزيع حسب المناطق وجود عدة عمليات تنظم نمو وانخفاض الانفاق العسكري ، لاسيما في البلدان النامية . ولاستنفاد الموارد المالية أثر فوري تقريبا ، بالمقارنة بالمستويات السابقة للانفاق ، على النفقات العامة إجمالا وعلى النفقات العسكرية أيضا من ناحية أخرى . فعلى سبيل المثال ، من الواضح أن المديونية الخارجية في أمريكا الجنوبية مسؤولة بوضوح عن حدوث الكثير من الانخفاض المشار اليه . وأدت العودة الواسعة الانتشار في أمريكا الجنوبية الى الأشكال الدستورية للحكومات في غالبية البلدان الى إعادة ترتيب الأولويات لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، مما يسهم في خفض تدريجي للعبء العسكري . وفي افريقيا ، كانت الأزمة الطبيعية والاجتماعية الواسعة الانتشار هي في الأغلب ، التي أوقفت وعكست بفعالية - بسبب

الندرة الناتجة في الموارد - أية اتجاهات نحو زيادة النفقات العسكرية . وأسهم نمو الدين الخارجي أيضا ، في بعض البلدان الافريقية ، في كبح نمو النفقات العسكرية . وفي أمريكا الوسطى ، عززت المنازعات الاقليمية المنتشرة ، والتي أصبحت دول خارجية متورطة فيها ، زيادة الانفاق العسكري على الرغم من الأزمة الاقتصادية . وفي جنوب آسيا ، أدت التوترات والمنازعات المتواصلة وعدم الاستقرار المنتشر بوجه عام ، والمتأثر جزئيا بالتورط الخارجي الى إعاقة خفض العبء العسكري . وفي منطقة الشرق الأقصى ، التي تشمل في هذا التصنيف كلا من شمال شرق وجنوب شرق آسيا ، فإن التوتر أو المنازعات دون الاقليمية المتواصلة ، وبخاصة في شبه الجزيرة الكورية والهند الصينية ، قد ساعدت على تعزيز التراكم المستمر للأسلحة في ترسانات المتنافسين الرئيسيين .

٣٠ - وليست التوترات والمنازعات والسياسة العسكرية هي دائما العوامل المهيمنة المسؤولة عن التغييرات في حجم الميزانيات العسكرية . والشرق الأوسط مثال لمنطقة سببت القيود الاقتصادية فيها تخفيضا في الانفاق العسكري على الرغم من المواجهات الخطيرة المستمرة بين الدول في هذه المنطقة . بيد أن حسم المنازعات العسكرية وأوجه عدم الاستقرار السياسي مازال أمرا أساسيا في التوصل الى أي ترتيب موثوق فيه أو طويل الأمد لتخفيض العبء العسكري للبلدان المتورطة في الصراع تخفيضا كبيرا .

٣١ - ويكشف فحص الأعباء العسكرية النسبية ، المعبر عنها بوصفها النسبة المئوية المخصصة من الناتج المحلي الاجمالي للنفقات العسكرية ، عن اختلافات هائلة بين البلدان كل على حدة[١٥] . وفي المتوسط ، فإن لدى الدول ذات الأهمية العسكرية أعباء عسكرية نسبية أعلى مما لدى البلدان الصناعية الاخرى على الرغم من أن هذا لا ينطبق في كل الحالات . وعلى سبيل المثال تقوم الدول العادية العضو في الأحلاف العسكرية ، باستثناء الدولتين الكبريين ، بتخصيص ما يتراوح بين ثلاثة وأربعة في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي للأغراض العسكرية ، بينما يكتفي البلد المحايد العادي باثنين في المائة . وقد يتراوح العبء العسكري النسبي فيما بين البلدان النامية بين صفر و ٣٥ في المائة في الحالات الاستثنائية . وغالبا ما تكون النسبة قريبة من الصفر في أفقر البلدان التي لا تستطيع ببساطة تمويل أي تعزيز لقوتها العسكرية وتكون أعلى من ذلك في البلدان شبه الصناعية التي قد تكون باشرت في تنمية صناعة الأسلحة الخاصة بها ، وتصل الى أقصى ارتفاع لها في البلدان المشتركة في حروب دائرة . وإن المؤشرات الخارجية والدخول في منازعات خارجية ليست وحدها التي تؤدي الى دفع العبء العسكري النسبي نحو الزيادة وإنما يؤدي اليه أيضا الاضطرابات

المحلية . ومما يثبت صحة الرأي القائل بأن الاعباء العسكرية المرتفعة يمكن أن تكون نتيجة لعدم الاستقرار المحلي ، الاستنتاج العملي القاضي بأن وجود عمليات عسكرية في المنطقة الجغرافية المباشرة ودرجة الانقسام العرقي داخل أمة ما يشكلان أقوى العوامل في تفسير النصيب المخصص من الناتج المحلي الاجمالي لدولة ما للنفقات العسكرية(١٦) .

جيم - الاسلحة النووية

٢٢ - زادت الثورة النووية من القدرة التدميرية للاسلحة العسكرية ووصلت بها الى أبعاد جديدة ؛ ويحتوي المخزون الحالي من الاسلحة النووية على ما يفوق مليون مثل القوة التفجيرية لقنبلة هيروشيما . ومن حيث الكمية ، يعتقد أنه يوجد ، عموما ، ما مجموعه ٥٠ ٠٠٠ على الاقل من الرؤوس الحربية النووية المتفجرة من جميع الانواع في العالم . وخلقت الثورة النووية أيضا مصنوعات عسكرية جديدة خاصة بالعصر التكنولوجي ، بما في ذلك الغواصات الاستراتيجية والطائرات قاذفات القنابل والقذائف الحاملة للرؤوس الحربية النووية . وما لم يتم إزالة الاسلحة النووية ، سوف تظل مصدر تهديد للحضارة .

٢٣ - ولسباق التسلح النووي بُعد كمي ونوعي على حد سواء . ويمكن قياس سباق التسلح الكمي بمؤشرات عديدة مثل عدد الناقلات والرؤوس الحربية ، بينما يظهر سباق التسلح النوعي في التحديث التكنولوجي للاسلحة . وتتركز الاسلحة النووية تركيزا ثقيلا في ترسانات الدولتين العسكريتين الرئيسيتين اللتين أدى التنافس بينهما الى اذكاء سباق التسلح الاستراتيجي . وبعبارة أخرى ، فإن الانتشار الرأسي للاسلحة النووية وتطورها غلب على انتشارها الافقي في عدد متزايد من الدول . وفي القياس الكمي للقوات الاستراتيجية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة فإن أعداد القاذفات والرؤوس الحربية هي من أهم القياسات . وفي عام ١٩٨٦ كان توزيع القاذفات - أجهزة إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات وأجهزة إطلاق القذائف التسيارية المطلقة من الغواصات وقاذفات القنابل الثقيلة - والرؤوس الحربية ، على النحو الوارد في الجدول ٤ .

الجدول ٤ - الاسلحة النووية الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في عام ١٩٨٦

	القاذفات		الرؤوس الحربية	
	الاتحاد السوفياتي	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفياتي	الولايات المتحدة
القذائف التسيارية العابرة للقارات	١ ٣٩٨	١ ٠١٧	..	٢ ١١٧
القذائف التسيارية المطلقة من الغواصات	٩٣٢	٦٤٨	..	٥ ٧٦٠
قاذفات القنابل	١٦٠	٣٢٤	..	٣ ٣٤٣
المجاميع	٢ ٤٨٠	١ ٩٨٩	١٠ ٠٠٠	١١ ٢٣٠

المصدر : تم الحصول على البيانات السوفياتية من صحيفة "البرافدا" ، ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ؛ واستمدت الارقام الخاصة بالولايات المتحدة من حولية معهد ستوكهلم الدولي لدراسة شؤون السلم ، ١٩٨٦ ، الصفحتان ٧٢ و ٧٣ (من النص الانكليزي) .

وقد ظلت الصورة الاستراتيجية التي يقدمها الجدول ٤ ثابتة نسبيا منذ أواخر السبعينات ، باستثناء ما حدث في عدد الرؤوس الحربية الاستراتيجية من زيادة واصلت النمو حتى وقت كتابة هذه الدراسة . ومنذ أوائل الثمانينات ، حدث تطور هام للغاية هو إضافة أعداد كبيرة من القذائف الانسيابية الاستراتيجية الحاملة للرؤوس الحربية النووية الى ترسانات الدولتين العظميين . واعتبارا من خريف عام ١٩٨٦ كان لدى الولايات المتحدة ١٢٠ من قاذفات القنابل B-52 المزودة بالقذائف الانسيابية الاستراتيجية المطلقة جوا متضمنة ما قد يبلغ مجموعه ٤٠٠ ٢ من الرؤوس الحربية[١٧] .

وبحلول الوقت نفسه كان الاتحاد السوفياتي قد جهز ما مجموعة ٥٣ من قاذفات القنابل الثقيلة لحمل القذائف الانسيابية النووية الاستراتيجية(١٨) . ومن الواضح من الناحية الكمية عموما ، أن تكافؤا استراتيجيا تقريبيا يسود بالفعل بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وبالإضافة الى الاسلحة الاستراتيجية ، تملك الدولتان العسكريتان الرئسيتان أيضا في ترسانتها العديد من أنواع الاسلحة النووية الاخرى التي تتراوح من الاسلحة المتوسطة المدى والاسلحة النووية التعبوية الى قنابل المدفعية النووية الميدانية .

٣٤ - وواصلت الدول الثلاث الاخرى الحائزة للاسلحة النووية ، وهي الصين وفرنسا والمملكة المتحدة ، توسيع وتحديث ترسانتها النووية ، وهي تحتوي أيضا على مختلف أنواع الاسلحة . وتفيد التقارير أن لدى الصين نحو ٢٠ من القذائف التسيارية العابرة للقارات و ٣٦ من القذائف التسيارية المطلقة من الغواصات ، ولكل منها رأس نووي . ويبدو أن لدى نحو ١٠٠ من قاذفاتها للقنابل قدرة استراتيجية واضحة . ولدى فرنسا ٨٠ على الاقل من القذائف التسيارية المطلقة من الغواصات تحمل ما مجموعه ١٦٠ رأسا حربيا . ولدى المملكة المتحدة ٦٤ من القذائف التسيارية المطلقة من الغواصات جميعها مزود برأسين حربيتين ، مما يجعل مجموع عدد الرؤوس الحربية الاستراتيجية ١٢٨ . ولدى الدول الثلاث الحائزة للاسلحة النووية جميعها خطط للمزيد من تحديث قواتها النووية خلال السنوات العشر أو الخمس عشر القادمة(١٩) . وتواصل الصين تطوير قدرة الاسلحة النووية لديها ، بما في ذلك عنصر القذائف التسيارية المطلقة من الغواصات ، ويبدو أنها متجهة أيضا نحو قدرة الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجيه . وتملك فرنسا حاليا أسطولا من ست غواصات نووية استراتيجية مسلحة بالقذائف التسيارية بدأت تزويدها بقذائف M4 المتعددة الرؤوس الحربية . كما قامت المملكة المتحدة بتحديث قذائفها التسيارية من طراز بولاريس المطلقة من الغواصات والتي تم وزعها في أربع غواصات نووية استراتيجية مسلحة بالقذائف التسيارية بإدخال نظام شيفالين للعودة الى الارض . وتوضح النتيجة الصافية لهذه التطورات وللتطورات المقبلة زيادة هامة في تطور وعدد الرؤوس الحربية النووية التي تتحكم فيها الدول الثانوية الثلاث الحائزة للاسلحة النووية .

٣٥ - واستمرار النمو في الاسلحة النووية ، سواء عن طريق الانتشار الرأسي أو الافقي ، مصدر قلق للجميع . وسوف يعتمد وقف هذا النمو أو عكس مساره على التنفيذ الامين من جانب الدول لجميع أحكام معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) والاحكام ذات الصلة في المعاهدات الدولية الاخرى . وتشمل هذه الاحكام

تدابير أخرى لنزع السلاح النووي فضلا عن الالتزام بتسهيل تبادل التكنولوجيا الى أقصى حد ممكن لتلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان غير النووية فيما يتعلق بالوصول الى التكنولوجيا النووية واستخدامها في الاغراض السلمية . ولاحظ فريق الخبراء النداء الموجه من المؤتمر الاستعراضي الثالث لأطراف معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية الى جميع الدول بشأن عالمية المعاهدة .

٢٦ - ويقوم تحديث الاسلحة النووية على الابتكارات التقنية التي تتطلب تجربة المتفجرات النووية وناقلاتها . ومما يذكر أيضا أن هناك حاجة إلى تجارب الاسلحة النووية للحفاظ على موثوقية الرؤوس الحربية الموجودة وتأكيدها . وبمرور الوقت ، ازداد عدد تجارب المتفجرات النووية ، زيادة طفيفة : ففي الفترة ١٩٧١-١٩٧٥ يقدّر أنه تم إجراء ١٩٠ تجربة ، بينما أجريت ٣٣٥ تجربة في الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ ، أما في الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ فقد زادت زيادة طفيفة أخرى إلى ما يقدر بـ ٣٤٠ تجربة نووية[٣٠] . وقام الاتحاد السوفياتي ، وفقا لمعلوماته الوطنية الرسمية ، بإجراء ٧٦ تجربة نووية خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥[٣١] . ويقدّر أن عدد التجارب التي أجريت في الفترة نفسها ، وفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ، بلغ ٨٣ للولايات المتحدة و ٣ للصين و ٣٨ لفرنسا و ٦ للمملكة المتحدة[٣٢] . وشرع الاتحاد السوفياتي ، منذ آب/أغسطس ١٩٨٥ وحتى كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، وتقيد من جانب واحد بوقف مؤقت لجميع تجارب المتفجرات النووية . ولم تنضم إليه الولايات المتحدة التي واصلت تجاربها كجزء من برنامجها للتحديث الاستراتيجي ، كما لم تنضم إليه أي من الدول الاخرى الحائزة للاسلحة النووية .

٢٧ - وكانت المفاوضات الرامية إلى الحظر الشامل للتجارب راكدة من الناحية العملية خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٦ على الصعيد الثنائي وأيضا على الصعيد المتعدد الاطراف ، على الرغم من ظهور القضية سنويا في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح في جنيف . بيد أن الضغط من أجل إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب زاد في مختلف المحافل الدولية ، وعلى وجه الخصوص ، اتخذت عدة بلدان غير حائزة للاسلحة النووية مبادرات ملموسة لحث الدول النووية على العمل في اتجاه تحقيق حظر شامل للتجارب من خلال طرق منها عرض توفير مرافق لرصد الاهتزازات على أراضيها لاغراض التحقق من مثل هذا الاتفاق . وبعد عدة جولات من مناقشات استكشافية بدأت في أواسط عام ١٩٨٦ ، اتفق الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، خلال خريف عام ١٩٨٧ على بدء مفاوضات ، بنهج المرحلة تلو الاخرى ، للتوصل إلى حظر للتجارب ، ابتداء بتحسين إجراءات التحقق المتعلق بمعاهدتين ثنائيتين سابقتين بينهما تعرفان بمعاهدة حظر التجارب الجوفية

(١٩٧٤) ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية (١٩٧٦) ، بهدف السماح بالتصديق عليهما كخطوة أولى . وتتوقع الدولتان بعد ذلك أن يقوما بالسعي إلى المزيد من الحد من التجارب بالتوازي مع إجراء التخفيضات في الاسلحة الاستراتيجية ، مما يؤدي إلى الهدف النهائي المتمثل في الوقف التام للتجارب النووية كجزء من عملية فعالة لنزع السلاح[٢٣] . وبدأت المفاوضات الفعلية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ في جنيف .

دال - استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض العسكرية

٢٨ - ما برحت البيئة الفضائية تستخدم منذ مدة طويلة لاغراض عسكرية بالإضافة إلى التطبيقات المدنية ، وذلك في مجالين رئيسيين هما التوابع الاصطناعية المستخدمة للتحقق من تنفيذ الاتفاقات وغير ذلك من أعمال الاستطلاع بما فيها المعلومات المتعلقة بتحديد الاهداف ، والتوابع الاصطناعية المستخدمة في مجال الاتصالات وغيره من الاعمال المماثلة . ومن ثم ، فإن مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي تتوقف على إمكانية إدخال أسلحة إلى هذه البيئة . وهذا محظور بالفعل فيما يتعلق بالاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، بموجب اتفاقات دولية شتى منها بالذات معاهدة المبادئ المنظمة لانشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والاجرام السماوية الاخرى لعام ١٩٦٧ (معاهدة الفضاء الخارجي) واتفاق عام ١٩٧٩ المنظم لانشطة الدول على القمر والاجرام السماوية الاخرى (اتفاق الاجرام السماوية) ، وإن كانت هناك صكوك أخرى هي أيضا ذات صلة ، منها المعاهدة الثنائية المبرمة عام ١٩٧٢ بشأن الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية (معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية) .

٢٩ - بيد أنه مع تقدم تكنولوجيا الفضاء ، أصبحت توجد في أوائل الثمانينات إمكانية إدخال أشكال مختلفة من الاسلحة الشديدة الانفجار المضادة للتوابع إلى الفضاء الخارجي ، مما أدى إلى تقديم مبادرات من جهات شتى في الامم المتحدة للحد من هذه التطورات ، بما في ذلك مشروع معاهدة قدمه الاتحاد السوفياتي يحظر وضع أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي[٢٤] . أما النهج الغربي العام فكان أكثر تحديدا بدرجة ما إذ ركز في المقام الاول على نظم الاسلحة المضادة للتوابع . وما فتئ جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ، منذ عام ١٩٨٢ ، يتضمن بندا عنوانه "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" . وعلى الرغم من استمرار الاختلاف في الآراء والنهج فيما يتعلق بهذه المسألة ، استطاعت الجمعية العامة عموما خلال الثمانينات ، دمج مشاريع مقترحات متباينة وصبها في قرارات موحدة بشأن هذه المسألة اعتمدت بأغلبية ساحقة .

إن النتائج الاقتصادية والاجتماعية المحتمل أن تنجم عن أي خطوة أخرى في ح الفضاء الخارجي في حالة إخفاق الجهود الوقائية ، سوف تركز على التكاليف ئلة والآثار المحتملة المخلة بالاستقرار وعلى الآثار السلبية على الأمن العالمي ٍاء سباق للتسلح في تلك البيئة . وينطوي الخلاف الراهن بشأن هذه المسألة على ارات تقنية وقانونية وإجرائية عديدة ، منها أهمية الأسلحة الفضائية في سياق وث الجارية بشأن نظم الدفاع الاستراتيجي ، وأبرزها مبادرة الدفاع الاستراتيجي يات المتحدة .

هاء - الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)

ينبع الاهتمام بالأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) بالذات مما ن آثار فتاكة غير عادية على المادة الحية ، وهو ما أفضى إلى تصنيفها في عام هي والأسلحة النووية على أنها من أسلحة التدمير الشامل . وفي أثناء الفترة ة للتقرير السابق ، تم التأكيد من جديد على الأهمية الدائمة لاتفاقية حظر داث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك ة (اتفاقية الأسلحة البيولوجية) لعام ١٩٧٢ من قبل الدول الأطراف في هذه اقية ، وذلك في مؤتمرها الاستعراضي الثاني بشأن تنفيذ المعاهدة الذي عقد في ١٩٨٦ . بيد أن جميع جهود نزع السلاح التي بذلت في هذا المجال منذ ظهور تلك اهدة ، تركزت على البحث عن صك دولي مناظر يغطي الجانب المتعلق بالأسلحة يائية من هذه المسألة . وقد نشطت هذه الجهود في السنوات الأخيرة ، وذلك من : نتيجة لتكاثر الأدلة على انتشار هذه الأسلحة التي تنتج بطريقة سهلة نسبيا بين ديد من البلدان ، ومن ناحية أخرى نتيجة لما أثبتته الأمم المتحدة بالوثائق من ذه الأسلحة تستخدم بالفعل في المنازعات المسلحة الجارية(٣٥) .

وما فتئت المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن هذه المسألة تتكشف بشكل ملحوظ ام ١٩٨٢ ، حينما قدم الاتحاد السوفياتي في مؤتمر نزع السلاح العناصر الأساسية قبل ، ومنذ عام ١٩٨٤ أيضا ، عندما اقترحت الولايات المتحدة مشروعا لمعاهدة ، ت هذه المفاوضات ، عقب اجتماع القمة بين زعيمي الاتحاد السوفياتي والولايات دة في أواخر عام ١٩٨٥ ، تتضمن عنصرا ثنائيا تكميليا أيضا . وبحلول نهاية عام أحرزت الأعمال التفصيلية لمؤتمر نزع السلاح تقدما ملموسا . وبصفة عامة كان من وم أن الصك الجديد سيقضي بتدمير جميع وسائل الحرب الكيميائية (ومن ثم منع امها في أية مجالات أخرى) ؛ وبالإعلان عن جميع الأسلحة الكيميائية على أن يتم

التحقق من ذلك لدى نفاذ الاتفاقية ؛ وبإغلاق وإزالة مرافق إنتاج هذه الاسلحة مع التحقق من ذلك . بيد أنه لا تزال هناك مسائل دون حل تتعلق بما يلي : إمكانية الإنتاج السري ؛ والتفتيش في الموقع على سبيل الطعن ؛ وحجم المخزونات وتكوينها وترتيب تدميرها ؛ والآلية الدولية للتنفيذ ؛ والترتيبات المتعلقة بالرقابة الصناعية ؛ والمساعدات التكنولوجية والاقتصادية . وجملة القول إن عملية التفاوض المستمرة المتعددة الاطراف تحقق تقدما مشجعا بما يسودها من حسن النية ، ويبدو أنها جعلت الاتفاق وشيكا ، والاتصالات الثنائية الجارية حَرية بأن تعزز هذا الاحتمال . ولكن في الوقت الحاضر لا تزال إمكانية مواصلة استخدام هذه الاسلحة في النزاعات المسلحة قائمة .

واو - الاسلحة التقليدية

٣٣ - تستهلك الاسلحة التقليدية الجزء الاكبر من الإنفاق العسكري في العالم . ولا يرجع هذا في المقام الاول إلى ما تنفقه الدول غير الحائزة لاسلحة نووية في المجال العسكري ، بل يرجع إلى أن الاسلحة التقليدية ، حتى في البلدان الحائزة للاسلحة النووية ، تستوعب ما يقرب من ٨٠ في المائة من مجموع الإنفاق العسكري . وهذا يعني ، من الناحية العملية ، أن تحليل النتائج الاجتماعية - الاقتصادية لسباق التسلح وجانب كبير من آثاره الاجتماعية ، لا بد أن يتناول الاسلحة والقوات التقليدية . ويعزز هذا الشرط أن جميع الحروب التي نشبت منذ الحرب العالمية الثانية - وعددها يتجاوز ١٥٠ - جرت بقوات تقليدية ، راح ضحيتها ، وفقا لتقديرات شتى ، ما يزيد كثيرا عن ٢٠ مليون شخص معظمهم في البلدان النامية[٣٦] . وفي هذا الوقت بالذات تجري حرب هي رابعة أكثر الحروب دمارا في القرن العشرين من حيث عدد القتلى والجرحى وتستخدم فيها أساسا الاسلحة التقليدية .

٣٤ - وفي حين أن التمييز بين الاسلحة التقليدية والاسلحة النووية ما زال واضحا ، إلا أن العلاقة بين هذين النوعين من الاسلحة متداخلة بطرق عديدة . فالسياسات الامنية والدفاعية للدول غير الحائزة لاسلحة نووية تتأثر بالاستراتيجيات العالمية للدول الحائزة للاسلحة النووية . وفي الحالات التي تكون هذه الدول الاخيرة طرفا فيها ، يحسب ما لها من قوات تقليدية واستراتيجيات وفي الاعتبار عامل الاسلحة النووية . وفي أوروبا ، بوجه خاص ، أدى إدخال القوات النووية إلى وجوب الاستعداد لتعبئة تتسم بمزيد السرعة ، مما يؤثر في التصعيد المحتمل للازمات العسكرية . لذلك ، يتركز الاهتمام باستمرار على الطرق الكفيلة بتقليل خطر الحرب في أوروبا وتهيئة بيئة أمنية أكثر استقرارا .

٣٥ - وكما ذكر من قبل ، فإن أوجه التقدم التكنولوجي في مجال الاسلحة التقليدية كبيرة من حيث الفعالية العسكرية . وعلى وجه التحديد ، ظهرت مجموعة كاملة من الاسلحة الموجهة تستطيع أن تصيب أهدافا مختلفة بدرجة خارقة من الموثوقية ، مع أدنى قدر من الاضرار الجانبية غير المطلوبة ودون استهلاك فادح للمتفجرات . ومن ناحية أخرى ، فإن مختلف التكنولوجيات المستخدمة ونظم الاسلحة الناتجة عنها معقدة وباهظة التكلفة إلى حد بعيد ، وتتطلب الكثير من حيث التدريب والصيانة . ومن ثم ، فإن أوجه التقدم هذه ليست ملائمة في الاغلب للبلدان النامية ، أو في بعض مستويات النزاع الدنيا . وبشكل عام فإنها ، حيثما استخدمت ، لم تَحُل دون وقوع المحذور ، ولكنها ساعدت على زيادة مستوى العنف والدمار الشامل في الصراع بالاسلحة التقليدية ، سواء في المواقف الهجومية أو الدفاعية . ورغم ذلك لا يزال نشاط البحث والتطوير العسكري مستمرا لإنتاج أسلحة أكثر تقدما ، كما يرد بحث ذلك أدناه .

٣٦ - ومن الواضح أن التخفيض الفعال للعبء الاقتصادي الناجم عن الإنفاق العسكري يتطلب الحد من القوات التقليدية ، بما في ذلك الحد منها من حيث النوعية . وكثيرا ما يعتبر النهج الإقليمي ملائما في إطار الجهود الرامية إلى حمل الدول على تخفيض قواتها التقليدية على نحو يمكن التحقق منه ومقبول بصفة متبادلة . وقد تتعلق التخفيضات بالمواد العسكرية ووزع القوات والافراد العسكريين والنفقات العسكرية[٣٧] . ففي الإطار الاوروبي ، بذلت عدة جهود للتفاوض بين الحلفين العسكريين بشأن خفض أعداد القوات ولوضع تدابير بناء الثقة والامن لتعزيز الاستقرار وتوفير الشروط اللازمة للحد من الاسلحة التقليدية والكيميائية علاوة على الاسلحة النووية . وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة والامن ، تم إحراز تقدم ملموس في كل من الوثيقة الختامية للمؤتمر المعني بالامن والتعاون في أوروبا لعام ١٩٧٥ والوثيقة الختامية للمرحلة الاولى من مؤتمر تدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في أوروبا التي اتفق عليها في ستكهولم في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ . ومنذ عام ١٩٨٦ ، أصبحت الحاجة واضحة إلى أن يتوصل الحلفان العسكريان الرئيسيان إلى مزيد من النتائج الملموسة في مجال الحد من قواتهما التقليدية في محفل أوسع نطاقا . وتقوم الدول المعنية حاليا بتهيئة محفل جديد لتلبية هذه الحاجة المسلّم بها .

زاي - البحث والتطوير في المجال العسكري

٣٧ - إن زخم سباق التسلح الراهن واتجاهه وتكلفته تتأثر إلى حد بعيد ، بالتطوير التكنولوجي المتزايد لمنظومات الاسلحة ، إذ تزداد هذه من حيث الدقة والفعالية

وتعدد الاستعمالات . وهذا التطور يجعل الاسلحة أكثر قابلية للاستعمال بالمعايير العسكرية ولكنه يجعلها أيضا أكثر عرضة للخلل التقني بل وللاعطال . كما أن تعدد استعمالات نظم الاسلحة يثير أيضا الشكوك السياسية بشأن وظائفها الحقيقية ، في مقابل وظائفها المعلنة ، التي يقصد أن تؤديها عند حدوث أزمة من الأزمات . إن التقدم التقني يكمن في صميم سباق التسلح الصناعي ، في المجالين النووي والتقليدي على حد سواء . والابتكارات التقنية ، سواء المدنية منها أو العسكرية ، هي نواتج لمؤسسات بحثية أو صناعات كبيرة في القطاعين الخاص والعام يتعين أن تكون منتجة كي يتاح لها البقاء في عالم يتسم بالتنافس . إن الدافع إلى الابتكار في إطار نظام صناعي هو شرط أساسي لاستمرار سباق التسلح النوعي دون هوادة . بيد أن الدافع التكنولوجي ، رغم أهميته ، ليس شرطا كافيا لاستمرار سباق التسلح ؛ فهو يتطلب أيضا اتخاذ قرارات سياسية متعمدة .

٣٨ - لقد بلغ الإنفاق العالمي في عام ١٩٨٠ على البحث والتطوير في المجال العسكري ما يزيد على ٣٥ بليون دولار بسعر الدولار الجاري ، وهو ما يشكل تقريبا ربع كل ما أنفق في البحث والتطوير في ذلك الوقت(٢٨) . وقد زاد الإنفاق الحقيقي على أنشطة البحث والتطوير العسكرية في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٤ بسرعة أكبر من الإنفاق العسكري عموما(٢٩) . ومن الصعب إلى حد بعيد التوصل إلى أرقام متفق عليها عموما في مجال الإنفاق على البحث والتطوير على الصعيد العالمي ، وخصوصا في الأغراض العسكرية ، وذلك بسبب الافتقار إلى التعاريف المتماثلة ، وعدم اكتمال الطرق المتبعة للتقدير ، والسرية التي تسود في هذا المجال . بيد أن هناك تقديرات بأن الإنفاق العالمي على أنشطة البحث والتطوير العسكرية زاد في عام ١٩٨٥ إلى ما يقرب من ٨٠ بليون دولار بسعر الدولار الجاري(٣٠) ، وهو ما يمثل ، بالقيمة الحقيقية ، زيادة عن عام ١٩٨٠ تبلغ ٨٠ في المائة تقريبا .

٣٩ - ويتقصر نشاط البحث والتطوير العسكري على الصعيد العالمي أكثر من غيره من الموارد العسكرية على عدد صغير من البلدان ، الأمر الذي يعكس نمطا من التركّز الشديد للتكنولوجيا الرفيعة . ويُقدّر أن البلدان الستة الرئيسية من حيث الإنفاق على البحث والتطوير في المجال العسكري مسؤولة عن تسعة أعشار الإنفاق العالمي على الاقل على البحث والتطوير في هذا المجال(٣١) . ويختلف الاثر النسبي للعنصر العسكري في نظم البحث والتطوير الوطنية اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر ، وحتى فيما بين مجموعة البلدان الستة هذه . ويوجد أيضا تباين كبير من حيث التنظيم الوطني لنشاط البحث والتطوير العسكري وصلاته ببقية عناصر نظام البحث الوطني(٣٢) . ويرتبط البحث

والتطوير في المجال العسكري ارتباطا وثيقا بالثورة التكنولوجية في البلدان التي تمارسه على نطاق واسع . واعتماده على المهارات العلمية والهندسية أكبر بكثير في المتوسط من اعتماده على أنشطة الصناعة التحويلية العامة . والقطاعات الثلاثة الاكثر اعتمادا على أنشطة البحث - وهي القذائف والمركبات الفضائية ، والإلكترونيات ، والطائرات - تتضمن جميعها عنصرا عسكريا كبيرا . أما في القطاعات الاخرى الكثيرة الاعتماد على أنشطة البحث فإن العامل العسكري أقل وضوحا ولكنه يؤدي دورا معينا في قطاعات المعدات العسكرية واللواحق ، والاجهزة المهنية والعلمية ، والمحركات والعنفات(٣٣) . ولا يمكن فك التلاحم بين البحث والتطوير في المجال العسكري والتطور التكنولوجي العام .

٤٠ - والبحث والتطوير في المجال العسكري يعطي سباق التسلح شكله والمجتمع صورته بطرق كثيرة مختلفة . فهو يوجد طلبا متزايدا على الموارد ، المالية منها والبشرية على حد سواء . ويساهم في تعقيد نظام الاسلحة ؛ فبدلا من الاسلحة المنفردة ، تعتمد المؤسسات العسكرية الحالية للدول الرئيسية على منظومات معقدة أو "فصائل الاسلحة" ، التي تتكامل عن طريق روابط الاتصال والتحكم الإلكترونية . وهذا التطور التكنولوجي لا يُحدث تحولا في المؤسسات العسكرية فحسب ، ولكنه يقتضي كذلك ترتيبات مؤسسية أكثر شمولا واكتفاءً ذاتيا . بل إنه في شرائحه العليا قد يقلل إمكانيات السيطرة البشرية لان بعض القرارات المتعلقة بالمعارك قد تتخذ على وجه الاستعجال بواسطة حاسبات إلكترونية عالية السرعة . ومن شأن ذلك أن يزيد من احتمالات وقوع حرب نتيجة لحادث عارض أو خطأ في الحساب .

٤١ - إن البرنامج الاستكشافي البحثي للولايات المتحدة المسمى مبادرة الدفاع الاستراتيجي هو مثال توضيحي للاتجاهات الجديدة في هذه الشرائح العليا لانشطة البحث والتطوير العسكرية . فهو مشروع رئيسي حشدت من أجله جهود جزء كبير من المجتمع العلمي الامريكي للقيام بأبحاث تتعلق ببرامجه الفرعية المختلفة . وفي حين أن مبادرة الدفاع الاستراتيجي هي مجموعة معقدة من البرامج التقنية ، فإن لها أيضا بعدا سياسيا . فهناك من يرى أن "حجم ومدة هذا المجهود يعنيان ضمنا خلق مصالح ضخمة تحرص على مناهضة إجراء أي تغييرات في البرنامج"(٣٤) . وبالنسبة إلى أي بلد بوجه عام ، فإن الزخم البيروقراطي والتكنولوجي الذي يسند نظم الاسلحة الرئيسية المعقدة من هذا القبيل لبلد يمارس نشاط البحث والتطوير العسكري ، ينحو إلى خلق مصالح محلية تجعل من الصعب إلغاء تلك النظم ، حتى إن وجدت الرغبة في ذلك . والحجج المشروعة التي تنادي بالتخلي عن تلك المشاريع بعد توطدها ، قد تشمل التسليم

بالضرورة الاقتصادية لذلك ، أو تعذر التطبيق ، أو الآثار السلبية على الامن أو الاستقرار ، أو ظهور نظم بديلة أفضل تلبية للاحتياج العسكري الاصلي ، ولكن جميع هذه الحجج تنحو إلى توليد حجج مضادة من مؤيدي البرنامج الاصلي .

٤٢ - وتشكل نفقات البحث والتطوير بوجه عام حصة متزايدة من مجموع تكاليف منظومات الاسلحة الجديدة . ولا تتوقف تلك النفقات على عدد الاسلحة المنتجة ولكن ما يحددها هو المفهوم التكنولوجي والترتيبات المؤسسية التي تدعم أعمال البحث والتطوير . وهذا الوضع له نتيجتان : زيادة تكاليف الوحدة ومن ثم إنتاج عدد من الاسلحة أقل من ذي قبل بمبلغ معين من المال . ونفقات البحث والتطوير عامل رئيسي في ارتفاع التكاليف في المجال العسكري ، لا بسبب تكاليف التطوير فقط ولكن أيضا بسبب ارتفاع معدل التقادم في القطاع العسكري بالمقارنة بالقطاع المدني . ومن ثم ، فإنه بغرض تخفيض تكاليف الوحدة وأثرها على الاسعار ، تعمد البلدان المنتجة للاسلحة إلى الترويج بنشاط لتصدير الاسلحة كوسيلة لزيادة الكميات المنتجة . ويتطلب النمط الحالي لإنتاج الاسلحة أن تكون هناك صادرات ، ولكن هذه الصادرات مقيدة بفعل العوامل السياسية المحلية وكساد الطلب في الخارج . وفي حين أن العنصر الاخير مرده أساسا للعوامل الاقتصادية في البلدان المتلقية ، فإن تطور اعتباراتها السياسية له هو الآخر أثر مقيد . ويعكس هذا تغيرا عما كان سائدا في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات .

حاء - صناعة الاسلحة وإنتاجها

٤٣ - إن صناعة السلاح الدولية مركزة ومنظمة بصورة هرمية . إذ أن مجموعة صغيرة من البلدان تتحكم في الجزء الاكبر من إنتاج الاسلحة . والقاعدة أنه كلما كانت نظم الاسلحة أكثر تقدما تكنولوجيا قل عدد المنتجين . ويوجد النمط الهرمي في البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية وكذلك في النظام العالمي ككل . ويوجد منتجو الاسلحة الرئيسيون في الحلفين العسكريين وهم لا ينتجون لتلبية حاجاتهم الوطنية فحسب ، بل لتلبية احتياجات حلفائهم وعملائهم الآخرين أيضا . وبوجه عام فإن وجود جهاز عسكري كبير يوفر سوقا كافية ، مع وجود دخل قومي وعدد كبير من السكان يكفيان لدعم الهياكل الاساسية اللازمة ، أمر ضروري لقيام دولة بإنتاج نظم أسلحة رئيسية عبر أمد طويل ، وذلك فضلا عن تحقيق الكمية المطلوبة من الناتج بنوعية متطورة[٣٥] . وبالإضافة إلى هذه العوامل ، ينبغي ملاحظة الحاجة إلى توفر الارتفاع الكافي في مستوى التطور التكنولوجي . وقد لوحظ كذلك أن توفر النقد الاجنبي هو شرط أساسي هام لنمو أي صناعة للاسلحة[٣٦] . فهناك حاجة للنقد الاجنبي للحصول على الاسلحة ، عن طريق

الاستيراد في البداية ، وما أن يبدأ الإنتاج المحلي ، فإن هذا النقد لازم لدعم الإنتاج عن طريق استيراد الأجزاء والمواد الأجنبية .

٤٤ - وهناك ترابط بين النمط الهرمي وعملية التدويل في مجال إنتاج الأسلحة . وقد أنشأت الاقتصادات السوقية الصناعية ، في أغلب الحالات ، صناعاتها المحلية الخاصة للأسلحة ، ولو أن هذه الصناعات محدودة من حيث مداها واستقلالها في البلدان الصغيرة منها . وكثيرا ما تكون صادرات الأسلحة والتكنولوجيات العسكرية واسعة النطاق وتشكل حصة كبيرة من الإنتاج المحلي . وقد نشأت في أوروبا الغربية بوجه خاص شبكة عبر وطنية على أساس اتفاقات للإنتاج المشترك سعيا إلى تجميع الموارد وترشيد استخدامها . أما في الاقتصادات المخططة مركزيا ، فهناك أيضا إنتاج واسع النطاق للأسلحة ولكن درجة الإنتاج المشترك عبر الوطني وتصدير نظم الأسلحة محدودان عن ذلك . وتتركز صناعات الأسلحة بين البلدان النامية في عدد صغير نسبيا - وإن كان متزايدا - من البلدان . ويعتمد معظمها على الواردات ، ربما باستثناء إنتاج الأسلحة الصغيرة والذخيرة . وقد أصبح منتجو الأسلحة الرئيسيون بين البلدان النامية مصدرين أيضا سعيا إلى دعم تكلفة الهياكل الأساسية الصناعية ولزيادة كميات الإنتاج وتخفيض تكاليف الوحدة . وفيما عدا استثناءات قليلة لا تشمل ظاهرة التدويل في مجال صناعة الأسلحة سوى البلدان الصناعية وقلة من المنتجين الرئيسيين بين البلدان النامية .

٤٥ - وهناك مراحل عديدة على الطريق نحو بناء قدرة محلية للإنتاج ، تعقب اتخاذ قرار بدء الإنتاج المحلي للأسلحة . إذ تبدأ على الصعيد المحلي صيانة الأسلحة المستوردة ، ثم الإنتاج المرخص في منشآت محلية ، ثم التجميع المحلي للأجزاء المستوردة ، ثم إنتاج الأجزاء محليا من مدخلات معظمها مستورد ، وأخيرا يصبح معظم هذه المدخلات ، أي المواد الأولية والمنتجات الوسيطة ، من أصل محلي . وتكمل هذه المراحل عادة عن طريق مختلف ترتيبات التعاقد الفرعي والإنتاج المشترك التي يمكن أن تكون جزءا من اتفاقات تجارية تعويضية تعرف باسم "المقاصات" (٣٧) . والعملية غير متساوقة في أنها تبدأ من جانب الصناعات العسكرية للبلدان الصناعية ، التي تسيطر عليها قلة من الشركات الرئيسية ، وتتغلغل في صناعات السلاح الناشئة في البلدان السائرة في طور التصنيع التي تقرر مباشرة الإنتاج المحلي . وتقبل هذه البلدان ضمنا أشكالا جديدة من الاعتماد على المدخلات التكنولوجية من البلدان الصناعية الرئيسية . وينظر المنتجون الجدد إلى الإنتاج المحلي ، رغم كونه قائما بدرجة ما على المواد الأولية والمدخلات الوسيطة المستوردة ، على أنه ضمان ضد عمليات حظر الأسلحة التي تشكل تهديدا محتملا لأمنها القومي .

٤٦ - وتمتد الصناعة العسكرية إلى عدة جوانب من الصناعة المدنية الاساسية وذلك على عدة أوجه هامة ، ولكنها تشكل كذلك نظاما فرعيا شبه مستقل في نظام الإنتاج الصناعي(٣٨) . وفي البلدان ذات الاقتصاد السوقي ، يكون ارتباط هذا النظام الفرعي بالقطاع العام أكثر من ارتباطه بالصناعات القائمة خارجه . لان القطاع العسكري هو في الواقع المشتري الوحيد لمنتجاته . وهذه العلاقة الخاصة تساعد على بروز تحالفات مصالح بين المؤسسات العسكرية والمشرعين وصانعي الاسلحة . وتعمل هذه التحالفات وما للصناعة العسكرية من طابع خاص على جعل المنافسة غير سليمة ، بحيث أن المعايير العادية للكفاءة والإنتاجية لا تنطبق دائما على إنتاج الاسلحة . وقد بذلت مؤخرا في البلدان ذات الاقتصاد السوقي جهود استهدفت تشجيع التنافس بين المقاولين الرئيسيين لتوريد منظومات الاسلحة الرئيسية(٣٩) . ومع ذلك فإن الحكومات قد تعمد إلى حماية صانعي الاسلحة من محاولات الاستيلاء الاجنبية ، ولكنها تدفعهم عموما إلى المزيد من التنافس فيما بينهم من أجل زيادة كفاءتهم وتخفيض تكاليف إنتاج الاسلحة على الصعيد الاقتصادي الكلي .

٤٧ - وفي جميع البلدان المعنية ، سواء كانت من البلدان ذات الاقتصاد السوقي أو من البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، فإن الصناعة العسكرية القائمة تمثل جزءا رئيسيا في القاعدة الدفاعية . وتحدد درجة تعبئة هذه القاعدة بشرطين قد يكونا متناقضين : مدى خطورة التهديد العسكري المرتأى ، والقدرة الاقتصادية الوطنية على تحمل تكاليف تسارع الإنتاج العسكري . والعوامل المتعلقة بالاقتصاد وبالموارد تكون دائما قيدا على زيادة إنتاج الاسلحة ، بغض النظر عن التهديد المرتأى . بيد أن لهذا القيد أثرا يختلف باختلاف أنواع النظم الاقتصادية . ففي بلدان الاقتصاد السوقي يجري تنظيمه بالدرجة الاولى بفعل السياسة المالية . أما في بلدان الاقتصاد المخطط فتقوم الدولة بتنظيمه بوصفها أداة التخطيط الرئيسية المسؤولة عن توزيع الموارد بالتناسب بين القطاعين المدني والعسكري . ومن السمات المميزة للصناعة العسكرية ، ولا سيما في بلدان الاقتصاد المخطط ، الدور المركزي للدولة في تخصيص المواد الخام والمعرفة التقنية والقوى العاملة الماهرة(٤٠) . وفي جميع الدول الصناعية الكبرى ، سواء في بلدان الاقتصاد السوقي أو في بلدان الاقتصاد المخطط ، يكون لإنتاج الاسلحة والتكنولوجيا العسكرية نتائج اقتصادية معينة . وهذا هو السبب الذي يجعل أي تحليل لاداء الاقتصاد الكلي والتنمية الصناعية لا يراعي أثر الصناعة العسكرية ، متسما بالقصور على أقل تقدير ، ومضللا على أسوأ تقدير .

٤٨ - وقد كانت البلدان الصناعية ولا تزال تستأثر بالنسبة الساحقة من إنتاج الاسلحة . ومع أن عدم توفر بيانات عالمية تُجمع على نحو ملائم ، ومشكلة تحديد

الأسلحة بدقة يجعلان تقدير قيمة هذا الإنتاج أمرا بالغ الصعوبة ، فإنه يمكن القول بأن القيمة العالمية لإنتاج الأسلحة بلغت في عام ١٩٨٦ نحو ٢٠٠ بليون دولار بالسعر الجاري . ومن التغيرات التي طرأت على هيكل الصناعة الدولية للأسلحة على مدى العقد ونصف العقد الماضيين ظهور مجموعة مختارة من منتجي الأسلحة النشطين في عدد من البلدان النامية . وقدر أنه في حين بلغت قيمة الإنتاج المحلي من الأسلحة في عام ١٩٧٠ ما مجموعه ٦٨ مليون دولار ، بأسعار عام ١٩٧٥ الثابتة ، وصل الرقم المناظر لذلك في عام ١٩٨٤ إلى ٦٣٥ مليون دولار - وكل منهما يمثل مبلغا صغيرا حقا في الصورة العالمية ، ولكنهما ينمّان عن نمو ملحوظ(٤١) . وبالمثل قُدرت قيمة الإنتاج المرخص به من الأسلحة في البلدان النامية بأسعار عام ١٩٧٥ الثابتة ، بمبلغ ٢٧٤ مليون دولار في عام ١٩٧٠ وبمبلغ ١٤٧ ١ مليون دولار في عام ١٩٨٤ . ولم يكن معدل نمو إنتاج الأسلحة في البلدان النامية ذات الصلة موزعا بالتساوي على مدى الفترة المبينة ، ولكنه كان سريعا طوال السبعينات ثم كاد يتوقف تماما في الثمانينات . يضاف إلى ذلك أن معدل نمو إنتاج الأسلحة في السبعينات كان أسرع بوجه عام من معدل الإنتاج المرخص به(٤٢) .

٤٩ - إن تكاليف دخول أي بلد في مجال الصناعة العسكرية مرتفعة جدا . وحتى يشرع البلد في إنتاج الأسلحة يجب أن يتوفر لديه قطاع قوي نسبيا للصناعة التحويلية . ومن الناحية التقليدية فإن إنتاج الأسلحة المحلي يصمم ليكون بمثابة استراتيجية للاستعاضة عن الواردات ولأغراض التنمية الاقتصادية والصناعية(٤٣) . وفي الآونة الأخيرة بدأت عن عمد البلدان المصنعة حديثا ، التي تعتمد على النمو الصناعي القائم على التصدير في تطوير الإنتاج العسكري كجزء من قطاع الصناعة التحويلية لديها . وفي إحدى الدراسات ، تقسم البلدان المعنية ابتداء من الثمانينات إلى أربع فئات على أساس سجلها عموما في صنع الأسلحة . وتضم الفئة الأولى البلدان الكبيرة أو المتقدمة نسبيا التي يكون لديها إنتاج متنوع وكبير الحجم من الأسلحة . وتشمل المجموعة الثانية عددا ضئيلا مماثلا من البلدان التي يندرج إنتاجها تحت معظم ، ولكن ليس كل ، فئات منظومات الأسلحة . كما يندرج إنتاج المجموعة الثالثة تحت عدة فئات ولكنها لا تملك قدرة كبيرة على التطوير محليا . وأخيرا تشمل المجموعة الرابعة ، التي تضم عددا من البلدان النامية أكبر مما تضمه المجموعات الأخرى ، بعض المشاريع المتفرقة ولكن لا توجد صناعة شاملة للأسلحة(٤٤) . ووفقا لهذا التحليل يعتبر أن هناك ٣٩ بلدا خارج أوروبا وأمريكا الشمالية لديها على الأقل بعض الإنتاج المحلي من الأسلحة . ويتبقى بعد ذلك نحو ١٠٠ من البلدان النامية التي لا يوجد لديها أي إنتاج محلي من الأسلحة يستحق الذكر .

٥٠ - وهناك استراتيجيتان أساسيتان لاستحداث وشراء الاسلحة : الاكتفاء الذاتي والتعاون الدولي . وتتطلب اعتبارات الامن اكتفاء ذاتيا يُفترض تحقيقه ، بدعم من الدولة ، عن طريق إنشاء مرافق إنتاج وطنية والاستفادة محليا من التكنولوجيا والعتاد العسكريين الاجنبيين . وقد انتهجت الاقتصادات المخططة والتي تقدم الإعانات إلى الواردات هذه الاستراتيجية ، بوجه خاص ، وإن كان تصاعد التكاليف وسرعة خطى التقدم التكنولوجي يقوضان هذه الاستراتيجية . فلا تتوفر سوى في عدد ضئيل جدا من البلدان ، إن وجدت أصلا ، سوق محلية للاسلحة من الكبر بما يكفي لدعم قيام صناعة عسكرية تتمتع بالاكتفاء الذاتي ، ومن ثم تتزايد ضرورة تحقيق التكامل مع السوق العالمية ، سواء من حيث الصادرات أو الواردات . فالتقدم التكنولوجي العالمي ، الذي تدفعه إلى الامام الحكومات الرئيسية والشركات عبر الوطنية من السرعة بحيث يجعل أي جهد وطني بحث لاستحداث وإنتاج منظومات الاسلحة متأخرا عن الركب في ضوء البحث والتطوير العسكريين المطردي التقدم . وذلك هو السبب الذي جعل استراتيجيات إنتاج الاسلحة القائمة على الاكتفاء الذاتي والإنتاج المحلي تفقد جاذبيتها في الثمانينات بينما أصبحت الغلبة للاستراتيجيات القائمة على التعاون الدولي في إنتاج الاسلحة(٤٥) . ومن ناحية أخرى ، فإن استمرار إضفاء الطابع الدولي على البحث والتطوير والشراء في منظومات الاسلحة الرئيسية ، تفرضه ، إلى حد بعيد ، السوق العالمية التي تتزايد تكاملا على الوكلاء الوطنيين باعتبار أنه يتوجب على هؤلاء الوكلاء مسايرة عملية التحديث الجارية .

طاء - عمليات نقل الاسلحة

٥١ - تغطي عمليات النقل الدولي للاسلحة مجموعة كبيرة التنوع من المعاملات التي يشارك فيها الوكلاء الحكوميون وغير الحكوميين على حد سواء . ويكاد يكون من المستحيل تحديد النطاق الكامل لعمليات نقل الاسلحة ، نظرا إلى عدم توفر المعلومات ، ووجود اختلافات في المعايير وفي أساليب جمع الإحصاءات . وفضلا عن ذلك ، فإن تحديد أسعار الاسلحة المنقولة مهمة صعبة ، لان تجارة الاسلحة تخضع في أحيان كثيرة لإدارة سياسية ولا تمارس في سوق قائمة على المنافسة . كما أن قيمة عمليات نقل الاسلحة في أي سنة تتوقف على ما إذا كان التقدير قائما على أساس اتفاقات مبرمة أو على أساس الشحنات الفعلية المسلمة . بيد أن التقديرات توضع على أساس القيمة السنوية لعمليات النقل الدولي للاسلحة . وقد ذكر ، على سبيل المثال ، أن قيمة اتفاقات نقل الاسلحة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية بلغت في عام ١٩٨٦ ما مجموعه ٢٩,٢ من بلايين الدولارات بالاسعار الجارية . ويقل هذا بكثير عن سنوات

الذروة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ عندما بلغت القيمة السنوية للاتفاقات (بعد تعديلها إلى أسعار ١٩٨٦) في حدود ٥٨ بليون دولار[٤٦] . وفي الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ استأثرت البلدان النامية بنحو ثلثي عمليات النقل الدولي للأسلحة حيث تراوحت حصص كل من الموردين بين ٤٤ و ٩٦ في المائة من إجمالي شحناتهم المسلمة[٤٧] . بيد أن موردي الأسلحة الرئيسيين قاموا أيضا بتسليم كميات كبيرة من الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية إلى حلفائهم وإلى بلدان محايدة في حالات ضئيلة . وهذه الشحنات المسلمة تعكس في أحيان كثيرة جهدا لتوحيد مواصفات منظومات الأسلحة داخل التحالفات كما قد تقترن بمشاريع عبر وطنية تعاونية لاستحداث وشراء منظومات الأسلحة لأغراض الاستهلاك المشترك أو التصدير . وفي السنوات الأخيرة زاد دور تجار الأسلحة من القطاع الخاص فضلا عن شتى أنواع الوسطاء . فقد دخل هؤلاء السوق أملا في تحقيق ربح خاص عن طريق توريد الأسلحة إلى الدول المتورطة في حروب . وصاحبت هذا الاتجاه زيادة في مختلف أنواع الصفقات السرية للأسلحة . وفي كلتا الحالتين أصبحت طبيعة ووسيلة النقل الدولي للأسلحة أكثر تعقدا كما حجبت حالة عدم التيقن مشكلة المسؤولية فيما يتعلق بالأطراف المشتركة في الصفقات . وبالشكل التالي يمكن توضيح الحصص التقريبية لموردي الأسلحة الرئيسيين في عمليات النقل الدولي للأسلحة الرئيسية .

الشكل الاول - حصص الصادرات العالمية من الاسلحة الرئيسية ، ١٩٧٨ - ١٩٨٢

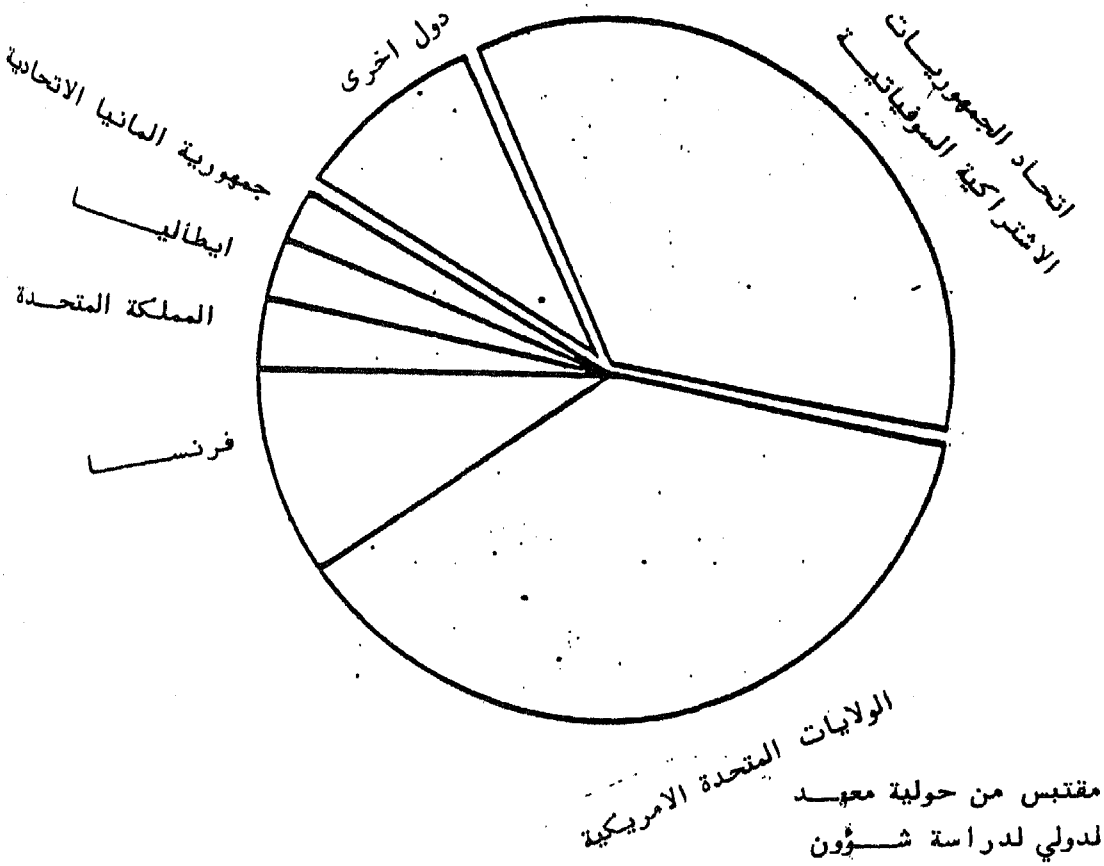

المصدر : مقتبس من حولية معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلم لعام ١٩٨٣ ، الجدول الثاني -١ ، الصفحة ٢٦٩

المصدر : "دراسة بشأن نزع السلاح التقليدي" (A/39/348)، الفقرة ٧٠ .

٥٢ - وللحصول على صورة تتسم بقدر أكبر من الدينامية ، ينبغي للمرء أن يلاحظ نمط الارتفاع والانخفاض في القيمة الحقيقية لعمليات النقل الدولي للأسلحة . فقد زادت عمليات نقل الأسلحة زيادة سريعة في منتصف وأواخر السبعينات ولا سيما في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٠ ، ذلك أن الزيادة في أسعار النفط نقلت القوة الشرائية إلى البلدان المصدرة للنفط . وأدى هذا ، إلى جانب انتشار المنازعات بين الدول في الشرق الأوسط ، إلى أن ينتهي المطاف بقرابة نصف كل عمليات نقل الأسلحة الرئيسية إلى البلدان النامية في تلك المنطقة في حين كان الباقي مقسما بالتساوي تقريبا بين أمريكا الجنوبية والوسطى ، وشمال افريقيا ، وبلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ، وجنوب آسيا والشرق الأقصى وأوقيانوسيا(٤٨) . ومنذ أوائل الثمانينات ، تقلصت القيمة الحقيقية لعمليات النقل الدولي للأسلحة ، ومرد ذلك بالدرجة الأولى إلى الانتكاس الاقتصادي على نطاق العالم ، وتزايد المديونية في معظم البلدان النامية وهبوط أسعار النفط ، مما أدى بالضرورة إلى انخفاض الطلب على الأسلحة(٤٩) . وأصبح الاختيار بين الاحتياجات العسكرية والأولويات المدنية أكثر صعوبة الآن مما كان عليه الحال في النصف الأخير من السبعينات . ومع أن القرارات المتخذة تختلف من بلد إلى آخر ، فقد تقلصت في كثير منها المشاريع العسكرية والمدنية على السواء . ونتيجة لذلك أصاب الركود الواردات من الأسلحة في كثير من البلدان النامية ، ولا سيما في أجزاء كبيرة من افريقيا وأمريكا اللاتينية كما أن حصتها من إجمالي الواردات من الأسلحة الرئيسية آخذة في الانخفاض تدريجيا(٥٠) . وبالنسبة للمصدرين ، فإن الفترة الذهبية للمبيعات السهلة التي شهدتها أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات لم يعد لها وجود .

٥٣ - بيد أن انكماش السوق الدولية للأسلحة ساعد الموردين الرئيسيين التقليديين على استعادة حصتهم السابقة من السوق والتي كانت قد بدأت في الانخفاض في أواخر السبعينات وحتى أوائل الثمانينات . وقد نشأ هذا الانخفاض النسبي في وقت كان فيه منتجو الأسلحة من البلدان المصنعة حديثا يعملون ، عاما بعد عام ، على زيادة توريداتهم من الأسلحة إلى البلدان النامية الأخرى . وتظهر البيانات المتوفرة أن هذا الاتجاه قد توقف ، بل اتخذ مسارا عكسيا منذ منتصف الثمانينات رغم وجود بعض الاستثناءات . ففي بعض الحالات ، كانت التوريدات المعنية عبارة عن سلع معاد تصديرها من أسلحة مشتراة من البلدان الصناعية ولكن منشأها كان في معظم الأحيان مجموعة صغيرة من منتجي الأسلحة الجدد من بين البلدان النامية(٥١) . وبلغت قيمة هذه التوريدات من الأسلحة ، بالقيم الفعلية ، نحو ٥٠ مليون دولار سنويا في النصف الثاني من السبعينات وأكثر من ٣٠٠ مليون دولار سنويا في النصف الأول من الثمانينات(٥٢) .

وفي بعض الحالات كانت هذه الزيادة المفاجئة في صادرات الاسلحة ترجع إلى قـ المنتجين الجدد على إنتاج منظومات أسلحة متينة يُعوّل عليها ، مثل العربـ المصفحة وطائرات التدريب وهي أنسب للظروف المحلية من الاسلحة المتطورة إلى حد كبـ والقائمة على كثافة التكنولوجيا والتي تنتجها البلدان الصناعية الرئيسيـا ولا يتوفر لدى معظم البلدان النامية من الهياكل الاساسية والقوى العاملة الماهـ ما يكفي لتشغيل وصيانة الاسلحة المتقدمة تقنيا . وهذا هو السبب الذي يدعو إلـ التعاقد مع عشرات من الخبراء التقنيين من بلدان المنشأ لاداء هذه المهام . وبعبـ أخرى إن منظومات الاسلحة الحديثة هي نتاج جهد بشري ينتمي إلى ثقافة تكنولوجيـ مغايرة ولا يمكن في أحيان كثيرة نقلها إلى بيئة اجتماعية - ثقافية مختلفـة ، تصادم عملي ورمزي .

٥٤ - وعلى أية حال ، فإن الطلب الإجمالي على المعدات العسكرية كان يرتفع بسرعـ في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات . فقد بدأت الحكومات برامج لإعادة التسلـ وعملت البلدان غير المنتجة على زيادة وارداتها . وازدهرت صناعة الطائرات بوجـ خاص . ولكن هذه الحالة تتعرض للتغيير في الوقت الحاضر . فالعجز في الميزانيـ يقيد نمو الميزانيات العسكرية ، والطلبات الحكومية على الطائرات وغيرها مـ منظومات الاسلحة الرئيسية آخذة في الانخفاض . وأدى هذا الاثر ، مع تنامي تكاليـ الاستحداث ، إلى زيادة في تكاليف الوحدة ، مما أسفر عن زيادة تقليص دورات إنتـ منظومات الاسلحة . وهذا يعني أن الصناعة العسكرية ، وصناعة الطائرات على وجـ الخصوص ، ستواجهان ، على مدى السنوات القليلة القادمة ، فترة لإعادة التكيـ وسيستمر الاتجاه نحو التركيز وستزداد الحاجة إلى تجميع الموارد مع المتعهديـ العسكريين الآخرين . ومن المحتمل أن يحدث ذلك في السياقين المحلي وعبر الوطني علـ حد سواء . ويكاد يكون من الحتمي أن تتمثل ردود فعل صانعي الاسلحة إزاء الحالة الـ يواجهونها في التنويع في المنتجات غير الدفاعية واستهداف مجالات عسكرية معينـ وزيادة الصادرات(٥٣) .

٥٥ - ويعني ما تحتويه منظومات الاسلحة الحديثة الرئيسية من تكنولوجيا عاليـ شيئين مختلفين وإن كانا مرتبطين : أن عددا ضئيلا من البلدان هي وحدها التي تستطيـ إنتاج وتوريد هذه الاسلحة ولا بد حتى لهذه البلدان أن تكون قادرة على تصدير الاسلحـ لانه يتحتم عليها استرداد جزء من تكاليف استحداثها على الاقل . كما أن الضـ التكنولوجية والاقتصادية التي تدعو إلى التصدير ، تكون مصحوبة بضغوط سياسية داخلـ مقترنة بالعمالة في مرافق إنتاج الاسلحة أو بأهداف السياسة الخارجية . وفي هـ

الظروف لا تنظر حكومات كثيرة إلى الحد من عمليات نقل الاسلحة التقليدية باعتباره هدفا منشودا .

*
* *

٥٦ - يتضح بجلاء من التقييم السابق لديناميات سباق التسلح بمختلف جوانبه ، أنه لا يزال يشكل ظاهرة عالمية . وما فتئ يمثل في جانبه النووي خطرا يتهدد الحضارة ، ويمثل في جميع مظاهره مشكلة بالغة التعقيد متعددة المظاهر تعمل ضد السلم والتعاون العالميين وتعوق عموما تعزيز الامن والرفاه الاجتماعي في مختلف فئات الدول في جميع المناطق . وما فتئت هذه هي الحالة بالرغم من التغييرات الكثيرة والاتجاهات الحديثة ذات الصلة بسمات سباق التسلح التي ظهرت منذ الفترة التي شملها التقرير المناظر الذي أعده خبراء الامم المتحدة في عام ١٩٨٢ . ومن بين هذه التغيرات إدراك أوضح لكون السلم والامن في عالمنا الحالي ، المؤلف من دول ذات سيادة ، هدفين لم يتحققا بعد ، وعلى كل دولة أن تعمل بطريقة أو بأخرى للنهوض بأعباء أمنها وغيره من الاحتياجات على حد سواء . ويؤدي هذا بالضرورة إلى أن تعمد حكومات هذه الدول إلى اتخاذ قرارات متروية فيما يتعلق بتخصيص ما لديها من موارد محدودة للامن العسكري ، من ناحية ، والاولويات المدنية من ناحية أخرى .

٥٧ - وتوضح إعادة تقييم سباق التسلح النووي أنه ربما يكون قد بلغ "قمة الجبل" ثم أخذ يشهد بداية منحدر بطيء ، وإن كان خطيرا من حيث المجموع الكلي للاسلحة النووية . ويدل على ذلك إبرام المعاهدة الثنائية بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والقصيرة المدى ، فضلا عن فحوى مفاوضاتهما الثنائية الجارية ، ولا سيما تلك التي يلتمسان من خلالها إجراء تخفيضات ، يمكن التحقق منها ، في أسلحتهما النووية الاستراتيجية . ومع هذا فما زالت هناك قضايا هامة لم تتم تسويتها بعد من حيث المسائل التي يثيرها ، بين أمور أخرى ، التحديث النوعي فيما بين الدول الثانوية الحائزة للاسلحة النووية ، وإمكانية الانتشار النووي الافقي ، واستمرار إجراء التجارب النووية .

٥٨ - وفيما يتعلق بنتائج الجوانب الاخرى لسباق التسلح ، التي تشمل تأثيره في :

النهوض بالتكنولوجيا العسكرية ومن ثم جعل الاسلحة أكثر تطورا ؛

زيادة تكثيف وإطالة أمد النزاع الإقليمي المسلح ، واطراد زيادة الخسائر في الارواح مع إضافة استخدام الاسلحة الكيميائية إليه ؛

زيادة تكاليف ونشر الاسلحة التقليدية المتقدمة تكنولوجيا ذات القدرة التدميرية المتزايدة ؛

إيجاد الطلب على الجهود الضخمة المبذولة في مجال البحث والتطوير ؛

إيجاده أثرا سلبيا على النمو الاقتصادي ، والمديونية الدولية وإمكانيات تحسين التنمية الاجتماعية والرفاه البشري ؛

تغيير الانماط الواضحة في مجال صناعة الاسلحة ونقل الاسلحة ؛

فلم تتم الصورة عن أي تحسن جوهري واضح . وإن كانت قد حدثت تغييرات واضحة في جميع هذه الجوانب خلال منتصف الثمانينات مع إحراز بعض التقدم في موضع ما والتقهقر في غيره من المواضع . بيد أن هناك أدلة ضئيلة على حدوث تغير من حيث الرغبة العسكرية في الحصول على الاسلحة الحديثة أو في الإرادة الحكومية لبيعها .

٥٩ - وعلى سبيل المثال ، استمرت النفقات العسكرية ، بسعر الدولار الثابت ، في الازدياد على الصعيد العالمي . وفي المواضع التي انخفضت فيها تلك النفقات ، فإن هذا يرجع أساسا فيما يبدو إلى الضرورة التي أملاها التدهور الاقتصادي والمديونية . وما فتئ البحث والتطوير العسكريان وما ينجم عنهما من تقدم تقني يحولان ، في الاجل القصير على الاقل ، أعدادا تتزايد على الدوام من العلماء من الانشطة المدنية ويزيدان إلى حد كبير من تكلفة الوحدة الواحدة من الاسلحة . ويوفر هذا بدوره حافزا متزايدا للتصدير كوسيلة لزيادة الكميات المنتجة والحد من أثر هذه الزيادات في التكلفة على السواء . وبالرغم من أن عمليات نقل الاسلحة قد تناقصت ، إلا في مناطق النزاع وفي سياق الصفقات الخاصة ، فإن هذا أيضا يعكس تغييرات أملتها ضرورات الاقتصاد ، أكثر من كونها ناتجا ثانويا للتحسن في العلاقات الدولية . وباختصار ما زال يتعين القول إن لسباق التسلح خاصية دينامية مميزة له تعمل على إطالة أمده ذاتيا .

الفصل الثاني

الموارد ونزع السلاح

٦٠ - يتطلب نزع السلاح أنماطا مختلفة وعديدة من المدخلات تتراوح ما بين الموارد الطبيعية والموارد البشرية وبين التكنولوجيات المتقدمة والاصول المالية . وتقوم المؤسسات العسكرية الوطنية وشبكات الاسلحة الخاصة بمزج هذه المدخلات بطرق متباينة تباينا كبيرا . ولذلك فإن أي تصور فيه تعميم لطبيعة وحجم الموارد التي يستهلكها سباق التسلح قد يكون مبعثا للشك ويتطلب إعادة تقييم بشكل مستمر . ومن الجلي ، رغم ذلك أن سباق التسلح ، عامل هام في تحويل الموارد ، على الصعيدين الوطني والدولي ، التي يمكن توفيرها بدلا من ذلك لأغراض الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية . وحيث أن معظم موارد العالم تتسم بالندرة ، فهناك تنافس مستمر بين الاولويات المدنية والعسكرية . ونظرا لتغير طبيعة سباق التسلح مع مرور الوقت ، فإن حاجة هذا السباق الى الانماط المختلفة من الموارد لم تكن ثابتة على الإطلاق . ذلك أنه أصبح للتكنولوجيات وما يلزم من مهارات بشرية لاستخدامها أهمية متزايدة بالنسبة الى استحداث الاسلحة الحديثة ، بينما تضاءلت نسبيا الحاجة الى المعادن وغيرها من الموارد الطبيعية التقليدية . والواقع أنه تم ، بالنسبة لعدد من هذه الموارد إيجاد بدائل في المختبرات أرخص ثمنا وأكثر تحملا . وبالإضافة الى ذلك ، فإن الاختلاف في الطابع بين المنشآت العسكرية الوطنية على مر الوقت قد زاد من أهمية نوعية الموارد وكفاءة استخدامها وقلل من أهمية كمياتها . وبمعنى آخر فإن المؤسسات العسكرية تساير كل خطوات التطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي يحدث في المجتمعات .

ألف - الموارد الطبيعية

٦١ - ويستهلك سباق التسلح والإنتاج العسكري ، الموارد الطبيعية استهلاكا كبيرا . وحتى رغم أن أهمية المواد الخام تختلف اختلافا كبيرا بالنسبة للعسكريين ، فلا شك أن هناك ، صلة وثيقة بين شبكات الموارد الوطنية والدولية من ناحية والاحتياجات العسكرية الوطنية من ناحية أخرى ، وذلك على نحو ما ذُكر بتفصيل كبير في التقرير السابق (٥٤) . على أن هذه الصلة تتسم بتعقيد كبير وتختلف من وقت لآخر . وينبغي لأي جهد جاد يُبذل لتحليل الجوانب العسكرية لكل مخصصات الموارد واستهلاكها أن يضع في الاعتبار الجوانب الكثيرة والانواع المتعددة للموارد ومصادرها ، وتكلفتها ونوعياتها وأنواع استخدامها - أي ، أن يضع في الاعتبار العوامل الكثيرة التي تشكل شبكات

الموارد . ففي هذه الشبكات تتفاعل العوامل الطبيعية والبيولوجية مع التنظيمات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية مع مرور الوقت الامر الذي يحدد بدوره الاستراتيجيات التي تطبق في تخصيص الموارد . والتنظيم الاجتماعي لشبكات الموارد الذي يحدد شكل هذه الاستراتيجيات هو أيضا عُرضة لان يتغير من خلال انتهاج سياسات جديدة .

٦٢ - والعامل العسكري في استخدام الموارد الطبيعية هو أحد خصائص النظام الحالي الذي يؤثر في الاغلبية العظمى من البلدان . ومما له أهمية خاصة في هذا الصدد العلاقات المتعددة المستويات في ترتيبات إنتاج وتخصيص واستخدام الموارد الطبيعية سواء داخل الدول أو فيما بينها ، وبالتالي ، ما لوجود الموارد الوطنية من أهمية . وأنماط الاستهلاك الوطني للموارد غير متناسقة الى حد كبير ، إذ أن استخدام البلدان الاقل نموا لها يكون في العادة على مستويات أدنى بكثير (٥٥) . ويزيد الاستخدام العسكري للموارد الطبيعية من عدم التناسق هذا ، لان استهلاك هذه الموارد بل وفي كثير من الاحيان مصادرها وإنتاجها ، تكون شديدة التركيز ، وليس من الشذوذ على الإطلاق أن يستحوذ عدد قليل من البلدان لا يتجاوز الثلاثة على النصف أو أكثر من الاحتياطيات المعروفة لمعدن ما ومن إنتاجه وصادراته . وهذا التركيز العالي للإمدادات المعدنية يدفع الى انتهاج سلوك احتكاري واتخاذ ترتيبات تستند الى احتكار القلة وتتخذ شكل اتحادات للتصدير وغير ذلك من الاشكال مثل عقد صفقات التسويق وتقاسم الاسواق (٥٦) .

٦٣ - ويترجم تركز الإمدادات من الموارد الطبيعية الاستراتيجية الى اعتماد مستهلكي هذه الموارد على مورديها . وتؤكد شتى التحليلات لموضوع الاعتماد هذا ، سهولة تعرض البلدان الصناعية الكبرى للخطر . ويقال إن هذا الاعتماد يكون حرجا بوجه خاص بسبب حاجة هذه البلدان الى الحصول على موارد طبيعية استراتيجية كي تحافظ على تفوقها من الناحية الكمية في الميدان العسكري . واعتماد البلدان الكبرى ذات الاقتصاد السوقي على مصادر خارجية لموارد طبيعية معينة هو في الواقع حقيقة تزداد بروزا مع مرور الوقت . أما الموارد التي حبي بها الاتحاد السوفياتي فهي أشمل في هذا الصدد من الموارد الطبيعية في غيره من البلدان بما في ذلك الولايات المتحدة . وتفيد التقارير في الواقع أن الاتحاد السوفياتي لا يعتمد إلا على عدد قليل جدا من الموارد المعدنية المستوردة (٥٧) .

٦٤ - ويسبب الاعتماد على الإمدادات الخارجية للمعادن الاستراتيجية في أحيان كثيرة في التوصل الى استنتاجات مُبالغ فيها الى حد كبير ، الى حد أن بعض هذه الاستنتاجات

توحي أن العالم النامي يسيطر على شريان استراتيجي هام للبلدان الصناعية . ويتضح من دراسة أكثر تمعنا للموضوع أنه ليس للبلدان النامية ، في مجموعة عامة تتألف من نحو ٣٥ معدنا استراتيجيا ، سيطرة كبيرة - أي أكثر من الثلثين - على الاحتياطيات الهامة استراتيجيا إلا في البوكسيت والكوبالت والليثيوم والكولومبيوم والتانتالوم والقصدير (٥٨) . وتجدر بالإضافة الى ذلك ملاحظة أنه ليس هناك سوى قلة من البلدان النامية في موقف يسمح لها بالسيطرة على الاحتياطي من مجموعة المعادن الاستراتيجية وعلى انتاجها . والواقع أن الغالبية العظمى من البلدان النامية تعتمد اعتمادا كبيرا على استيراد الموارد الطبيعية ، وأن اعتمادها أشد كثيرا في أغلب الاحيان من اعتماد البلدان المتقدمة النمو على استيراد هذه الموارد . ومعنى انخفاض معدل استهلاك البلدان النامية لهذه الموارد هو أن تعرضها لانقطاع الامدادات الخارجية من هذه الموارد لم يصبح قضية دولية كبيرة ، سواء كان هذا الانقطاع راجعا الى عدم القدرة على الدفع أو الى إحجام سياسي من جانب موردي هذه الموارد ، والاستثناء الواضح لذلك هو النفط . وفي هذه الحالة نجد أن البلدان المنتجة للنفط تأثرت بجهود الدول المصدرة للنفط لرفع أسعاره بدرجة أكبر مما تأثرت به البلدان الصناعية .

٦٥ - ورغم أن قدرا كافيا من الفحم كان يستخرج محليا في بلدان كثيرة ، فكان لا بد من استيراد النفط من مناطق أخرى بعد أن أصبح أكثر أنواع الوقود استعمالا ، وخاصة ، من منطقة الشرق الأوسط . ولما ازداد اعتماد النمو الصناعي للمملكة المتحدة وفيما بعد الولايات المتحدة ، على الواردات من النفط من تلك المنطقة ، فقد وصفت منطقة الشرق الأوسط بأنها ذات أهمية استراتيجية . وقد أسفر اعتماد معظم المجتمعات الصناعية على المصادر الخارجية للنفط في عملياتها المدنية والعسكرية عن ازدياد الحاجة الى حماية تلك المصادر وما له صلة بها من تجارة دولية وطرق نقل من أي اعتداءات عليها من جانب الخصوم . وقد تأثرت الاستراتيجيات البحرية وغيرها من طرق إظهار القوة العسكرية تأثرا كبيرا بحاجة المجتمع الصناعي الحديث الى النفط (٥٩) . وأصبح عدد كبير من البلدان النامية أيضا يعتمد اعتمادا كبيرا على واردات النفط إلا أنه نظرا إلى سهولة تعرض هذه البلدان للخطر من الناحية الاقتصادية عامة وضعفها عسكريا فهي نادرا ما تلجأ الى المجهود العسكري المنفرد لتخفيف ما تتعرض له من أزمات . ورغم أن كل آلة عسكرية تعتمد على توفر النفط ، فإن المجموع المطلق للكميات التي تحتاج إليها البلدان الصناعية من النفط أكبر عدة مرات من مجموع الكميات التي تحتاج إليها البلدان النامية وبالتالي فإن ذلك قد يستدعي اتخاذ اجراءات سياسية وعسكرية أكثر عنفا .

٦٦ - وندرة المواد الخام والطاقة والارض غير المتجددة تتسبب في حدوث توترات ونشوب نزاعات ، وهذه الندرة ليست طبيعية بقدر ما هي من خلق الإنسان ؛ وهي نتيجة لاشكال من التنمية غير القابلة للاستمرار . وقد ذكرت الهيئة العالمية للبيئة والتنمية أن أشكال التنمية غير القابلة للاستمرار تدفع بالبلدان منفردة إلى تجاوز الحدود البيئية ، وبذلك قد تتسبب الفوارق في الموارد البيئية أو تغييرات في الاراضي الصالحة للاستخدام وفي المواد الخام في حدوث توترات ونزاعات دولية وزيادة حدتها(٦٠) . وهذه النزاعات هي حقيقة موجودة بالفعل . وقد يكون أحد جوانب هذه النزاعات بين البلدان النامية جانب يتعلق بالارض عندما يؤدي اعتماد الإنسان المباشر على الارض والمياه وعلى ما تنتجه من محاصيل الى دفع الجماعات الوطنية أو دون الإقليمية الى الدخول في منافسات بعضها مع بعض . وفي كثير من الحروب المدنية والحروب التي تنشب بسبب الحدود كانت ندرة الموارد عاملا مساعدا على نشوب القتال . والقاعدة هي أن البلدان الصناعية لا تعاني من توترات متبادلة من هذا النمط بسبب الموارد ، أو إذا كانت تعاني منها فالمعاناة بلا شك لا تكون بهذا القدر . ومع ذلك ، فيمكن في بعض الاحيان أن يكون عامل الموارد هو الدافع على تدخل هذه البلدان من الخارج بل حتى والحافز لاستراتيجياتها العسكرية . وفي كثير من الاحيان تعمل هذه التدخلات على تعريض إمدادات النفط والمواد الخام للخطر بدلا من أن تؤمنها . وثمة طريقة أفضل لتأمين استمرار الإمدادات من هذه المواد وهي إقامة علاقات طويلة الاجل بدلا من اللجوء الى أعمال القسر والتدخل العسكري . إلا أن هذا الاعتبار لم يقلل من أهمية النفط كأداة من أدوات السياسة الخارجية سواء في البلدان المنتجة أو المستهلكة(٦١) . ورغم أن التنافس الدولي على الموارد يتسبب في حدوث التوترات ، فهو نادرا ما يفضي مباشرة الى نشوب حروب كبرى عبر الحدود من أجل الحصول على هذه الموارد(٦٢) . وكثيرا ما تثير الدول نزاعات داخلية بسيطة مع السكان الاصليين في محاولات للتوسع في إنتاج النفط والمعادن ، بما في ذلك اليورانيوم أو توسيع نطاق هذا الإنتاج بحيث يتم في الاراضي التقليدية لهؤلاء السكان . وهذه الجهود التي يقصد بها تحقيق المكاسب الخاصة وضمان الإمدادات ، قد تهدد مستقبل السكان الاصليين والتوازن الايكولوجي على السواء . ولهذا السبب تتسبب الحاجة إلى موارد الطاقة والمواد الخام لاستخدامها في الصناعات المدنية والعسكرية في إحداث آثار متعاقبة معقدة تمتد لتؤثر في النظام الدولي والمجتمعات المحلية على السواء . ونتيجة لذلك ظهر نظام متشابك عبر وطني للموارد . وقد استغلت حاجة العسكريين لتوفير الامن كحجة للإبقاء على السيطرة الوطنية على هذا النظام عبر الوطني . وتظهر هذه السيطرة في شكل عدد من الترتيبات السياسية والتعاقدية بين المنتجين والمستهلكين ، وفي شكل سياسات للتخزين ، وفي شكل إنتاج بدائل مركبة للمواد وغير ذلك من البدائل .

٦٧ - إن الاستهلاك العسكري للموارد الطبيعية ، كما سبق وذكر ، ليس في معزل عن التقدم التكنولوجي . فبالرجوع الى التاريخ نجد أن النمو الاقتصادي يحتاج الى المزيد والمزيد من المواد الخام من أجل الاستمرار في عملية الإنتاج . والاعتماد على المواد الخام وكثافة استخدامها يتناسب مع مستوى الدخل ومع أنماط الصناعة وأزمانها . ومعنى هذا أن استهلاك المعادن ذات الاستخدام العام سوف يزداد في المستقبل ، بشكل أسرع نسبيا في البلدان النامية عنه في العالم الصناعي . ويبدو أن معدن الالومنيوم هو استثناء لذلك ، فهو معدن أقل قابلية من غيره لأن يستعاض عنه ببدائل أخرى ، ولا تزال هناك أيضا حاجة إليه في صناعات البلدان المتقدمة النمو . وعليه فإن الالومنيوم وغيره من احتياطيات المعادن الخفيفة والتي لها استعمالات خاصة سوف تظل تجذب شركات التعدين عبر الوطنية طوال سنوات كثيرة قادمة(٦٣) . وسوف يكون لهذه الاتجاهات العامة في أنماط الاستهلاك وقع أيضا على الصناعات العسكرية . وهذه الصناعات الموجودة في معظم البلدان الصناعية سوف تحتاج نسبيا الى معادن ذات استخدام عام أخف كما ستحتاج إلى أنواع أكثر وكميات أكبر من المعادن ذات الاستخدام الخاص . وثمة معادن هامة كثيرة قد لا يحتاج إليها بأية كميات كبيرة ، ولكن قد يصعب الحصول حتى على الكميات الصغيرة المطلوبة منها . وبناء عليه ، فإن الاستخدام العسكري للموارد الطبيعية يصبح قضية كيف بصفة متزايدة ، ولابد حتما من أن تزداد حدة آثاره السياسية والاستراتيجية عن ذي قبل . وأحيانا لا تتوفر احصاءات دقيقة عن إنتاج المعادن ذات الاستخدام الخاص وعن الاتجار بها .

٦٨ - وقد اعتمد النمط التقليدي للصناعات العسكرية على توفر المعادن ذات الاستخدام العام مثل الحديد والنحاس والنيكل والكوبالت . وكما لوحظ من قبل ، فإن الاضطراب وعدم الانصاف في إنتاج هذه المعادن واستهلاكها والاتجار بها قد تسبب في ظهور التنافس والتوترات فضلا عن الاستراتيجيات السياسية - العسكرية التي وضعت لضمان استمرار الإمدادات من هذه المعادن . كما أن إمكانية نشوب الحروب على الموارد بين المنتجين والمستهلكين قد جعلت من المألوف أن يدعى منطقيا الى الحفاظ على الموارد الطبيعية وزيادة الانصاف فيها واستخدامها بالطريقة الأمثل كتدابير من شأنها أن تفضي الى بث مزيد من الاستقرار والسلم في العالم(٦٤) . وسبل العلاج هذه لا تزال قائمة بالطبع ولكن كان لابد من تغييرها بعض الشيء نظرا لواقع الاتجاهات الجديدة . إذ أن التحول في بعض الأحيان الى استعمال معادن نادرة ذات استخدام خاص في صنع منظومات الأسلحة قد جعل بالفعل من الاستراتيجيات الحكومية التي توضع لتوفير المواد الخام الضرورية أمرا أقل أهمية عن ذي قبل . وقد بدأ الاضطراب في سوق المعادن الدولي يؤثر بطريقة جديدة على الصناعات العسكرية . ويرجع هذا ، من بين أمور أخرى ، إلى أن بعض

المعادن ذات الاستخدام الخاص قد أصبحت موضعا للمضاربات الدولية وذلك بسبب نقص المعلومات عن انتاجها وعن احتمالات تحقيق المكاسب الاقتصادية منها (٦٥) . ونتيجة لذلك أصبح وضع استراتيجيات طويلة الاجل للسيطرة على الامدادات من هذه المواد أمرا أكثر تعقيدا فالقيمة النقدية للصفقات بالنسبة للمورد قد تكون صغيرة جدا ، ومع ذلك فحتى الكميات الصغيرة من معدن ما قد تكون حيوية جدا من الناحية التقنية بالنسبة للصناعة .

باء - الموارد البشرية

٦٩- تستوعب الصناعات والمنشآت العسكرية موارد بشرية عن طريق توظيف أنواع مختلفة من القوى العاملة . ومن العسير قياس مدى استخدام القطاع العسكري للقوة العاملة . وتشكل المقارنات الدولية لآثار القطاع العسكري على العمالة مشاكل أخرى (٦٦) . وتشمل العمالة العسكرية عدة أنواع مختلفة من الانشطة تتراوح بين الاشتراك الواضح للمجندين والمتطوعين والافراد العاملين في الخدمة الفعلية ونشاط الموظفين العاملين في الصناعات الحربية والباحثين والمهندسين المشتركين في أعمال البحث والتطوير العسكرية . وهذا بالاضافة الى عدم كفاية البيانات وصعوبات المقارنة ، هو السبب في أن أية تقديرات للعمالة الشاملة ذات الصلة بالقطاع العسكري لا توفر سوى أرقام تقريبية ولا توفر أرقاما دقيقة . لذلك ، فإنه من النادر أن تحظى التقديرات المتعلقة باستخدام القطاع العسكري للقوى العاملة بقبول اجماعي ، لكنها تقدم ، على الاقل ، مؤشرا لمدى تكريس الموارد البشرية للاغراض العسكرية . ويقدر التقرير السابق أن عدد العاملين في الانشطة العسكرية في جميع أنحاء العالم يبلغ نحو ٧٠ مليون نسمة ، من بينهم ثلاثة ملايين عالم ومهندس ، وخمسة ملايين عامل انتاج (٦٧) . وهذا التقدير للحجم الاجمالي للموارد البشرية التي يستوعبها سباق التسلح يتفق الى حد كبير مع تقدير أحدث عهدا لمنظمة العمل الدولية ومفاده أن حجم العمالة المتصلة بالقطاع العسكري يتراوح بين ٦٠ و ٨٠ مليون نسمة في مختلف أنحاء العالم . غير أن تقدير منظمة العمل الدولية للعدد الاجمالي لعمال الانتاج قد ارتفع حيث أصبح يتراوح بين ٨ و ١٠ ملايين عامل ، وهو ما يمثل ٠,٣ في المائة من القوى العاملة العالمية . وفي البلدان الصناعية ، تكون نسبة القوى العاملة التي توفر السلع والخدمات للاغراض العسكرية أكبر في العادة منها في البلدان النامية ، اذ تتراوح في البلدان الصناعية ما بين ١,٨ في المائة و ٢,٧ في المائة من القوى العاملة الاجمالية (٦٨) .

٧٠- وتبين الدراسة التي أجرتها منظمة العمل الدولية أنه كقاعدة عامة يكون عدد الأفراد الذين توظفهم مؤسسات الدفاع الوطنية ، معروفا الى حد كبير . وبالتالي ، فإن وكالة تحديد الاسلحة ونزع السلاح بالولايات المتحدة قد تمكنت من تقدير الحجم الاجمالي للقوات المسلحة في العالم بـ ٢٩ مليون فرد في عام ١٩٨٤ ، في حين كان هذا العدد يبلغ ٣٧,١ مليون فرد قبل ذلك بخمس سنوات و ٣٥,٩ مليون فرد قبل ذلك بعشر سنوات . ووفقا لنفس المصدر ، كان عدد الجنود في عام ١٩٨٤ يبلغ ١١ مليون فرد في البلدان المتقدمة النمو من العالم و ١٨ مليون فرد في البلدان النامية . وعلى الرغم من أن هذا الرقم ظل ، من الناحية العملية ، ثابتا في البلدان المتقدمة النمو منذ عام ١٩٧٤ ، فإنه قد تزايد في البلدان النامية بمقدار ٢,٧ مليون فرد . وهذه الزيادة أوضح ما تكون في أمريكا اللاتينية وافريقيا والشرق الاوسط . بيد أن البلدان الصناعية هي ، من الناحية النسبية ، أكثر تسلحا بكثير من البلدان النامية : ففي عام ١٩٨٤ بلغت النسب الاجمالية للقوات المسلحة من مجموع السكان ٠,٩٨ و ٠,٤٩ في المائة على التوالي . برغم وجود اختلافات كبيرة ، بالطبع ، من بلد لآخر . وفي كلتا الحالتين ، أخذ العبء النسبي للقوى العاملة العسكرية يتناقص بدرجة طفيفة على مدى السنوات العشر الاخيرة[٦٩] . وللحصول على صورة أدق لحجم الموارد البشرية المستخدمة في المؤسسات العسكرية ، ينبغي أن يؤخذ أيضا في الاعتبار عدد المنتمين الى القوات الاحتياطية والقوات شبه العسكرية . كما أن المقارنة بين العناصر العاملة في الخدمة الفعلية والعناصر الاحتياطية في القوات المسلحة ، تعطي فكرة عن الوظائف والخصائص العسكرية لهذه العناصر . ومن المعروف أن البلدان المحايدة في أوروبا لديها قوات احتياطية كبيرة بالمقارنة مع الاعداد التي تضمها قواتها العاملة في الخدمة الفعلية (حسب التقديرات ثمانية أمثال) ، في حين أن عنصر القوات العاملة في الخدمة الفعلية في الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي ومنظمة حلف وارسو يساوي تقريبا عنصر القوات الاحتياطية : ١ الى ١,٦ و ١ الى ١,٤ على التوالي[٧٠] .

٧١- وبعبارة أدق لا يوجد ما يسمى بالصناعة الحربية ، حيث أنها تعتمد ، في الممارسة الفعلية على أفرع مختلفة عديدة من نظم الانتاج الوطنية والدولية . ويمكن التمييز بصورة أساسية بين موظفي الدفاع الحكوميين ، الذين يعملون إما في وحدات عسكرية أو في مؤسسات ذات صلة بالقطاع العسكري ، مقابل العاملين في المرافق الخاصة أو الحكومية التي تنتج سلعا وخدمات للقطاع العسكري . ويوضح الجدول ٥ الحالة في دولة عسكرية رئيسية ، هي الولايات المتحدة :

الجدول ٥ : العمالة ذات الصلة بالقطاع العسكري
في الولايات المتحدة ، ١٩٧٧ - ١٩٨٥
(بالالاف)

	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨٥
القوات المسلحة	٢ ١٣٣	٢ ٠٤١	٢ ١٥١
المدنيون الاتحاديون	١ ٣٦٣	١ ٣٤٣	١ ٣٢٣
انتاج الاسلحة	١ ٩١٣	٢ ٢١٤	٢ ٢٠٧
المجموع	٥ ٣٠٩	٥ ٤٩٨	٦ ٦٨٠

المصدر : David K. Henry and Richard P. Oliver, "The Defense Buildup 1977-1985: Effects on Production and Employment", Monthly Labor Review, 1987, No.8 , p.8.

ولقد ظل حجم العمالة العسكرية الحكومية في الولايات المتحدة ثابتا ، من الناحية العملية ، وذلك برغم امكانية تبين زيادة طفيفة خلال النصف الاول من الثمانينات . بيد أنه حدثت تغييرات رئيسية في الاستخدام المباشر وغير المباشر للقوى العاملة الصناعية في الاغراض العسكرية . ولما كانت هذه التغييرات في الولايات المتحدة قابلة ، على ما يبدو ، للتطبيق ، الى حد ما على الاقل ، فيما يتعلق بالبلدان الصناعية الرئيسية الاخرى ، فإنها تستحق مزيدا من التحليل . ويمكن مقارنة رقم ٢,٢ مليون نسمة في الولايات المتحدة ، الذين استخدمتهم الصناعة الحربية في عام ١٩٨٠ ، بما مجموعه ١,٥١ مليون فرد يعملون في صناعة الاسلحة في المملكة المتحدة وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية وايطاليا مجتمعة(٧١) .

٧٢- وقد تزايدت الوظائف التي يوفرها مجال الدفاع في الولايات المتحدة زيادة كبيرة في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ بسبب برامج التحديث العسكرية بالدرجة الاولى . ومن الناحية النسبية ، زادت حصة العمالة العسكرية في الرقم الاجمالي للعمالة من ٥,٣ في المائة الى ٦ في المائة ، وفي الصناعة التحويلية من ٦ في المائة الى ٩ في المائة . وبالقيمة المطلقة ، تقلصت العمالة ، في مجال الصناعة التحويلية عموما ، في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ بمقدار مليون وظيفة تقريبا ؛ ولكن مما خفف هذا التقلص حدوث زيادة في الصناعات الحربية قدرها ٠٠٠ ٦٠٠ وظيفة . وقد أنشئت هذه الوظائف أساسا في الصناعات التي تقلصت فيها طلبات القطاع المدني بدرجة كبيرة خلال فترة التباطؤ الاقتصادي في مطلع الثمانينات ، ومثال ذلك صناعة بناء السفن والصناعة

الفضائية الجوية . ونتيجة لذلك ، تزايد بشدة اعتماد هذه الصناعات وغيرها من الصناعات العديدة على العقود العسكرية . وعلى سبيل المثال ، في مجال صناعة الطائرات وأجزائها في الولايات المتحدة ، ارتفعت العمالة المتصلة بالانشطة العسكرية من ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٦٠ في المائة في عام ١٩٨٥ ، في حين كانت الزيادة المقابلة في بناء السفن من ٥٠ في المائة الى ٨٥ في المائة(٧٣) . وتشير هذه المعلومات الى أن برامج التحديث في القطاع العسكري في الولايات المتحدة وبلا شك في البلدان الاخرى أيضا ، وإن يكن ذلك بدرجة أقل ، لم تحقق فحسب زيادة العمالة في الصناعات العسكرية ، بل دعمت أيضا ، خلال هذه الفترة ، الصناعات الثقيلة التي وهن عودها .

٧٣- ومن المنظور الطويل الاجل ، حدث أيضا تحول داخلي في العمالة المتعلقة بالقطاع العسكري في البلدان الصناعية . وهو اتجاه يمثل تحولا من العمالة الحكومية الى العمالة المتعلقة بالانشطة العسكرية في مجالي الصناعة والخدمات . وفي الولايات المتحدة ، كان هذا التغيير ممحوبا بتخفيض الوظائف الناشئة عن كل طلب عسكري قيمته بليون دولار ، من ٠٠٠ ٩٢ وظيفة في عام ١٩٧٢ الى ٠٠٠ ٨٥ وظيفة في عام ١٩٨٣ (وللمقارنة فإن الرقم الاخير يقابل ما يقدر بأكثر من ٠٠٠ ٩٣ وظيفة ناشئة عن انفاق عام قدره بليون دولار في الاشغال العامة ذات الطابع غير العسكري)(٧٣) . ويرجع هذا الاتجاه الملحوظ نحو تخفيض كثافة استخدام الايدي العاملة الى زيادة الانتاجية وكثافة استخدام التكنولوجيا المميزتين للخدمات المتصلة بالانشطة العسكرية (البحث والتطوير) ، وخاصة لانتاج السلع المعمرة لتلبية الطلب العسكري النهائي من جهة ، بالمقارنة بالعمالة الحكومية الكثيفة الايدي العاملة في المؤسسات غير المتصلة بالانشطة العسكرية من جهة أخرى . وفي الولايات المتحدة ، أُنفق ٤٨ في المائة من النفقات العسكرية في عام ١٩٨٤ على سلع معمرة بالمقارنة مع ٨ في المائة فقط من النفقات غير العسكرية . وهكذا ، فإنه في الوقت الذي تقلصت فيه حصة السلع المعمرة في الناتج المحلي الاجمالي عموما ، فإنها استمرت في الزيادة في الانتاج الحربي . وهذا يعني أن الصناعة الثقيلة للسلع المعمرة في اقتصاد الولايات المتحدة تعتمد حاليا على الانفاق العسكري أكثر من ذي قبل . وقد بلغت حصة الانفاق العسكري في اجمالي الطلب النهائي في عام ١٩٨٣ نسبة عالية هي ١٠,٦ في المائة في السلع المعمرة و ٤,٤ في المائة في مجال الخدمات ، ولكنها بلغت ١,٤ في المائة فقط في مجال التشييد و ١,٣ في المائة فيما يتعلق بالسلع غير المعمرة(٧٤) .

٧٤- وهناك تقدير مقبول عموما - وإن كان حتى الان تقريبيا جدا - مفاده أن البحث والتطوير في مجال الانشطة العسكرية يستهلكان من ٢٠ الى ٢٥ في المائة من الميزانية الشاملة للبحث والتطوير وما يتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة من النفقات العسكرية في

الدولتين العظميين . أما أثر أعمال البحث والتطوير العسكرية على العمالة فهو ، على ما يبدو ، بنفس الحجم : فمن بين ثلاثة ملايين عالم ومهندس يعملون في المختبرات العلمية ، هناك نحو ثلاثة أرباع مليون عالم ومهندس أي ٢٥ في المائة ، يسعون لتحقيق أهداف عسكرية فيما يقومون به من أعمال (٧٥) . والارقام المطلقة والنسبية عالية جدا ، بل تبدو أعلى من ذلك عند التسليم بأن العلماء والمهندسين يتم تجنيدهم من بين نخبة من أفضل الخبراء تعليما وأنبغهم .

جيم - التكنولوجيا

٧٥- التكنولوجيا مورد ناتج عن الابتكار . وهي جزء لا يتجزأ من النسيج الاقتصادي والسياسي للمجتمعات . ولذلك فإن تطوير العمليات المادية والاجهزة يخلق أيضا ظروفا سياسية واجتماعية ونفسية جديدة كجزء من تغير تكنولوجي هام أو كنتيجة له . ومن منظور تاريخي ، أصبح التغيير التكنولوجي بصورة متزايدة تغييرا علميا معقدا تكمن جذوره في تقسيم العمل الاقتصادي الوطني . وفي بدايات هذه العملية ، اتسع الحجم الجغرافي والاجتماعي للانشطة نتيجة للتكنولوجيات الجديدة في مجالي النقل والاتصالات . وقد اقترن هذا التوسع بتركيز النفوذ الاجتماعي في عدد صغير من المراكز وزيادة في عدد أشكال السلطة الهرمية . وكانت التكنولوجيا منذ زمن طويل تكمن في توسع وتمركز القوة في مجال العمل الدولي (٧٦) . وقد كانت التكنولوجيا العسكرية جزءا لا يتجزأ من هذا التطور التاريخي . وكانت مختلف موجات التوسع والسيطرة الاستعمارية مدعومة بأحدث تكنولوجيات الاتصال والاسلحة في عصرها . والقنبلة الذرية ، هي أيضا ، نتاج للمعرفة والتنظيم التقنيين ، وأدت باحتمالات التوسع في القوة والتدمير الى حدودها القصوى .

٧٦- وثمة مسألة هامة ، هي العلاقة بين المسارين العسكري والمدني للتكنولوجيات الجديدة الناشئة . ولا يوجد اختلاف كبير بين الخبراء في أن تخصيص جميع الموارد المتاحة للجهود المدنية في مجال البحث والتطوير هو السبيل الاكثر فعالية للنهوض بالتنمية الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية في السوق الدولية . غير أن هذا الحل نادرا ما يكون عمليا . فالقيود الدولية والمصالح المحلية تتطلب دائما ، تقريبا ، تخصيص الموارد لتحقيق الامن . وبالتالي ، فإن الغالبية العظمى من الدول تؤثر اتباع المسارين العسكري والمدني معا لتطوير تكنولوجياتها . وتصبح القضية هي التوازن النسبي بين هذين المسارين وطبيعة العلاقة بينهما . وفي هذا الصدد ، يمكن تبين اتجاهات مختلفة معقدة . فالتنافس العسكري بين الدول الكبرى ، من جهة ، يخلق احتياجات تقنية محددة فيما يتعلق بأداء نظم الاسلحة ونوعيتها وعناصرها . وهذا الاتجاه نحو التخصص الزائد والتعقيد يؤدي الى تكنولوجيات وخبرات ذات توجه عسكري

محدد ولها تطبيقات قليلة ، إن وجدت ، في المجال المدني . غير أنه من ناحية أخرى لا يوجد في الصناعة الحربية سوى عدد قليل من التكنولوجيات له توجه عسكري كامل . فالمشكلة بالاحرى هي درجة اعاقة معايير الاداء العسكري لنقل المعرفة والتكنولوجيا من القطاع العسكري الى القطاع المدني (٧٧) . وثمة استنتاج عام يمكن الخلوص اليه وهو أن التكنولوجيات المحددة المتقدمة ، وتنظيم وأنماط تمويل عملية البحث والتطوير في المجال العسكري تخلق حواجز كبيرة تعترض سبيل عمل عنصر النتائج الجانبية المدنية . وتتفاقم هذه المشكلة نتيجة لسرية أعمال البحث والتطوير العسكرية لاسيما في مستواها الاكثر تقدما (٧٨) .

٧٧- إن الاتجاه نحو التخصص الزائد للغاية والتعقيد في التكنولوجيا العسكرية ، يقترن بوجود تكنولوجيات مدنية وعسكرية قابلة للتبادل . وقد يقال بأن امكانية التبادل هذه ، تزداد مع التقدم في مجالات الالكترونيات وصناعات الحاسبات الالكترونية والاتصالات . وقد أشير ، على سبيل المثال ، الى أن الالكترونيات العسكرية هي مجال تشتد فيه الصلات مع القطاع المدني . وبقدر زيادة اشتمال نظم الاسلحة على المعدات الالكترونية ، تزداد أوجه التشابه بين انتاج الاسلحة وانتاج السلع المدنية (٧٩) . وفي صناعة الالكترونيات كانت الدفعة التي شهدها التقدم التقني في الخمسينات والستينات ، ناتجة عن العقود العسكرية . وقد كان الطلب العسكري يغطي على الطلب المدني حتى حدوث تقدم ثوري في الالكترونيات الاستهلاكية في السبعينات . وأدى التوسع في الاسواق المدنية حينئذ الى خفض الاسعار وأوجد علاقة أكثر تماثلا بين التطبيقات العسكرية والمدنية . وفي مجال صناعات الالكترونيات والحاسبات الالكترونية ، كانت الابتكارات العسكرية في أغلب الاحيان ، العامل الحفاز لتطبيق نفس التكنولوجيات على نطاق أوسع . ونتيجة لذلك ، تميل العلاقة بين التطبيقات العسكرية والمدنية ، في هذه الصناعات الجديدة ، الى الاختلاف عما هي عليه في ميادين البحث والانتاج الاكثر تقليدية . غير أنه لا ينبغي أن يسوقنا هذا الاستنتاج أبعد من اللازم . فما زال للتكنولوجيا العسكرية سمات مميزة عديدة - الحاجة الى نظم الاسناد الاحتياطي ، على سبيل المثال - التي تستبعد قابلية التبادل مع التكنولوجيا المدنية في الحالات التي تصمم فيها خصيصا ضمانات زائدة لمقاومة العطب أثناء المعارك ، والسماح باستمرار التشغيل مع وجود عطب نتيجة المعركة ، وزيادة فرص الاطقم البشرية في الهرب والبقاء على قيد الحياة اذا ما تم تدمير نظم الاسلحة مثلا . وعلاوة على ذلك ، هناك دلائل في الصناعات الجديدة ، تشير الى أن السلطات العسكرية التي لا ترضى عن المنتجات المدنية ، بدأت تدخل في مشاريع محددة جديدة فيما يتعلق بالتطبيقات العسكرية لتكنولوجيات الالكترونيات والحاسب الالكتروني (٨٠) . والواقع أن المخابرات والاتصالات العسكرية ، في الدول الصناعية الرئيسية بصفة خاصة ، تعتمدان على التكنولوجيات المتقدمة المصممة غالبا للاستخدامات الاستراتيجية المحددة وحدها . وشبكات الاتصالات

من هذا القبيل مستقلة عن الاتصالات المدنية ، لا لتعزيز موثوقيتها من الناحية التقنية فحسب بل أيضا من الناحية السياسية . وبالتالي ، فإن الاتصالات العسكرية تخلق بصورة متزايدة عالما غير مرئي خاص بها (٨١) . وتوجد حالة مشابهة فيما يتعلق بجوانب كثيرة في تكنولوجيات الفضاء والجوانب المتعلقة بالفضاء .

٧٨ - إن استثمار الموارد البشرية والمالية في البحث والتطوير في المجال العسكري متصل بالموقف الاقتصادي الدولي للدول . فالدول الكبرى تنفق حصة غير متناسبة من الاموال المنفقة على أنشطة البحث والتطوير العسكرية في العالم . بيد أن من المضلل النظر الى استثمارها الوطني في البحث والتطوير في المجال العسكري وشراء المعدات العسكرية باعتباره سببا رئيسيا وراء أنماط النمو الاقتصادي المحلي وانخفاضه مع الوقت . ورغم ذلك ، فإنه من المتفق عليه عموما أن المسار المدني للبحث والتطوير يفضي الى مزيد من الفوائد التجارية في السوق العالمية . وهذا الطريق يوفر عادة مزيدا من المرونة في التكيف مع الحالات الجديدة للسوق ، ويدمج بوضوح في عملياته عاملي السعر وما يفضله المستهلكون . وبالمقارنة ، فإن الطلب محدود على منتجات البحث والتطوير العسكرية المحددة في الاسواق المحلية والدولية على حد سواء . والاعتماد الكبير على هذه التكنولوجيات إنما ينذر بحدوث ضعف نسبي لدولة ما في المستقبل في النظام الاقتصادي الدولي . غير أن التركيز على التكنولوجيات المدنية والتكنولوجيات المدنية والعسكرية القابلة للتبادل ، يهيئ فرصا أفضل لتحسين القدرة على التنافس وزيادة أنصبة السوق (٨٢) .

٧٩ - ويشكل الترابط الايجابي بين مستوى التكنولوجيا ومستوى القوة العسكرية جانبا من جوانب طبيعة التسلسل الهرمي للعلاقات الدولية . وفيما بين البلدان النامية ، فإن البلدان شبه الصناعية فقط ، هي التي لديها موارد وهياكل أساسية كافية للشروع في بناء صناعة عسكرية محلية . وعلاوة على ذلك ، فإن انشاء نظام محلي للبحث والتطوير العسكريين ، وصناعة محلية للاسلحة ليس ممكنا ، كقاعدة دون استيراد السلع المنتجة والمعرفة التقنية . ومن ثم ، فإن ذلك يؤدي الى ايجاد تبعيات تكنولوجية . وتفضي هذه التبعيات الى استقطاب النظم الاقتصادية والاجتماعية المحلية في أي بلد ، وبخاصة في البلدان النامية : وهكذا ينغرس أيضا في الانظمة الوطنية الاتجاه العالمي للتنمية غير المتكافئة (٨٣) . ويظهر هذا بوضوح في سياسات عدة بلدان منتجة للاسلحة ، تستهدف زيادة العنصر المحلي في الصناعات العسكرية وبناءها بشكل أوضح على الموارد المحلية الموفرة . وهذه الاستراتيجية نادرا ما تسمح بدخول الاسواق العسكرية للبلدان الصناعية - وهي منغلقة الى حد ما على أية حال - ولكنها تسمح بتصدير الاسلحة الى البلدان النامية الاخرى ، التي كثيرا ما تفضل أنظمة أبسط يمكن الاعتماد عليها أكثر

من الانظمة التي تصدرها عادة الدول العسكرية الرئيسية . ويفضل كثير من البلدان النامية استيراد الاسلحة بدلا من انتاجها محليا ، إذ تعترف تلك البلدان بأن الاستراتيجية الإنمائية القائمة على الموارد أكثر ملاءمة لها من الاستراتيجية القائمة على الصناعة التحويلية . والاستراتيجية القائمة على الموارد لا تنفي الحاجة الى انشاء صناعة محلية للسلع الانتاجية ، ولكنها ترمي الى الحد من التبعيات التكنولوجية الاولية والسيطرة عليها ، والى التركيز على ترشيد استغلال الموارد البشرية والطبيعية المحلية(٨٤) . وتمثل هذه البلدان التي تختار تلك الاستراتيجية ، المشترين المحتملين للاسلحة التي تنتجها بلدان نامية أخرى تتبع مسارا صناعيا للتنمية . ومن المتصور أن التقسيم الاقتصادي للعمل الناشئ فيما بين البلدان النامية سيوجد أنماطا جديدة للتبادل الدولي للمنتجات الصناعية بما في ذلك الاسلحة من جانب ، والموارد الطبيعية من جانب آخر . وهذا التبادل قائم بالفعل ، أساسا بين البلدان الصناعية والبلدان المصدرة للنفط .

*
* *

٨٠ - إن تحليل استخدام الموارد في سباق التسلح يبين بوضوح أنه يحول الموارد الطبيعية ، والمالية ، والبشرية ، والتكنولوجية ، عن الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية . ولان هذه الموارد محدودة ، فإنه يجب إجراء خيارات فيما يتعلق بدرجة التركيز على تطبيقاتها العسكرية والمدنية في كل بلد من البلدان وفي الإطار الدولي . وفيما يتعلق بالعسكريين زادت في السنوات الاخيرة أهمية الموارد التكنولوجية ، بما في ذلك عامل المدخلات البشرية فيها ، بالنسبة للموارد الطبيعية . وبناء عليه ، قامت المنشآت العسكرية بمجاراة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية الاجمالية للمجتمعات .

٨١ - إن الصلة بين الموارد الطبيعية والجوانب العسكرية لاستهلاكها معقدة على الصعيدين الوطني والدولي . ويعزى ذلك جزئيا الى عدم تساوي تركيز المعادن الاستراتيجية ، بما في ذلك بعض المعادن الرئيسية . ويؤدي ذلك في آن واحد الى نشوء الحاجة الى امدادات خارجية ، والى احتمال ظهور اتجاهات احتكارية في سلوك الموردين . فالنفط يعتبر ذا أهمية خاصة للمجتمعات الصناعية ، للاستخدام العسكري والمدني على حد سواء ، وكذلك لكثير من البلدان النامية غير المنتجة له . وتؤدي خصائص الندرة وعدم التجدد التي يتسم بها لا النفط فحسب بل والكثير من الموارد الطبيعية أيضا ، الى ايجاد توترات ، بما في ذلك نشوب المنازعات . وهذه المنازعات تشمل أحيانا السكان الاصليين ، وتؤدي ، في أحيان أخرى ، الى شكل أو درجة ما من

التدخل الخارجي . غير أنه من الجدير بالذكر أنه استنبطت بدائل حديثة لبعض المعادن التي كانت تعتبر هامة فيما مضى . بيد أن الالمونيوم وكميات ضئيلة من بعض الفلزات ذات الاستخدام الخاص مازالت لازمة مما يؤدي الى قيام أنشطة للمضاربة المالية .

٨٢ - ويعمل نحو ٦٠ الى ٨٠ مليون شخص في العالم في وظائف متصلة بالمجال العسكري ، وكان ٢٩ مليون شخص منهم يعملون في عام ١٩٨٤ في صفوف القوات المسلحة في العالم ، من بينهم ١١ مليون شخص في القوات المسلحة للبلدان المتقدمة النمو ، ويتوزع ١٨ مليونا فيما بين البلدان النامية التي هي أكبر عددا . وفي الوقت نفسه ، ظلت البلدان المتقدمة النمو ، أكثر تسلحا ، مستخدمة في قواتها ، نسبيا ، ضعف نسبة سكانها تقريبا . وتعتمد الصناعة العسكرية على فروع كثيرة من أنظمة الانتاج الوطنية والدولية التي تحتاج في البلدان الصناعية الى عدد كبير من العمال المهرة . وفي الفترة ما بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٥ ، كان من الواضح أن في مقدور الإنفاق غير العسكري العام أن يوجد وظائف أكثر مما توجده مستويات الانفاق العسكري الموجودة . وعلاوة على ذلك ، يستهلك البحث والتطوير العسكريان حوالي ٢٥ في المائة من الميزانية العالمية للبحث والتطوير ، ويستخدم نسبة مئوية مماثلة من العلماء والمهندسين .

٨٣ - ويخلق التقدم التكنولوجي ظروفا نفسية ، واجتماعية وسياسية جديدة ، وبخاصة من خلال الابتكارات في مجالي النقل والاتصالات . وفي هذا السياق ، واكبت التكنولوجيا العسكرية الساعية للامن ، هذا التقدم ؛ أي أن الدول تتجه نحو استحداث تكنولوجيات عسكرية ومدنية في آن واحد . وبذلك تصبح المسألة هي مسألة توزيع والآثار العرضية الناجمة عنه . وفي حين أن الأخيرة تصادف عراقيل في كثير من الحالات بسبب الطابع المحدد للاحتياجات العسكرية ، فإن الحال ليس كذلك في جميع المجالات ، مثال ذلك مجال الالكترونيات . وفيما يتعلق بالبحث والتطوير ، فقد تبيَّن أن المسار المدني يؤدي الى مزيد من الفوائد ، لاسيما في السوق العالمية ككل . ولكي يشرع أي بلد في استحداث صناعة عسكرية فإنه في حاجة الى قدر كبير من الهياكل الاساسية والواردات من المواد الخام والعناصر . وهكذا ينشأ الاعتماد على المنتجين الموجودين . وتهدف عدة بلدان من بين عدد متواضع وإن كان متزايدا من البلدان الجديدة المنتجة للاسلحة الى القيام على نحو تدريجي بزيادة العنصر المحلي في انتاجها . وكثيرا ما يكون في مقدور هؤلاء المنتجين أن يصدروا الى البلدان النامية منتجات عسكرية متينة يعول عليها ، قائمة على التكنولوجيات المنخفضة . وهذه العوامل تؤدي الى ظهور أنماط جديدة في التجارة الدولية للاسلحة .

الفصل الثالث

المصروفات العسكرية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية

ألف - اعتبارات عامة

٨٤ - ان الصلة بين نزع السلاح والتنمية مسلم بها على نطاق واسع منذ فترة طويلة . ويعتقد كثير من الدارسين أن هناك رباطا لا ينفصم بين الانفاق العسكري والتنمية . وفي الوقت نفسه ، هناك آخرون يرون أنه يلزم تحديد هذين المفهومين من حيث أنه لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي مطرد إلا في بيئة آمنة ، تتطلب وجود مؤسسة دفاعية ملائمة . ويرون أيضا أنه لا توجد صلة مباشرة بين نزع السلاح في البلدان الصناعية ، والتنمية في البلدان النامية . فالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، والتي يشار إليها في معظم الاحيان ، تعتبر صلة إيجابية . وفي حين يمتص المستوى المرتفع للجهود العسكرية موارد نادرة من الاستخدامات المدنية البديلة فإن نزع السلاح يمكن أن يوفر بسهولة مجموعة جديدة من الموارد التي لا يمكن أن تتوفر بشكل آخر : إذ من الممكن أن تستخدم الموارد المفرج عنها نتيجة لنزع السلاح في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم تعتبر الصلة بين الانفاق العسكري والتنمية سلبية الى حد كبير : إذ يعتبر الانفاق العسكري الواسع النطاق مقوضا للاساس الاقتصادي للنمو والتنمية ، وبالتالي يسهم في الركود الاقتصادي . وحتى ولو كان في استطاعة بعض أنواع الانفاق العسكري أن تقدم إسهاما اقتصاديا إيجابيا في الاجل القصير في بعض الاقتصادات ، فإنه بوجه عام ليس على نفس المستوى الإيجابي لمعظم أنواع الانفاق المدني العام ، ويكاد يكون الاثر الاقتصادي المترتب عليه في الاجل الطويل سلبيا دائما .

٨٥ - وهذه الآثار السلبية للتسلح الزائد مذكورة بإيجاز في الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية : "إن سباق التسلح المستمر يمتص من موارد العالم البشرية والمالية والطبيعية والتكنولوجية نسبة أكبر من اللازم ، مما يلقي عبئا ثقيلا على اقتصادات كل البلدان ، ويؤثر على التدفق الدولي للتجارة والمال والتكنولوجيا ، بالإضافة الى إعاقة عملية بناء الثقة فيما بين الدول . وثمة تباين كبير بين النفقات العسكرية العالمية ، وما يعاني منه أكثر من ثلثي البشرية من تخلف اقتصادي واجتماعي وبؤس وفقر . ومن ثم ، فإن هناك مصالح مشتركة في التماس الامن على مستوى تسلح أدنى وفي البحث عن سبل لخفض هذه النفقات"(٨٥) .

٨٦ - وينبغي للمرء أن يكون حذرا عند استخلاص نتائج بشأن الصلة العملية بين الانفاق العسكري والتنمية . فهذه الصلة تختلف من مجموعة لأخرى من البلدان ومن وقت لآخر في كل مجموعة منها . فالفئات العامة مثل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أو البلدان ذات الاقتصاد السوقي أو الاقتصاد المخطط مركزيا مفيدة في تقسيم النظام الدولي الى نظم فرعية حيث يمكن دراسة الصلة بين الجهود العسكرية والتنمية دراسة ملائمة . بيد أن التقسيم الى هذه الفئات مازال أوليا ، فقد يكون هناك تباين داخلي كبير بين البلدان في مختلف الفئات . وبالاضافة الى ذلك ، يمكن جعل المفهومين الشاملين لـ "الجهد العسكري" و "التنمية" صالحين للتطبيق باستعمال عدة مؤشرات مختلفة . ففي حالة التنمية ، يمكن استخدام مؤشرات مثل الاستثمار ، والنمو الاقتصادي ، والإنصاف الاجتماعي - الاقتصادي وتلبية الاحتياجات الاساسية . ويؤدي الارتباط بين هذه المتغيرات ومؤشرات الجهد العسكري الى مجموعة من النتائج التي قد يكون مدى اختلافها كبيرا الى حد بعيد . وبوضع هذه التحذيرات في الاعتبار ، فإنه يلزم تفسير أية استنتاجات عن الصلة بين الجهد العسكري والتنمية بعناية وفي إطاراتها المناسبة(٨٦) .

٨٧ - وفي العادة تكون بيانات النفقات العسكرية غير دقيقة بدرجة لا تسمح باجراء تحليل لها لأغراض عقد مقارنات مكانية وزمانية موثوق بها . لذلك لا يمكنها أن تعبر بطريقة مرضية عن المدى الحقيقي للقوات العسكرية من حيث اقتناء الاسلحة وعدد الافراد ، ولا يمكنها أيضا قياس الاثر الاقتصادي للقطاع العسكري . ولاستكمال المعلومات الجزئية التي يمكن أن توفرها ، اقترحت عدة مؤشرات تتعلق بهذين الاعتبارين . وبعض هذه المؤشرات يستند الى أعداد الافراد العسكريين والبعض الآخر يستند الى نصيب القطاع العسكري في الناتج القومي الاجمالي . ويبدو أن طريقة الناتج القومي الاجمالي ، رغم ما تنطوي عليه من عيوب عديدة ، تمثل حاليا أقل مؤشر يمكن الاعتراض عليه عندما يكون الهدف هو ايجاد تقدير كمّي لأعباء الدفاع في البلدان منفردة بما يتيح عقد مقارنات تقريبية(٨٧) .

٨٨ - وثمة تفسير اقتصادي تقليدي لهذا المؤشر يؤيده المفهوم التحليلي لتكاليف الفرص الضائعة . وتعبر تكلفة الفرصة الضائعة للانفاق العسكري ببساطة عن عدد وحدات بدائل الانفاق الاخرى (مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية) التي يجب التخلي عنها من أجل انشاء وحدة اضافية من وحدات الدفاع ، أو عدد الوحدات التي يمكن انشاؤها من هذه البدائل عن طريق التخلي عن وحدة من وحدات الدفاع . ويفترض هذا المنطق أن الانفاق العسكري بديل للنفقات الاجتماعية والنفقات الاخرى وبحسب أثر مقدار متزايد أو متناقص من النفقات العسكرية من حيث بدائلها المحتملة . ويمكن استخدام

هذا الاسلوب بطرق مختلفة . وأبسط الطرق هو تطبيقه على عملية اتخاذ القرار بشأن مختلف أنواع الانفاق في الميزانيات الحكومية ، وذلك على الاقل اذا أمكن معاملة الاحتمالات المختلفة على أنها بدائل . وينبغي بحث هذه العملية في ضوء الهدف المفيد الذي يمكن تحقيقه عن طريق اعادة توجيه مقدار معين من النفقات العسكرية من أجل تحقيق أغراض اجتماعية بديلة .

٨٩ - ويمكن الحصول على صورة عامة جدا عن الطريقة التي يتم بها تخصيص المقدار الكلي للموارد لاغراض عسكرية ولاغراض غير عسكرية محددة تعتبر هامة في العادة ، من التقسيم الاحصائي للميزانيات الحكومية الوطنية بين أهداف شتى (انظر الجدول ٦) .

الجدول ٦ - تقسيم الاعتمادات في الميزانيات الحكومية ، بالنسبة المئوية ، بين أغراض عسكرية ، وأغراض غير عسكرية مختارة ، وأغراض أخرى (أ)

	الدفاع		الضمان الاجتماعي		الصحة		التعليم		أغراض أخرى	
	١٩٧٨	١٩٨٤	١٩٧٨	١٩٨٤	١٩٧٨	١٩٨٤	١٩٧٨	١٩٨٤	١٩٧٨	١٩٨٤
البلدان الصناعية	١٣,٥	١٥,٠	٣٧,٧	٣٦,٨	١١,٢	١١,٥	٥,١	٤,٠	٣٢,٥	٣٢,٧
البلدان النامية	١٥,٤	١٣,٤	١٦,١	١٦,١	٤,٤	٤,٢	١٠,٨	٩,٨	٥٣,٣	٥٦,٥
العالم	١٣,٩	١٤,٦	٣٣,٣	٣٣,٦	٩,٦	٩,٨	٦,٤	٥,٣	٣٦,٨	٣٧,٧

المصدر : بيانات مستقاة من حولية الاحصاءات الحكومية والمالية Government and Finance Statistics Yearbook ، المجلد العاشر ، واشنطن العاصمة ، صندوق النقد الدولي ، ١٩٨٦) .

(أ) ينبغي أن يراعى أنه نظرا للتقلبات المتزامنة في الناتج القومي الإجمالي فيما بين البلدان الصناعية والبلدان النامية وعلى الصعيد العالمي ، فإن التغير في النسبة المئوية ارتفاعا أو انخفاضا لا يشير بالضرورة الى حدوث تغير مناظر مطلق .

وبسبب الطابع العام المعترف به لهذه الصورة ، والتقسيمات التقريبية للغاية التي تصورها ، والعدد الهائل والمتنوع للبرامج والانشطة المجمعة بالضرورة تحت العمود الايسر ، فإنها ليست مجدية لاجراء أي تحليل تفصيلي . ومع ذلك فقد يكون ابداء بعض الملاحظات بشأنها ذا أهمية ، ومؤيدا ، فيما يبدو ، لمصادر أخرى . فقد زادت الاعتمادات العسكرية من حيث الارقام النسبية من عام ١٩٧٨ الى عام ١٩٨٤ في البلدان الصناعية ، في الوقت الذي نقصت فيه من حيث الارقام النسبية أيضا - في البلدان النامية . والسؤال الرئيسي هنا هو ما إذا كان الانفاق العسكري بديلا أو مكملا للنفقات المدنية في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٤ . ومن المتعذر هنا الخروج بإجابة حاسمة ، بالنظر الى أن أي تغيير في مجموع الميزانية الحكومية قد يؤثر على آليات توزيع الاعتمادات بين الانفاق العسكري والمدني . ومع ذلك ، تفيد المعلومات الواردة في الجدول باحتمال حدوث مبادلة في البلدان الصناعية بين الانفاق العسكري والانفاق المدني العام . وقد كشف بحث أكثر تفصيلا عن أن النفقات العسكرية تميل الى التاثير بشكل سلبي على تلبية الاحتياجات الاساسية للإنسان ، كما كشف أيضا أن هذا الميل متغير (٨٨) . كذلك لا بد من أن يراعى على الدوام أنه يمكن أيضا تحقيق الاهداف الاجتماعية مثل الرعاية الصحية ، والتعليم والاسكان من تخفيض النفقات خارج المجال العسكري ، مثل تخفيض نفقات المشاريع الحكومية ذات الاولوية الدنيا والاستهلاك الخاص .

باء - التاثير على التنمية الاقتصادية

٩٠ - تم الآن الى حد كبير حل النزاع الرئيسي حول ما إذا كان الانفاق العسكري يشجع النمو الاقتصادي أو يمنعه . فهناك مثلا بالنسبة لمعظم البلدان ، مبادلة بين الانفاق العسكري والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية (٨٩) . ورغم أن الغرض الاولي للانفاق العسكري هو كفالة احتياجات الدفاع ، تؤيد الابحاث الاخيرة الرأي القائل بأن الانفاق العسكري ، متى منح أولوية سياسية ، يحفز الطلب في الاجل القصير ومن ثم العمالة في الصناعات المتصلة بالميدان العسكري في اقتصادات معينة ويشجع الانشطة الاقتصادية الاخرى . بيد أنه في المدى الطويل تصبح تكاليف الفرص الضائعة لنفقات الدفاع في الميزانية أكبر وأوضح . فمثلا ، إذا كان هناك ، في الاجل القصير ، قدرة مفرطة أو طلب غير كاف فيمكن أن يكون للانفاق العسكري أثر مضاعف بتوليد الطلب الفعال اللازم ؛ ولكنه ، في الاجل الطويل ، قد يجعل النمو يتأثر الى حد كبير من جراء منع الاستثمار المنتج (٩٠) . ويمكن دراسة تكاليف الفرص الضائعة للانفاق العسكري عن طريق النظر الى كل بلد أو النظر الى التنمية في كل بلد على مدى الوقت . ويميل هذان النهجان الى تقديم نتائج مختلفة .

٩١ - وتبين التحليلات التي أجريت على مر الزمن في البلدان الصناعية أن النمو الاقتصادي قد تزامن في فترات عديدة مع زيادة العبء العسكري (٩١) . بيد أن اتجاه

العلاقة السببية بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في هذه الدراسات ما يزال غير واضح بالاضافة الى أن هناك كثيرا من العوامل المربكة في الصلة بين النمو الاقتصادي والانفاق العسكري في كل بلد(٩٢) .

٩٢ - وقد كشفت عدة دراسات اجريت على الآثار الطويلة الأجل المترتبة على الانفاق العسكري ، شملت قطاعا عرضيا من البلدان الصناعية ، عن الاهمية القصوى للاستثمار الانتاجي وأكدته . وللنفقات العسكرية في العادة تأثير إيجابي على ناتج المصنوعات بسبب شراء الحكومة للسلع الانتاجية من أجل القوات المسلحة . ومن ناحية أخرى ، كان الانفاق العسكرى مرتفعا والاستثمار منخفضا ، مثلا ، في البلدان الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال معظم فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وقد يفترض هنا وجود علاقة سببية بين الجهد العسكرى المرتفع والاستثمار المنخفض ، لأن الإنفاق العسكري يخفض حتما ومباشرة مقدار رأس المال المتاح للاستثمار . أما معدل الاستثمار الآخذ في الانخفاض فانه يقوض ، بدوره ، أساس النمو الاقتصادي مما يؤدي الى تباطؤه . وثمة أثر آخر هو ميل الانتاج العسكري الى امتصاص الموارد التي يمكن أن تستخدم في تعزيز النمو الناجم عن التصدير . ومن ثم ، فهناك أثر للإحلال بين الانفاق العسكري من ناحية والاستثمار الذي من شأنه أن يعزز القدرات الانتاجية وبالتالي النمو الاقتصادي الكلي من ناحية أخرى(٩٣) . فهذه العلاقة السلبية بين النفقات العسكرية من ناحية ، وتكوين رأس المال والمعدلات الكلية للنمو الاقتصادي من ناحية أخرى ، تنطبق بوضوح على معظم البلدان الواقعة في منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(٩٤) .

٩٣ - ويوجد أيضا في البلدان ذات الاقتصاد المخططة مركزيا أثر للإحلال بين الاستثمار في الانتاج العسكري والاستثمار في التنمية المدنية . فحاجة تلك البلدان الى تعزيز الهيكل الدفاعي والحفاظ على توازن اقتصادي وعلمي وتقني يمكن الاعتماد عليه استلزمت بذل جهود اقتصادية كبيرة . وقد ترتب على ذلك تخصيص موارد رأسمالية لتنمية الفروع العسكرية في الصناعة وإنشاء وصيانة أساس صناعي وعلمي وتقني لضمان انتاج شبكات مركبة من الاسلحة الحديثة والمتقدمة تكنولوجيا . وبناء على ذلك ، أدت برامجها العسكرية الى خلق أعباء اقتصادية ثقيلة مساوية لها ، ووجهت الموارد البشرية والمالية والطبيعية بعيدا عن الاستخدامات الانتاجية ، وقلصت القاعدة الاستثمارية في القطاع المدني في معظم الفترة التي تلت الحرب(٩٥) . وقد لاحظت بحوث أخرى بعض آثار هذه المبادلة في شتى البرامج الاستهلاكية ، وبخاصة برامج تشييد المساكن وانتاج السلع الاستهلاكية المعمرة ، وكلاهما صادف عراقيل . بيد انه لوحظ أيضا في البلدان النموذجية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا أن نظام الضمان الاجتماعي قد حظي بوقاية فعالة من تقلبات الانفاق العسكري(٩٦) .

٩٤ - وعلى الرغم من ان مجموع الموارد الاقتصادية المتوفرة في البلدان المتقدمة النمو يخفف من الاثر المعاكس للجهد العسكري على الرفاه ، فكثيرا ما يشار الى ان تاثير الانفاق العسكري في البلدان النامية ليس فحسب أثقل وطأة على الرفاه منه على النمو ، وإنما هو أخطر أيضا(٩٧) . ومن ناحية أخرى ، فان المفهوم الحدي لتكاليف الفرص الضائعة للانفاق العسكري الذي نوقش أعلاه لا يعتمد كل الاعتماد على مستوى الدخل القومي . ويساعد هذا في تفسير سبب قيام جميع المجتمعات التي تبذل جهدا عسكريا عاليا بصورة مطردة أو متزايدة ، بغض النظر عن مستويات تنميتها الحالية ، باهدار موارد كان يمكن أن تستخدم ، بل هي لولا ذلك لكانت ستستخدم ، لتحقيق أغراض انتاجية مدنية(٩٨) . وقد أيدت هذه الملاحظة دراسات تجريبية عديدة اجريت بشأن الصلة بين الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية فيما بين البلدان النامية . وتفيد هذه الدراسات أن الصلة بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي تختلف مع ذلك وفقا لمستوى التنمية في هذه البلدان : قد تكون الصلة بالنسبة للبلدان ذات الدخل الاعلى ايجابية ، في حين قد تصبح سلبية على نحو تدريجي بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض(٩٩) . أما النتائج الايجابية القصيرة الاجل المترتبة على الانفاق العسكري ، بوصفه شكلا من أشكال الانفاق العام ، فهي ناجمة عن آثار التحديث ، التي تشمل التقدم التقني وايجاد طلب جديد . بيد ان الانفاق العسكري كثيرا ما يحجب هذه الآثار مما يؤدي الى وجود اعتمادات سلبية في نواح أخرى ، وهو يؤثر تأثيرا ضارا على معدل الإدخار ، ومن ثم يحد من الاستثمار اللازم للنمو والتنمية(١٠٠) . وبناء عليه فان الآلية المركزية في تأثير سباق التسلح ، وهي ، خنق الاستثمار اللازم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، توجد بوضوح في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء . وهي أسوأ - فيما يبدو - في أقل البلدان نموا المشتركة في هذه العملية .

٩٥ - وتتسبب في حدوث التغييرات الحدية في الانفاق العسكري في كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية مجموعة من العوامل ، من بينها ، ان اشتراك البلدان في حروب داخلية وخارجية له أثر ملحوظ واضح على العبء العسكري . كذلك يبدو ان سيطرة العسكريين على الحكومة تؤدي الى مستوى في الانفاق أعلى من مستواه في البلدان الواقعة تحت الحكم المدني(١٠١) . وتكاليف الفرص الضائعة للانفاق العسكري المرتفع تكاد تكون في الاجل الطويل سلبية دائما ، مهما كانت الاسباب : إذ لا يمكن موازنة آثار الاعتمادات المعاكسة بأي مجموعة من النتائج الإيجابية في أي فترة طويلة من الزمن . ومع ذلك فهناك اختلافات وطنية وإقليمية كبيرة(١٠٢) . وتكاليف الفرص الضائعة في الميزانية لمستوى مرتفع من الجهد العسكري هي من الواضح أعلى في البلدان التي تمر أيضا بأزمة اقتصادية لاسباب أخرى ومن ثم لا يمكنها أن تتحمل التكاليف الاضافية المتكبدة من جراء البرامج العسكرية .

جيم - التأثير على الموارد البشرية

٩٦ - لا تمثل العمالة في المجال العسكري حلا فعالا لمشكلة البطالة . الا أن العلاقة بين الانفاق العسكري والعمالة معقدة وينبغي وضعها في إطار مناسب حتى يمكن إدراك معناها بالكامل . والصعوبة في هذا الصدد هي أن الوضع يختلف كثيرا باختلاف البلدان والصناعات . وليس التعريف الدقيق للعمالة في المجال العسكري سهلا بالضرورة . فالى جانب العمالة في المؤسسات العسكرية ذاتها ، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الاشكال المختلفة للعمالة في المجال العسكري - الصناعي . وعلى سبيل المثال ، ينبغي عدم الاكتفاء بتوجيه الانتباه الى المقاولين العسكريين الرئيسيين فحسب اذ أن إهمال المقاولين من الباطن من شأنه أن يعطي صورة مشوهة . ذلك أن المقاولين من الباطن وموردي القطع يستخدمون في العادة عددا من الموظفين الفنيين التقنيين أقل مما يستخدمه المقاولون الرئيسيون وعددا أكبر من عمال الانتاج(١٠٣) . ولم يغير من هذا الوضع رحيل المقاولين المستقلين ، عن سوق المنتجات الدفاعية ، في الولايات المتحدة على الاقل . وقد قابلت هذا الاتجاه جهود بذلها المقاولون العسكريون الرئيسيون نحو تحقيق التكامل الرأسي أي بسط سيطرتهم المباشرة على المقاولين من الباطن . كما زاد المقاولون الرئيسيون من شرائهم لمكونات الاسلحة من بلدان أخرى ، لاسيما تلك التي يمكن انتاجها عن طريق عمليات موحدة قياسيا ، وبالتالي على يد عمال أقل مهارة(١٠٤) . ويؤدي إضفاء الطابع عبر الوطني على صناعة الاسلحة ، بالصورة المذكورة ، ولاسيما التعاقد من الباطن ، الى زيادة تعقيد عملية القياس المباشر لما يترتب على الانتاج العسكري من آثار في العمالة . ففي الوقت الحالي ، تمزج نظم الاسلحة بين مدخلات بشرية ومالية وتكنولوجية من مجموعة متنوعة من البلدان وقطاعاتها الاقتصادية . وعلى الرغم من أن العمالة المتصلة بالمجال العسكري تنتشر الى حد ما على نطاق عالمي تحت رعاية الشركات عبر الوطنية . الا أن العمليات الاساسية في مجال البحث والتطوير والانتاج تبقى خاضعة للرقابة الوطنية ، ولاسيما في الحالات المتصلة بالتكنولوجيات الحساسة(١٠٥) .

٩٧ - وبصورة عامة فإن الادلة المستنبطة من الدراسات الوطنية لا تؤيد الفكرة القائلة بأن الانفاق العسكري المرتفع ضروري للعمالة الكاملة . بل على النقيض من ذلك ، قد يساهم الانفاق العسكري في البطالة عن طريق تخفيض النفقات العامة في القطاعات القائمة على كثافة اليد العاملة . ويعزى ذلك الى اتجاه الانفاق العسكري الى توفير وظائف أقل مما توفره طرق العمالة البديلة في المجال الصناعي . ويمكن دراسة هذه المبادلات على أفضل وجه عن طريق نماذج محددة بدقة تركز على صناعات أو

مناطق منفردة أو حتى على برامج أسلحة معينة(١٠٦) . ومن شأن اتباع نهج محدد فيما يتعلق بما للإنفاق العسكري من أثر في العمالة ، أن يربط المسألة على نحو أوثق بمشكلة التحويل - أي عملية التحول ، التي نوقشت أدناه ، من الصناعة العسكرية الى انتاج السلع والخدمات المدنية - وهي من الشواغل الوطنية والمحلية أيضا . ومن جهة أخرى ، فقد تفرج التخفيضات العامة في الاسلحة والقوات المسلحة عن موارد تستخدم للاغراض المدنية سواء عن طريق إعادة تخصيصها في الميزانية الحكومية أو عن طريق تخفيض الضرائب وتوليد العمالة بزيادة الاستثمار والاستهلاك في القطاع الخاص .

٩٨ - أما فيما يتعلق بالغرض النهائي للانتاج ، فكونه انتاجا عسكريا مقابل انتاج غير عسكري لا يقرر في حد ذاته الآثار في العمالة بل أن هذه الآثار تعتمد على عوامل أخرى . لذلك قد توجد الصناعات المعتمدة على الدفاع مثل بناء السفن والمعدات الحربية نفس القدر من الوظائف أو قدرا أكبر من ذلك الذي توفره الصناعات غير المعتمدة على الدفاع ، مثل انتاج السيارات . الا أن الاتجاه العام يتمثل في قيام المؤسسات المعتمدة على العقود العسكرية بتوظيف عدد أقل من الاشخاص لكل وحدة من وحدات الاموال المستثمرة فيها . ويعزى ذلك الى عاملين مختلفين . ففي المقام الاول ، يوجد في البلدان الصناعية الرئيسية أثر نسبي في العمالة يترتب على التحول من التوظيف الحكومي في القوات المسلحة والادارة العسكرية الى العمل في انتاج المعدات والخدمات العسكرية . وهكذا فإن التحول من الوظائف الحكومية الى المهن الصناعية والمهن الاخرى ذات الصلة يقلل ، من زاوية العمالة ، عدد الوظائف . الا أنه بموجب العامل الثاني ، يوجد هذا التحول وظائف أفضل أجرا وفئات من العمال والفنيين المتمتعين بامتيازات أخرى . وبعبارة أخرى فإن أهمية الوظائف المتصلة بالمجال العسكري بالنسبة للعمالة الاجمالية تتمثل في أنها تخفض العمالة من الناحية النسبية وقد تجعلها أيضا أكثر تكلفة(١٠٧) .

٩٩ - وفي الصناعات العسكرية كما في الصناعات المدنية ، يتوقف الاثر في العمالة على كثافة التكنولوجيا ورأس المال في عمليات الانتاج . ووقت التصنيع عامل من العوامل . فبالنسبة للصناعات القديمة مثل بناء السفن وصناعة المعادن ، ربما يكون للانتاج العسكري دور في حماية الوظائف . وقد يساعد على استمرارها التمويل الحكومي للعقود العسكرية . إذ أنه بغير ذلك فقد تؤدي المنافسة الدولية في الانتاجية والفعالية الى تقويض هذه الوظائف بل والى القضاء عليها في نهاية المطاف . ومن جهة أخرى ، فإن هذا التخصيص للموارد على أساس سياسي من شأنه أن يعيق ظهور فروع جديدة لمشاريع صناعية تتطلب مهندسين مؤهلين وقوى عاملة ذات مهارة لضمان ألا يسيطر

المنافسون الاجانب على سوق المنتجات المدنية . وهكذا قد يكون للآثار الهيكلية لتخصيص الموارد النادرة للانفاق العسكري نتائج عكسية في البلدان الصناعية الرئيسية . ويكون للانفاق العسكري في هذه الحالة أثر غير مباشر في نمو الانتاجية بسبب ما قد ينجم عنه من تأثير سلبي على سياسات الاستثمار والتكنولوجيا في الاجل الطويل(١٠٨) .

١٠٠ - وفي العادة تبلغ الاحتياجات من العمالة أقل درجاتها في الصناعات العسكرية القائمة على كثافة التكنولوجيا والمعرفة ، بما في ذلك انتاج الطائرات ومعدات الاتصال والقذائف(١٠٩) . وهذه صناعات جديدة بالمقارنة بالصناعات ذات "المداخن" . وقد ينجم عن عمليات التحول من الصناعات القديمة الى الصناعات الجديدة مشاكل عمالة يمكن أن تتفاقم نتيجة لأن الانتاج العسكري ينطوي على نزعة قوية ومتزايدة نحو تفضيل التكنولوجيات الجديدة . ومن المعروف جيدا أن الاحتياجات من العمالة في مجالات الانفاق العام البديل أعلى عدديا منها في مجالات الانفاق العسكري(١١٠) . لذا فإن الإفراج عن الموارد من القطاع العسكري من شأنه أن يحسن عملية استخدام القوى العاملة الوطنية بدلا من إضعافها . إلا أنه ينبغي ألا يغيب عن الاذهان أن العمالة العسكرية مركزة جدا سواء حسب المناطق أو حسب المهن . وهذا عامل آخر قد يوجد عقبات عملية ، وإن كان من الممكن تذليلها ، في سبيل الجهود الرامية الى تحويل القوى العاملة من الانشطة العسكرية الى الانشطة المدنية . إلا أنه ينبغي التصدي لهذه العقبات مباشرة إذ أن التغيرات الهيكلية في الصناعات العسكرية والاتفاقات المتعلقة بخفض الاسلحة تدعو الى اتخاذ تدابير اعادة تكيف . وفي هذا الصدد ، ينبغي ألا يغيب عن الاذهان أحد القيود السياسية الموجودة في البلدان ذات الاقتصاد السوقي بشأن ايجاد فرص عمل جديدة في القطاع العام . واذا كان توسيع نطاق العمالة في القطاع العام غير ممكن سياسيا ، فينبغي إيجاد عمالة بديلة سواء في الصناعات الجديدة أو في قطاع الخدمات حيث لايزال يوجد طلب على المزيد من القوى العاملة . ويتمثل أفضل ترتيب بناء في نقل القوى العاملة التي تتمتع بدرجة عالية من المهارة والمتوفرة في الصناعة العسكرية الى الصناعات المدنية المتقدمة حيث لا تفيد الاقتصاد الوطني بصورة مباشرة فحسب وانما تساهم أيضا في القدرة الوطنية على المنافسة في السوق الدولية ، فتكون بالتالي ذات فائدة طويلة الأجل .

دال - التأثير على التكنولوجيا

١٠١ - إن التقدم التكنولوجي المحرز في القطاع المدني في مجال علم الطيران والالكترونيات والحاسبات الالكترونية وبحوث الفضاء وفي ميداني الكيمياء وعلم

الأحياء ، له تطبيقات عسكرية واضحة . ومن هذا المنطلق ، لاشك أن تطوير التكنولوجيا المدنية يساهم في تعزيز الصناعات العسكرية على نطاق واسع . وفي الظروف الراهنة ، يعتبر الاستخدام العسكري لأعمال البحث والتطوير في الواقع ، أمرا لا يمكن تصوره دون وجود هيكل أساسي مدني للبحث والتطوير والانتاج . وتعتبر معظم التكنولوجيات المدنية تكنولوجيات مزدوجة إذ أن لها تطبيقات محتملة في القطاع العسكري أيضا .

١٠٢ - ومن الواضح أيضا أنه توجد علاقة عكسية موازية وإن كانت تتسم بقدر أكبر من التعقيد نظرا الى أن كثيرا من التكنولوجيات العسكرية محددة من حيث استخدامها النهائي وليس من السهل أن يكون لها تطبيقات مدنية . وقد درجت العادة على استنتاج أن الآثار غير المباشرة للاستخدام العسكري لأعمال البحث والتطوير هي ، في أفضل الحالات ، محدودة وغير موجودة في بعض الأحيان(١١١) . وقد يتعين تعديل هذا الاستنتاج في الظروف الحالية وإن كان له ما يبرره . وذلك يستند بصورة أساسية الى أن الالكترونيات والتكنولوجيات البيولوجية والهندسة الكيميائية وغيرها من التكنولوجيات الجديدة انتشرت مؤخرا في مجال المنتجات الصناعية . وإن الحاجة الى تطبيق النواتج المتوفرة في هذه الميادين على جميع نظم الانتاج الحديثة تجعل الحدود الفاصلة بين التطبيقات المدنية والعسكرية لتكنولوجيا معينة غير واضحة(١١٢) . وهذا يعني أنها أصبحت تختلف من حيث استخدامها النهائي أكثر من اختلافها من حيث طابعها التكنولوجي الجوهري .

١٠٣ - ويتعين على كل مناقشة لمسألة الآثار غير المباشرة لأعمال البحث والتطوير التمييز بالتالي بين المساهمات المدنية في المنتجات العسكرية الخالصة وفي التكنولوجيات المزدوجة . ومن الواضح أن التكنولوجيات المزدوجة قد كان لها أثر على القطاع المدني أكثر من ذلك المترتب على الجهود العسكرية الصرف المبذولة في إطار البحث والتطوير . وذكر أيضا أن مشاريع البحث والتطوير التمهيدية الهامة في الميدان العسكري ، التي لا تكون أهدافها العسكرية محددة بوضوح ، يحتمل أن تتجاوز آثارها غير المباشرة مجرد تطوير نظم أسلحة تحدد حسب بارامترات دقيقة(١١٣) . ولمسألة الآثار غير المباشرة جانبان متميزان . فهناك ، في المقام الأول ، جانب محدد يتصل بما يفيض عن تطوير نظام أسلحة فردي من معارف تقنية تطبق في المجال المدني . تطبق وهناك في المقام الثاني ، جانب عام للآثار غير المباشرة تترك للدول كل على حدة مهمة تقديره . وفي النهاية تتمثل المسألة فيما اذا كان اتجاه التطور التكنولوجي الوطني تمليه احتياجات الدفاع أو احتياجات التنمية . وتشير مختلف الدراسات الوطنية الى أن جزءا من نمو الصناعات العسكرية والفضائية والنووية جاء

نتيجة غير مقصودة للنمو الشامل في مجال التكنولوجيا الحديثة . الا أن ثمة عنصرا واضحا على الصعيد السياسي والعسكري في توسيع تلك الصناعات لا يتحدد شكله بالضرورة لتعزيز رفاه الشعوب وتحسين وضعهم الاجتماعي أو حتى تعزيز الأمن ذاته (١١٤) . ونظرا الى أنه يمكن ضمان أمن الدول على النحو الملائم ، فقد تلبى احتياجات الشعوب على نحو أفضل عن طريق اعادة تخصيص الاموال المنفقة على أعمال البحث والتطوير العسكرية ، في المجتمعات المتقدمة النمو والنامية ، للاغراض المدنية .

١٠٤ - وقد توسعت أعمال البحث والتطوير التي اضطلعت بها الدول العظمى من مشاريع انمائية صغيرة الى مشاريع ضخمة قد تستوعب عشرات البلايين من الدولارات . وهي تدمج عدة أنواع من مؤسسات البحوث وآلاف الباحثين والمهندسين بهدف التوصل الى نظام أسلحة معين أو الى مجرد مفهوم عسكري غير معرّف على نحو دقيق . وفكرة الفوائد الاجتماعية والاقتصادية العائدة من هذه المشاريع الضخمة موضع مناقشة . فالذين يدافعون عن هذه الفكرة يحتجون بأنه يمكن مثلا إضفاء الطابع التجاري على نتائج برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي المبينة في الفصل الاول لتوسيع نطاق الاسواق وتوليد الربح بالنسبة لمجموعة واسعة من الصناعات . والواقع أنه لا شك في أن المشاريع الضخمة تفيد الشركات الاوثق اتصالا بها على المدى القصير إذ أن الدولة تصب موارد غزيرة في هذه الشركات .

١٠٥ - أما النتائج الواسعة النطاق للمشاريع العسكرية على الصعيد الوطني فهي مسألة أكثر تعقيدا . وقد أشير عن حق الى أن السرية العسكرية تعرقل النقل الفعال للمعرفة التكنولوجية من القطاع العسكري الى القطاع المدني . وبالاضافة الى ذلك فإن أعمال البحث والتطوير العسكرية تشدد أساسا على أداء تكنولوجيا معينة . وكما أشير سابقا فإن معيار الاداء والحاجة الى الوفرة أمران هامان بصورة خاصة في المجال العسكري حيث يتعين أن تحاول نظم أسلحة معينة التفوق في المنافسة على نظم العدو وأن تستمر في البقاء ، الا أن هذه المعايير تعتبر ثانوية بالنسبة لسوق الاستهلاك المدني حيث يكون للسعر اعتبار رئيسي (١١٥) .

هاء - التأثير على التضخم

١٠٦ - يفترض أحيانا كثيرة أن النفقات العسكرية من الاسباب البارزة للضغوط التضخمية . ومع أن العلاقة بين النفقات العسكرية والتضخم ليس من السهل قياسها ، غير أنه يمكن توضيحها عن طريق تطبيق ثلاثة مفاهيم قياسية لنظرية التضخم : التضخم

بسبب زيادة التكلفة والتضخم بسبب زيادة الطلب والتضخم النقدي . وتفترض نظريات التضخم بسبب زيادة التكلفة أن ثمة خصائص للانتاج العسكري تؤدي بصورة آلية الى رفع معدلات التضخم . ومن هذه الخصائص طابع احتكار القلة الذي يشوب سوق المنتجات العسكرية والاستخدام الشائع للممارسات التعاقدية غير التنافسية التي توفر لصانعي الأسلحة الاساسيين فرصة لفرض أسعار لا تتحملها سوق مفتوحة(١١٦) . كما أن التكاليف المتزايدة بسرعة لتكنولوجيات الاسلحة في سوق الاسلحة الدولية تضخمية أيضا وتنجم عن هيكل الصناعة العسكرية والطابع النوعي لسباق التسلح . وهذا يوحي بأنه قد يكون هناك سبب آخر للتضخم بسبب زيادة التكلفة وهو انتشار معايير الاداء في تقييم تكنولوجيات الاسلحة وفي التوصل الى قرار بشأن اقتنائها . وينبغي ألا يغيب عن الاذهان أن ارتفاع تكاليف الانتاج الملازم لتطوير نظم أسلحة جديدة ليس مماثلا للتضخم . وإن دينامية سباق التسلح هي السبب الكامن وراء انتاج أسلحة مختلفة وأكثر تطورا لا تكون مماثلة للاسلحة السابقة . وفي حين يعتبر ذلك بالفعل تحسينا للمنتجات ، فإن التشديد على الاداء والجودة التقنية في التنافس العسكري مع الاعداء يجعلنا نعتبر التكلفة المستمرة الارتفاع لتكنولوجيات أسلحة محددة قضية أخرى . ومن المؤكد عمليا أن تؤدي هذه العوامل مجتمعة الى ارتفاع التكاليف المتصلة بالبرامج الجديدة(١١٧) .

١٠٧ - وفي حالة ارتفاع النفقات العسكرية دون أن يوازيها تخفيض في النفقات الرسمية أو الخاصة الاخرى ، ولاسيما اذا ما استخدمت الطاقة الانتاجية استخداما كاملا ، فإن مستويات الاسعار سوف ترتفع من جراء الضغط التصاعدي السائد . وثمة دليل على أنه في بعض المراحل لم يعوض الارتفاع في النفقات العسكرية لا بزيادة في الضرائب بهدف تخفيض النفقات الخاصة ولا بتخفيض النفقات الحكومية الاخرى . وهذا يؤدي عادة ، مع ادخال التغييرات التي يتطلبها اختلاف الحال ، الى التضخم والامر كذلك بالتأكيد اذا كانت هناك عمالة كاملة . وينطبق هذا الوضع عندما تكون حالات العجز في الميزانية التي تنجم عادة في جزء منها عن ارتفاع الانفاق العسكري ، غير ممولة من المدخرات المحلية بل من الزيادة في كمية النقد أو استيراد رأس المال . ولا محالة في أن يؤدي عندها مخزون النقد المتزايد الى ارتفاع مستوى الاسعار . وجوانب التضخم هذه المتعلقة بزيادة الطلب والتضخم النقدي تتسم بطابع عام جدا . وتنطبق على جميع فئات النفقات بغض النظر عما اذا كانت رسمية أو خاصة ، عسكرية أو مدنية .

١٠٨ - وفي البلدان الصناعية ، كان معدل الزيادات في تكاليف الانتاج ، سواء بالجمع بين مفاهيم التضخم أو من خلال تحسين المنتجات ، يرتفع في القطاع العسكري بسرعة أكبر من ارتفاعه في الاقتصاد ككل . وقد أوجد ذلك مشاكل عسكرية محددة . ومع التشديد

على الاداء العسكري جعلت هذه المشاكل من المستحيل انتاج طائرات أو أي نظم لاسلحة أخرى تعتمد على درجة عالية من التكنولوجيا بنفس الاعداد المنتجة في السابق . أما من ناحية الكم فإن كل جيل من الطائرات ، مثلا ، يصنع بتكاليف برنامجية أعلى من تكاليف سلفه وبأعداد أقل . وهذا مازق يصعب تفاديه . ومن جهة أخرى فإن صانعي الاسلحة كما سبق ولوحظ حاولوا الحفاظ على بعض وفورات الحجم على الاقل عن طريق زيادة تصدير الاسلحة . وخلال الثمانينات ، أصبح ذلك يزداد صعوبة بسبب تدهور الطلب على الاسلحة في البلدان النامية (١١٨) . ويكون من الصعب التعويض عن التكلفة المتزايدة للانتاج العسكري ما لم تتم عملية اعادة تنظيم وتخفيض الانفاق العسكري أو الانفاق في مجالات أخرى من الاقتصاد . الا أنه من الصعب تنفيذ هذه الحلول إما بسبب العقبات السياسية أو بسبب ادراك أن خفض العمالة والاستهلاك في ظل حالة اقتصادية آخذة في التدهور ليس بمنطقي .

١٠٩ - واستنادا الى الحجج المبينة في الفقرة السابقة ، فمن الواضح أنه اذا زادت الدول إنفاقها العسكري دون اتخاذ تدابير تعويضية في قطاعات أخرى من الاقتصاد ، فسوف تسود الضغوط التضخمية (١١٩) . وعلاوة على ذلك ، فإن ارتفاع تكلفة انتاج نظم أسلحة جديدة قد يكون قوة دافعة لعملية تضخمية عامة . فبالنسبة لبعض البلدان ، سواء كانت متقدمة النمو أو نامية ، ثمة دليل على إن الزيادة في الانفاق العسكري مثلت في بعض المراحل أحد العوامل المسؤولة مباشرة عن التضخم . الا أنه لا يمكننا القول إن ذلك هو السبب الوحيد الكامن وراء العملية ، اذ أن المقارنة المباشرة بالحالة التي يغيب فيها هذا الارتفاع غير ممكنة على أساس حالات افرادية .

واو - التأثير على التدفقات المالية والمديونية

١١٠ - لا يزال تصاعد حالات العجز في الميزانية في السنوات الاخيرة يمثل مشكلة رئيسية في كثير من البلدان المتقدمة النمو والنامية . وقد تسبب في حالات العجز هذه عدد وافر من العوامل ، بما في ذلك تقلب أسواق العملة ، وتغير أسعار السوق العالمية للنفط وغيره من السلع الاساسية ، والسياسات الاقتصادية المحلية . وفي معظم البلدان ، لم تكن البرامج العسكرية عنصرا جوهريا من عناصر اتساع نطاق حالات العجز في الميزانية . بيد أن الحالة تختلف من بلد الى آخر ، وتستعصي على أي تعميم عفوي . وفي الدول العسكرية الرئيسية هناك أمثلة عن كيفية مساهمة الجمع بين البرامج العسكرية الواسعة النطاق والسياسات الضريبية المتساهلة في إحداث أزمة مالية . وهذا يشير الى وجود حالة جوهرية من عدم التساوق في السياسة الحكومية .

ولا يمكن تمويل حالات العجز ، على المدى الطويل ، دون اللجوء الى الديون ، التي يتعين أن تمول من المصادر المحلية والدولية على حد سواء .

١١١ - وفي حالة البلدان النامية ، يتعين تغذية معظم الديون من مصادر أجنبية . ومنذ منتصف السبعينات تتخذ هذه المصادر على نحو أكثر اطرادا شكل اتحادات مالية من المصارف الدولية الخاصة عوضا عن المنظمات الدولية العامة . وفي جميع البلدان ، ولاسيما في البلدان النامية ، يوجد تمويل العجز ضغوطا تضخمية تؤدي بدورها الى زيادة الحاجة الى الاقتراض من الخارج . ويتطلب انتاج الاسلحة محليا ، للوصول الى نقطة الانطلاق ، صب كميات كبيرة من الاموال العامة في مرافق الهياكل الاساسية وتطوير منظومات الاسلحة . ولهذا السبب يتجه الى زيادة حالات العجز في الميزانية . وتساهم واردات الاسلحة ، بدورها ، في إحداث ميزان تجاري سالب ، مما يزيد من الحاجة الى الاقتراض . وتظل هناك حاجة الى استيراد الاسلحة وخاصة في المراحل الاولى من انتاج الاسلحة محليا . وبالاضافة الى ذلك ، فإن على البلدان المنتجة للاسلحة أن تشتري مدخلات وسيطة من الخارج لا تتوفر من الموردين المحليين وتعتبر ضرورية لعملية الإنتاج . ويسهم هذان النوعان من الجهود العسكرية ، صناعة الاسلحة والواردات من الاسلحة ، رغم أنهما لا يمثلان بأي حال من الاحوال الاسباب الرئيسية للمديونية الخارجية ، في تدهور هذه الظاهرة الاقتصادية . وهكذا يزيد إنتاج الاسلحة القائم على كثافة الاستيراد وكذلك مشتريات الاسلحة من أعباء المديونية الخارجية ويؤدي إلى عمليات مبادلة مع الاستخدامات الممكنة الاخرى للموارد النادرة .

١١٢ - وقد كان اتساع نطاق مبيعات الاسلحة في السبعينات يمول إلى حد كبير بالائتمانات المقدمة من البلدان الموردة . واتسمت السوق الدولية للاسلحة منذ ذلك الوقت فصاعدا بمنافسة تزايدت حدتها بين الموردين الرئيسيين . وقامت بعض البلدان الموردة ، لكي تنجح في تلك المنافسة ، بتخصيص ائتمانات تصديرية كبيرة إلى أكثر العملاء جلبا للربح ، وصلت إلى مبلغ ٥ بلايين دولار . وبحلول نهاية السبعينات ، كان يجري تمويل أكثر من نصف كل ما تستورده البلدان النامية من أسلحة من الائتمانات التصديرية . وأشير إلى أن تكاليف الفرص الضائعة للائتمانات العسكرية تبلغ نحو ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من جميع تدفقات الدين الحقيقي إلى البلدان النامية . وكان يمكن أن تكون التحويلات الصافية للدين بحلول أواخر السبعينات ، أقل بمقدار تلك النسبة وذلك في حالة عدم وجود إمدادات من الاسلحة(١٣٠) . ويمكن مقارنة هذا الرقم بالتقدير المتمثل في أن مجموع الديون العسكرية المتراكمة في الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ بلغت ٨٦ بليون دولار ، وشكلت نحو ١٥ في المائة من مجموع ديون البلدان النامية عام ١٩٨٣ .

ويرجع اتساع نطاق الدين إلى زيادة ائتمانات التحويل الخاصة بالاسلحة من رقم سنوي يتراوح بين ٢ إلى ٣ بلايين دولار في مطلع السبعينات إلى نحو ١٠ بلايين دولار في مطلع الثمانينات (١٢١) .

١١٣ - وقد تكون للإنفاق العسكري الكبير كذلك تأثيرات هيكلية تسهم بصورة غير مباشرة في نمو المديونية الخارجية . وتؤدي النفقات العسكرية ، عن طريق تخفيض الاستثمار والبحث والتطوير ، إلى تقويض الاسس التي يستند إليها توجيه التصدير في الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية . ويؤدي هذا إلى قيام اقتصاد غير متوازن يتعين دعمه عن طريق استيراد رأس المال لتمويل كل من العجز الحكومي ، والجهد اللازم لإحياء اقتصاد التصدير . وتميل حالات العجز في الميزانية ، بعبارة أخرى ، إلى تخفيض الموارد المتاحة للاستثمار الخاص أو التمكين من الإبقاء على هذا الاستثمار ، في حين يميل الدين الخارجي إلى النمو . وفي كلتا الحالتين ، تتمثل النتيجة النهائية في زيادة المديونية الخارجية إما عن طريق تدهور أداء التصدير أو الزيادة المباشرة في الاقتراض الأجنبي . وهكذا فإن النفقات العسكرية ، بوصفها إحدى العناصر المكونة لحالات العجز في الميزانية ، تؤدي إلى تقويض الجهود الرامية إلى الخروج من المأزق الاقتصادي الذي ساهمت هي نفسها في إحداثه (١٢٢) . وتؤدي هذه المعضلة الهيكلية والجهود الرامية إلى حلها إلى إيجاد تكاليف اجتماعية ، لا سيما بالنسبة للعاملين بأجر الذين يمكن حتى تعبئتهم ضد أية حكومة تقوم في الوقت نفسه بتطبيق تدابير التقشف . وبعبارة أخرى ، قد تؤدي الجهود التي تبذلها حكومة مدنية لحل أزمة الدين الخارجي إلى زيادة عدم الاستقرار السياسي ، مما يجعل التحول من حكومة عسكرية إلى حكومة مدنية صعبا للغاية (١٢٣) .

١١٤ - بيد أن تأثير حيازة الاسلحة على المديونية الخارجية يختلف إلى حد كبير من بلد إلى آخر . ففي البلدان ذات النقد الأجنبي الوافر لا تعتبر النفقات العسكرية بالضرورة قيدا من القيود الرئيسية على الانفاق المدني العام والنمو الاقتصادي . ومن ناحية أخرى ، في البلدان التي تعاني من ندرة في النقد الأجنبي ، فإن القيود المفروضة على إنشاء صناعة للاسلحة قابلة للبقاء والمحافظة عليها هائلة ، ولا يمكن تحقيقها إلا عن طريق زيادة الاقتراض . وعلاوة على ذلك ، فإن توفر الاموال اللازمة للاستثمار في هذه البلدان يشكل محددا هاما من محددات النمو الاقتصادي (١٢٤) .

١١٥ - أما الضغط الذي يسببه الدين الخارجي فتشعر به بوجه خاص البلدان التي أقامت استراتيجيتها الاقتصادية على تصدير السلع الاساسية . وقد ارتبطت أزمة الدين في

الثمانينات بانخفاض أسعار السلع الاساسية مع ارتفاع أسعار الفائدة في الوقت نفسه خلال النصف الاول من الثمانينات ، ولجأ مصدرو السلع الاساسية ، بغية الحصول على النقد الاجنبي اللازم لخدمة ديونهم ، إلى إغراق السوق الدولية ، رغم أن الطلب كان راكدا . وفضلا عن ذلك ، تعرضوا لتدابير حمائية متزايدة في محاولتهم توسيع صادراتهم بل إنهم تعرضوا حتى لمنافسات فيما بين الصادرات داخل الاقتصادات التي تستخدم الاستراتيجية ذاتها . وفي حين أن البلدان المدينة ربما تكون قد زادت من صادراتها من السلع الاساسية ، فإن العائدات الإجمالية لصادراتها ربما تكون قد انخفضت رغم ذلك . وبهذا ، أدت أزمة الدين إلى تفاقم مشكلة السلع الاساسية ، وحدث في الوقت نفسه شلل في العمل الدولي اللازم لحلها(١٢٥) . وفي ظل هذه الظروف ، فإن تلك البلدان النامية التي حاولت تمويل مشترياتها من الاسلحة عن طريق صادراتها من السلع الاساسية صادفت بوجه خاص مشاكل حادة في مجال التكيف الهيكلي وخدمة الدين . وهذا هو أحد الاسباب التي من أجلها عمدت مؤخرا إلى تخفيض وارداتها من الاسلحة .

١١٦ - وتقدم ضغوط الائتمان الدولي إيضاحا جزئيا لانخفاض تحويلات الاسلحة من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية . وكان من شأن ندرة الموارد من النقد الاجنبي أن جعلت من الصعب الحفاظ على هذه المستويات المفرطة من الواردات من الاسلحة والمعدات العسكرية . وتفيد بعض التحليلات أن الشركاء التجاريين لجأوا ، بغية التغلب على هذه العقبة ، إلى أنواع مختلفة من الصفقات المتكافئة . بيد أن تفضيل المقايضة لا يرجع بالضرورة إلى ندرة النقد الاجنبي فحسب . ويمكن أن يعكس أيضا اتباع سياسة حكومية راسخة لصالح الصفقات المتكافئة دون الاهتمام بمقدار ندرة أو وفرة خزائن الموارد الخارجية . والواقع أن التجارة المتكافئة كانت مفضلة في أغلب الاحيان لانها تعزز المصالح السياسية والاقتصادية والتكنولوجية المشتركة التي تربط بين البائعين والمشترين(١٢٦) . إلا أن تخفيضات الواردات من الاسلحة كانت أمرا إيجابيا بصفة عامة لانها أعادت ترتيب الاولويات المرتبطة بالعودة إلى النظم الديمقراطية .

١١٧ - وقد أسهم إنتاج الاسلحة المحلية والواردات من الاسلحة في المديونية الخارجية ولكن الاسباب الرئيسية للمديونية تكمن في مواقع أخرى . وتشمل هذه الاسباب تخفيض أنواع معينة من واردات رأس المال ، وزيادة هروب رأس المال في بعض البلدان ، وارتفاع أسعار الفائدة وتكاليف خدمة الديون ذاتها . وفي الفترة ١٩٧٦-١٩٨٣ دفعت بلدان أمريكا اللاتينية وحدها ١٧٣ مليون دولار لخدمة ديونها الخارجية(١٢٧) . وكانت سنة ١٩٨٢ نقطة تحول في المركز المالي لأمريكا اللاتينية . وفي الفترة ١٩٧٣-١٩٨١ ، بلغ التحويل الصافي للموارد الاقتصادية إلى بلدان أمريكا اللاتينية ١٠,٢ بليون

دولار . وفي الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ ، كان التحويل الصافي للموارد لا يزال موجبا ، إذ بلغ ١٣ في المائة من قيمة الصادرات . غير أنه في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٤ بلغ التحويل السالب للموارد نحو ٢٥ في المائة من الصادرات ، واستنفد إلى حد كبير الموارد الاقتصادية لقارة أمريكا الجنوبية . وفي عام ١٩٨٢ ، كان التحويل الصافي للموارد من أمريكا اللاتينية سالبا وقدره ١٨,٩ بليون دولار ثم زاد إلى نحو ٣٠ بليون دولار سنويا في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٥(١٢٨) .

١١٨ - وقد زاد من ضخامة المشكلة التي تواجه حكومات أمريكا اللاتينية تزامن كل من سياسات الاستقرار والتكيف الداخلية والخارجية . وأصبحت الجهود الرامية إلى التغلب على حالات الاختلال الداخلي التي نجمت عن التضخم والركود ، مرتبطة بالانتقال إلى الحكم الدستوري في عدة بلدان في أمريكا اللاتينية . وكانت عملية استعادة التوازن الاقتصادي المحلي عاملا ملازما هاما لهذا الانتقال . بيد أنه تعين تنفيذها في نطاق الضغوط الخارجية للتغلب على حالات الاختلال الخارجية المتصلة بأوجه العجز في ميزان المدفوعات . وبدلا من إعادة تخصيص الموارد تدريجيا لتحسين حالات الاختلال الخارجي فقد طالبت المؤسسات الاقتصادية الدولية باتخاذ تدابير سريعة لخفض النفقات العامة ، وخاصة في البرامج الاجتماعية ، وقامت حكومات البلدان المدينة بتنفيذها ، لعدم وجود بدائل قابلة للتطبيق(١٢٩) .

١١٩ - وبالمقارنة بالشرق الأوسط ، كان العبء النسبي للواردات من الأسلحة إلى أمريكا اللاتينية أقل . وكان الشرق الأوسط ، في الواقع ، المستورد الرئيسي للأسلحة خلال العقدين الماضيين تقريبا . وقد أدت العائدات النفطية أو المعونة العسكرية الخارجية إلى مساعدة بلدان المنطقة على المحافظة على المستويات المرتفعة للمشتريات من الأسلحة . بيد أن عائدات بلدان الشرق الأوسط من النفط انخفضت أثناء النصف الثاني من الثمانينات ، مما أضعف قدرتها على استيراد الأسلحة والتكنولوجيات المتقدمة الأخرى . وبعبارة أخرى ، لا يمكن استيراد الأسلحة بعد الآن دون جزاء اقتصادي . بيد أن حرب الخليج ، في هذه الظروف ، قد شنت جزئيا بتمويل خارجي .

زاي - التأثير على الأحوال الاجتماعية - الثقافية

١٢٠ - وتؤدي الابتكارات التكنولوجية عامة ، وفي مجال الصناعة العسكرية خاصة ، إلى إيجاد ظروف اجتماعية وسياسية ونفسية جديدة . ومن ثم فإنه لا يمكن فصل التكنولوجيا عن الهيكل الاقتصادي والسياسي للمجتمعات . ويستلزم وجود منظومات للأسلحة الحديثة

اتخاذ ترتيبات اقتصادية وتنظيمية هائلة وتعبئة وتجميع الموارد من كثير من قطاع المجتمع . ويسهل في سياق تنفيذ مشاريع الاسلحة هذه ، أن تكوّن هوية خاصة بها ومبررا لوجودها . وهذا هو أحد الاسباب التي من أجلها يصبح من الصعب إبطائها وقفها .

١٣١ - ومنظومات الاسلحة الرئيسية هي تعبير عن الثقافة التكنولوجية الموجودة في البلدان المشتركة في سباق التسلح . وهذه ، بوجه خاص ، هي الحالة في الـ العسكرية الرئيسية . أما فكرة التقدم الصناعي والتكنولوجي فهي متأصلة بعمق في الثقافة والسياسة العامتين لمعظم المجتمعات سعيا وراء التحديث . وكثيرا ما تعتبر التكنولوجيات العسكرية المتقدمة تعبيرا عن التطور والتقدم في المجتمعات الصناعية(١٣٠) . ومع ذلك ، فإن هذه المنظومات التكنولوجية المدمرة هي في الوقت نفسه علامة من علامات التناقضات العصرية . وكثيرا ما أسفرت السياسات الامنية القائمة ، التي يفترض أن تتسم بالاتزان والحرص عن نتائج غير متزنة وطائشة وذلك عن طريق تقويض الترتيبات الامنية الدولية والجماعية . ويرجع هذا التناقض إلى التوتر الذي نشأ ، تحت تأثير الاسلحة الحديثة ، بين أمن الدول والامن العالمي . وقد ذكر "إن سعي الدول لتحقيق الامن لصالح مواطنيها مع وجود التكنولوجيا العسكرية المعاصرة ، ينطوي بصورة متزايدة ، على انعدام أمن جميع البشر . فكلما زاد تحدي الامن من حيث مصالح مواطني الدول ، زاد تقويضه بالنسبة لسكان المعمورة"(١٣١) .

١٣٢ - ويعتبر الامن الذي توفره الدولة ، جزءا لا يتجزأ من العلاقات الدولية الراهنة . وعليه ، فإن منظومات الاسلحة يبررها من يتمسكون بنظرية الردع بأنها أسلحة دفاعية يراد بها إما الرد الانتقامي وإما الدفاع المباشر عن التراب الوطني ومن ناحية أخرى ، توجد لمنظومات الاسلحة الرئيسية وظائف سياسية ، بوصفها رمـ لقوة البلد وبأسه . وتحمل المشاريع العسكرية ، عن قصد أو دون قصد ، قيما ونوايا وأهدافا سياسية تلاحظها الامم الاخرى بطرقها الخاصة المختلفة . وتضيف الاختلافات في التصورات ، بسبب العوامل الثقافية والسياسية ، عنصرا من اللا يقين وتعذر التنبؤ بـ العلاقات العسكرية بين الدول . كما أن هذه التصورات قد تختلف فيما بين الزعماء السياسيين وعامة الشعب بحيث تثير مناقشات عامة بل ومظاهرات .

١٣٣ - والحقيقة أن قرارات تطوير وتوزيع منظومات الاسلحة الحديثة كثيرا ما تكـ قضايا وطنية موضع خلاف . فهي تثير داخل الامم تأييدا ومعارضة على السواء ، وكل منـ يوحد الامة ويقسمها . ويعكس هذا النوع من التناقض ما يبدو من تعارض تاريخي بيـ

التماس الأمن العسكرية والدعوة إلى السلم . ويمكن تفسير كل من هذين النهجين بأنه رد فعل على انعدام الإحساس بالأمن ويوحي كل منهما بطرق للتخلص من ذلك ، رغم اختلاف طبيعته عن الآخر . وكان الرد السائد عبر التاريخ على العنف وانعدام الإحساس بالأمن هو تعزيز الجهاز السياسي والعسكري ، أي الدولة ، لحماية المواطنين من الاضطراب الداخلي والتهديد الخارجي . وأصول الدولة مستمدة من محاولات المجتمعات البشرية تأمين سلامتها ورفاهها .

١٢٤ - وفي هذه المرحلة من التاريخ ، يتزايد طرح السؤال عما إذا كان باستطاعة الدولة أن تأتي بإطار سليم يضمن أمن الاقليم الوطني وسكانه ، في عصر الاسلحة النووية بعيدة المدى . فقد كدت الاسلحة النووية الاختلاف بين الوسائل الموجودة للأمن الوطني وبين طبيعة التحديات التي تواجهه . وتبذل جهود لتخفيف حدة هذه المعضلة بإعادة تأكيد الدور المركزي للدولة في توفير الأمن . وبالمس أصبحت نظرية الردع ، وخصوصا الردع النووي عند بعض البلدان ، أداة محورية في صون الأمن القومي وطمأنة الرأي العام بكفاءته . ومع ذلك كثيرا ما يوجد شك في أن يفي هذا الحل بحاجات الأمن في كثير من البلدان . وتوحي استقصاءات الرأي بأن الرأي العام منقسم بين من ينظرون إلى قضايا الأمن بالدرجة الأولى في إطار الردع وإمكانات الدفاع وبين من ينظرون إليها في إطار نزع السلاح والتنمية والاهتمامات الإنسانية العامة . وهذان الرأيان لا يلتقيان دائما ، بل إن تصادمهما في الحقيقة يزداد بإطراد .

١٢٥ - ويظهر هذا التصادم بأساليب مختلفة في الوسائط الجماهيرية والمناقشات العامة والتعليم . والمعهود تاريخيا أن الأمن والمجتمع البشري يلتقيان من خلال الدولة . ثم ظهرت أشكال جديدة من انعدام الأمن ، ذات طابع دولي أو دون وطني ، ووضعت هذا الالتقاء موضع الشك متحدية جدوى نظرية الردع وكامل مفهوم السياسة الأمنية التي محورها الدولة . وهناك وسيلة لتخفيف حدة هذا التناقض هي زيادة شمول تعريف مفهوم الأمن وإعادة التحديد المفاهيمي لدور الدولة . وينبغي أن يراعي هذا التعريف الجديد الاهتمامات الأمنية التقليدية المتعلقة بالنواحي العسكرية ، والتحديات الجديدة التي تواجه النهج الذي محوره الدولة . كما أن لهذه القضايا أبعادها النفسانية ؛ ذلك أن سباق التسلح يخلق قلقا ومقاومة على السواء ، ونزعة هروبية واحتجاجا . وأدخلت الحياة في ظل الاسلحة النووية ، سواء كانت تهدد أو تحمي ، أبعادا جديدة تماما إلى خبرة الفرد بشأن انعدام الأمن . إلا أن علماء النفس أكدوا وجود طرق للخروج من هذا المأزق ، وهي تبدأ بزيادة العناصر المشتركة بين تجارب الطرفين المتعارضين ، وإيجاد أشكال جديدة من الأمن المتبادل والالتزامات به وطرق

المعاملة بالمثل بشأنه . ولتزايد المعاملة بالمثل في العلاقات بين الخصوم أهمية خاصة لأنها توفر الأساس لاستمرار التعاون . وتوحي المبادرة بمساعي التعاون واستثمارها بأن هذا الطرف أو ذاك جاد في نواياه . وقد تم الاعتراف بأن أية تكاليف يتحملها الطرف الآخر في محاولاته بناء الثقة ستعزز التزامه بإيجاد علاقة تعاونية طويلة الأجل لسبب واحد هو التكاليف التي تحملها بانتظار المكاسب في المستقبل(١٣٢) .

١٣٦ - وهناك طابع ينتشر في المؤسسات العسكرية هو نزوعها إلى السرية ، ومبرر ذلك هو الحاجة إلى حجب معلومات استراتيجية عن الخصوم . والسرية هي حجر الزاوية فيما تضعه أطراف الصراعات الدولية من تصور دائم للعدو . والحقيقة أن كلا من السرية والتصور يعزز الآخر ويخلق سلسلة من التصورات يصعب كسرها . كما ترتبط السرية بتركيز السلطة في المجال العسكري . وكثيرا ما يتحدد أسلوب الأمن العسكري خارج نطاق الرقابة الديمقراطية والمناقشة العامة . وبعبارة أخرى هناك توتر بين مقتضيات الأمن العسكري ومقتضيات الديمقراطية السياسية . وحاولت مجتمعات منفردة أن تحل هذا التوتر بطرق مختلفة . وكثيرا ما يكون دور وسائط الإعلام الجماهيري في هذه الجهود مركزيا لأنها قادرة في وقت واحد على تبرير نفقات التسلح وقرارات التسلح وعلى نقل المعلومات والآراء الناقدة لها . وبهذا المعنى تقوم وسائط الإعلام الجماهيري بدور مزدوج متأصل في سباق التسلح(١٣٣) .

١٣٧ - وليست مشاكل الأمن القومي معزولة عن مجالات أخرى من الحياة الاجتماعية . وهذا ما يجعل العلاقات والمعادلات بينها تستحق مناقشة عامة مدروسة تنكمش فيها مقتضيات السرية إلى أبعادها المناسبة . ومن شأن هذه المناقشة وما يعقبها من نشوء رأي عام ناقد داخل الأمم أن يحطما أيضا أسوار الجهل والتعصب القائمة بين الأمم . كما أنهما يقللان من السرية ومن الصور النمطية الجامدة عن العدو ، ويعززان الثقة . ولا يمكن إيجاد ثقة حقيقية في جو من السرية المفرطة والمعلومات المشوهة ؛ فهي تحتاج إلى مزيد من الانفتاح والاتصال في مجالات حيوية من الأمن . وبالإضافة إلى الانفتاح ، يفترض بناء الثقة مقدما اتخاذ إجراءات محسوسة لضبط استعمال القوة وتقليل القدرات العسكرية عن طريق نزع السلاح . ومن ثم فإن بناء الثقة عملية تصور سياسي لا بد أن تقترن بتدابير محسوسة لاحتواء القوة العسكرية ، إذا أريد لها أن تحظى بالمصداقية . وهكذا تنبع الثقة فيما بين الأمم من الظروف والسياسات داخل الدول أو فيما بينها على السواء .

١٢٨ - وكثيرا ما يعتبر المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني نظامين فرعيين مستقلين في المجتمع ، بيد أنهما يتمازجان في الواقع أحدهما مع الآخر . صحيح أن تغلغل كل من النظامين الفرعيين العسكري والمدني في الآخر قد يتخذ أحيانا أشكالا بالغة القسوة ، وأن الانقلابات العسكرية وإلغاء الحكومة المدنية للجيش أمثلة على طرفي نقيض . ولكن تغلغل كل منهما في الآخر يكون في العادة أقل حدة ويتخذ أشكالا أقل ظهورا للعيان . والحقيقة أن المجتمعات تنطوي في معظم أوقات السلم على مجتمع آخر ، "مجتمع ظل" ، ينشط خلال الأزمات . وفي العادة لا تتنافس السلطتان العسكرية والمدنية عند إقامتهما لهذا المجتمع ، وإنما تتعاونان معا . ومن الواضح أن لهذا التعاون تأثيرا أقل على الرأي العام من تأثير المظاهر الأوضح للتسليح ، ومنها منظومات الأسلحة الجديدة والعروض العسكرية . ومع ذلك لا بد للصلات الخفية أن تؤثر في الجوانب الاجتماعية والثقافية لهذه المجتمعات .

١٢٩ - أما تأثير سباق التسلح على الشباب واتجاهاته فيستحق ذكرا خاصا . فقد يكون تطوير الأسلحة ووزعها لدى الأجيال الأقدم ، التي شهدت بنفسها حربا كبرى ، جزءا من "طبيعة الأشياء" ، حتى لو دفعتها تجاربها إلى استمرار الاعتراض على سباق التسلح والحرب . ويرجع هذا الاعتراض ، في معظم الحالات ، إلى فظائع الحروب ودمارها . أما بالنسبة للجيل الأصغر ، فإنه يرى في الأسلحة الحديثة ، وخصوصا في أسلحة التدمير الشامل ، رموزا أخرى للجنون وعدم التعقل في العالم الذي يجب عليهم أن يتعلموا العيش فيه . وعندما يسير الشباب في مظاهرات تناهض الأسلحة الجديدة ، فإنهم يتظاهرون في الوقت نفسه ضد أنواع أخرى من التهديد والظلم شاهدوها في مجتمعات عالمية ووطنية . وهم يعتبرون سباق التسلح من الأعراض الأكثر تعقيدا لسوء التنمية ، يتعين على المرء إما أن يحاول علاجها أو نسيانها . وبهذه الطريقة تكون لسباق التسلح آثاره في الرأي العام ، خصوصا لدى الشباب ، متجاوزا آثاره المباشرة على الأمن الوطني والدولي . وهذا من الأسباب التي تدعو إلى عدم وزن آثار سباق التسلح بأسلوب عسكري أو اقتصادي ضيق ، وإنما ينبغي استقصاء أثره على كامل العلاقات الاجتماعية والثقافية في المجتمع .

حاء - تأثير التحويل

١٣٠ - لا يمكن لأي تحليل للصلة بين النفقات العسكرية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية أن يكون كاملا دون أن يشمل دراسة مسألة الآثار المباشرة لتخفيف المجهود العسكري على توزيع الميزانيات الحكومية . وقد أشير فعلا بوجه عام إلى إمكانية

تغيير النتائج الاقتصادية لسباق التسلح بالحد من الاسلحة ونزع السلاح ، أي باقتطاعات كمية وتقييدات نوعية في القدرات العسكرية الوطنية . ويعتبر التحويل الصناعي وبعض الاشكال الاخرى من التحويل اسلوبا منهجيا لادخال هذه التغييرات في الإطارين الوطني والمحلي . وهذا هو الذي يجعل التحويل جزءا لا غنى عنه من أي جهد موجه ليس فقط نحو الحد من الاسلحة ونزع السلاح وإنما أيضا نحو إعادة تخصيص الموارد على نحو بناء لصالح الانشطة المدنية .

١٣١ - وينطوي التحويل على أبعاد سياسية واقتصادية وتقنية . ومن الناحية السياسية ، يعتبر التحويل استراتيجية لاستحداث استخدامات بديلة للموارد التي يستهلكها سباق التسلح ، ولتأمين حسن تنظيم تنفيذ هذه البدائل . وعلى هذا النحو ، يتطلب التحويل اتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والمحلي معا . ولما كان لنزع السلاح آثار على الامن على الصعيدين الوطني والدولي ، فلا يمكن تعزيز نزع السلاح من وجهة نظر موضوعية مجردة . ويبدو أن ثمة قبولا عاما للاستنتاج القائل بانه لا يمكن عزل التحويل عن نظام العلاقات الدولية ككل . ويرجع هذا إلى أن تنفيذ التحويل يعتمد على الارادة السياسية للدول واستعدادها لاتخاذ تدابير ملموسة في مجالات تخفيض التسلح ونزع السلاح يُرتأى أنها تعزز الامن الدولي . وهكذا ، يكون التحول من اقتصاد عسكري إلى اقتصاد مدني مشكلة سياسية أولا وقبل كل شيء (١٣٤) . بيد أنه ينبغي الحرص على ألا يؤدي الاعتراف بالبعد السياسي للتحويل إلى إهمال جوانبه الاقتصادية والتقنية ، وهي موضوع البحث في هذا الفرع . ومن شأن وضع خطط ملموسة ، بل والاهم من ذلك الخبرات الفعلية المكتسبة بشأن كيفية تنفيذ التحويل إذا أتيحت له فرصة سياسية ، زيادة مصداقية التحويل والعمل على اقناع متخذي القرارات والمواطنين على السواء بالفائدة العملية المرجوة من تخفيض الاسلحة .

١٣٢ - وبوسع أي دولة أن تتخذ تدابير من جانب واحد لتقليص العبء العسكري ، والبدء من ثم في تنفيذ عملية التحويل . بيد أنه ينبغي من الناحية السياسية العالمية الحقيقية أن تبدأ الدول الكبرى نزع السلاح على أساس اتفاقات متبادلة يمكن التحقق منها لتخفيض الاسلحة وإزالة قدرات عسكرية معينة . ولن يؤدي إحراز التقدم في هذا السياق إلى التحويل من اقتصاد عسكري إلى اقتصاد مدني في تلك الدول فحسب ، بل سيمكّن أيضا الدول المتوسطة والصغيرة من البدء في تخفيض قدراتها العسكرية وتحويلها أيضا . وهكذا استندت خطة للتحويل وضعت للسويد ، على سبيل المثال ، إلى شرط مسبق يقضي بأن مفاوضات نزع السلاح على الصعيد الدولي ستؤتي ثمارها تدريجيا على مدى ٢٥ سنة . وسيكون بوسع السويد ، في تلك الظروف ، أن تخفض حجم مواردها المكرسة

للدفاع دون أن يتعرض أمنها للخطر[١٣٥] . وتتسم أي فرضية بشأن الفترة الزمنية اللازمة لكي يصبح التحويل خيارا سياسيا عمليا ، بطبيعة الحال ، بأنها فرضية مؤقتة . ويدل التقدم الحالي في الحوار بين الشرق والغرب في مجال الحد من الاسلحة على أنه قد يلزم وضع استراتيجيات التحويل في مرحلة مبكرة من ذلك الإطار الزمني . ولا يمكن في بعض الحالات أن يحدث الاثر الإيجابي لخفض النفقات العسكرية مفعوله إلا في الاجلين المتوسط أو الطويل . وقد بدأت الخطط الوطنية والمحلية لاستحداث استخدامات بديلة للموارد الطبيعية والتقنية والبشرية التي يستوعبها سباق التسلح تصبح جزءا لا يتجزأ من الآمال المعقودة على التقدم نحو عالم أقل تسلحا وأكثر سلما .

١٣٣ - ولكي يكون تخطيط التحويل فعالا ، ينبغي أن يكون على جانب كاف من التحديد ، أي أن يتناول الصناعات والشركات المنفردة ذات الصلة . وتؤثر ما تنفرد به من خصائص مثل الاعتماد على المبيعات العسكرية ، تأثيرا هاما على طبيعة عملية التحويل وجدواها . وإلى جانب التخطيط الوطني تكون قدرة واستعداد إدارة الشركات والزعامات النقابية على المجازفة والمخاطرة بتخطيط التحويل في البلدان ذات الاقتصاد السوقي من العوامل الهامة لتنفيذه بنجاح . ويفترض هذا ، مع ذلك ، المثابرة طوال سنوات عديدة تلزم لنضوج مشاريع التكنولوجيا وخطط الانتاج واستراتيجيات التسويق الجديدة[١٣٦] . وقد أشار الدارسون من البلدان الاشتراكية في مناسبات عديدة إلى أن تنفيذ التحويل يكون أسهل في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، حيث تتوفر بالفعل الادوات اللازمة لتنفيذ خطط التحويل . بيد أنهم لم ينفوا أنه بوسع البلدان ذات الاقتصاد السوقي تحويل اقتصاداتها العسكرية للاغراض المدنية . ويُقال إن التحويل يسهل تنفيذه إذا ما تم على خطوات ، إذ يتيح فسحة من الوقت لوضع الخطط والتعلم[١٣٧] .

١٣٤ - وقد اكتسبت الولايات المتحدة والبلدان الاخرى ذات الاقتصاد السوقي خبرات في تحويل قواعد عسكرية ومصانع منفردة للاغراض المدنية في إطار عملية إعادة توجيه الموارد[١٣٨] . وإذا كان تحويل القواعد العسكرية يعتبر مسؤولية حكومية ، فينظر إلى تحويل الصناعة العسكرية عادة في البلدان ذات الاقتصاد السوقي في إطار أنه عملية تلقائية تقريبا لإعادة تشكيل هيكل الاقتصاد وتحديثه ، وتنطوي على استحداث منتجات جديدة وتطوير عمليات إنتاج جديدة ونشر منتجات وعمليات أخرى . ولهذا تناط مسؤولية التحويل بصورة عامة بالصناعة لا بالسلطات الوطنية أو المحلية . بيد أن الوضع يصبح مختلفا إذا ارتبط التحويل بتخفيض الاسلحة تخفيضا كبيرا . وفي تلك الحالة ليس من المتوقع أن تتمكن الصناعات والشركات العسكرية المعنية من حل مشاكل

التحويل بمفردها . ويستدل من الخبرات التي اكتسبتها شركات الطيران في تنويع أنشطتها لكي تشمل خطوط الانتاج المدني ، على أن حل هذه المشاكل ليس سهلا دائما . ولهذه الاسباب وغيرها ، يلزم وضع سياسة عامة للتحويل ، تشمل تدابير مثل الإعفاء من الضرائب ، وإعادة تدريب العمال ، ودعم الاستثمار(١٣٩) . ويتاح تطبيق هذه السياسة لانه يمكن استخدام الموارد المالية المكرسة للاغراض العسكرية في الوقت الحاضر لتعزيز الاقتصاد المدني .

١٣٥ - وتدل دراسات الاقتصاد الكلي ، التي تتناول مشاكل التكيف التي تُصادف أثناء عملية التحويل ، على أن عدد هذه المشاكل يكون ، كقاعدة عامة ، محدودا في البلدان الاصغر حجما والاقل تسلحا . ويكفي برنامج بسيط نسبيا من التدابير المضادة على الصعيد الوطني ، للتعويض عن فقد أية وظائف أو انخفاض الناتج الوطني . ويتضح ذلك من عدة دراسات تناولت بلدانا منفردة . وخلصت الدراسة التي أجريت في النرويج مثلا إلى أن تخفيض النفقات العسكرية بنسبة ١٥ في المائة دون اتخاذ تدابير مضادة سوف يسبب خسارة نسبتها ٠,٨ في المائة من العمالة الكلية ، وخسارة نسبتها ٥,٦ في المائة في حالة نزع السلاح الكامل . وقد تواجه الشركات والمجتمعات المحلية التي تعتمد على العقود والعمالة العسكرية اعتمادا كبيرا مشاكل تكيف خطيرة ، غير أنه من غير الممكن تخفيف حدة هذه المشاكل عن طريق الإجراءات المضادة الداخلية . وفي السويد ، سيستلزم تخفيض ميزانية الدفاع بصورة تدريجية بمعدل النصف في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٥ ، الاستغناء عن خدمات ١ ٤٣٠ موظفا من صناعات الدفاع والقوات العسكرية سنويا . وتعني الحاجة إلى إعادة التوظيف أن أقل من واحد في المائة من مجموع القوى العاملة السويدية سوف يتأثر طوال فترة الـ ٢٥ عاما . ومن الممكن معالجة هذه المشكلة ، رغم أنه سيلزم اتخاذ تدابير لإعادة التدريب وغيرها من التدابير الخاصة لمرافق الانتاج شديدة التخصص في مجال السلع العسكرية(١٤٠) . وتشير الحسابات التي أجريت فيما يتعلق ببلدان أخرى على ما يبدو إلى أنه سيتسنى تنفيذ التحويل بصورة عامة شريطة أن تتيح الظروف الدولية تنفيذه .

١٣٦ - وقد دُرج على أن يشكل تحويل القوى العاملة أحد الاهتمامات الرئيسية في تخطيط التحويل لاهميته الاقتصادية وحساسيته السياسية معا . بيد أن الجوانب التكنولوجية للتحويل ازدادت أهمية في الآونة الاخيرة . ويرجع هذا إلى الدور المحوري المتزايد الذي يؤديه البحث والتطوير والتكنولوجيا في التنافس الاقتصادي بين الشركات والامم . وتعتبر المشاريع التكنولوجية العسكرية الضخمة من بين أدوات القوة التنافسية والمكانة ولهذا لا يقتصر على تعليم موظفي البحث والتطوير معارف ومهارات

جديدة ، بل تجاوز ذلك لكي يشمل أيضا تطبيق هذه المهارات عمليا في ميادين جديدة[١٤١] . وبعبارة أخرى ، فإن عملية التحويل ترتبط بشكل متزايد بسياسات التكنولوجيا التي تتبعها البلدان والشركات التي يتعين عليها أن تضع مشاريع مدنية تنافسية بديلة .

١٣٧ - ونظرا لأن الانتاج العسكري كشف الاستخدام للتكنولوجيا ، يمكن أن تظهر مشاكل خاصة لدى تحويل المهندسين والقوى العاملة الماهرة الاخرى للعمل في الصناعات المدنية . وينبغي ألا يغيب عن الاذهان مع ذلك أنه في ميادين التكنولوجيا الجديدة - مثل الصناعات الالكترونية ، وصناعات البصريات ، والصناعات الفضائية ، ينبغي ألا يشكل تحويل القوى العاملة الماهرة عقبة كأداء . وتتضاءل أهمية المصاعب المؤقتة التي تعترض عملية التحويل بالقياس إلى المنافع المحتملة التي تتأتى من الاستخدامات البديلة للموارد ، التي كانت تستهلك في الماضي للأغراض العسكرية . وقد تشمل هذه الاستخدامات البديلة المشاريع واسعة النطاق لاستحداث مصادر جديدة للطاقة ، وتحسين النقل ، وإعادة تشييد المدن المتداعية فضلا عن المشاريع المرتبطة مباشرة بالتعليم والصحة والرفاه . وقد يتم تنفيذ هذه المشاريع أيضا بواسطة الشركات عبر الوطنية ، مما يتيح لها الاسهام في تعزيز المصالح المتبادلة والتفاهم الدولي .

* * *

١٣٨ - من الواضح في ضوء التحليل السابق أن لنزع السلاح نتائج اقتصادية واجتماعية ايجابية لانه يفرج عن موارد إضافية تستخدم في الاغراض المدنية . ومهما كانت المساهمة الاقتصادية الإيجابية التي يوفرها الإنفاق العسكري على المدى القصير ، فإن فوائده أقل من فوائد معظم أنواع الإنفاق غير العسكري . أما كون سباق التسلح يستوعب نسبة عالية جدا من الموارد ويعرقل التجارة الدولية ، والتعاون ، وبناء الثقة في هذا العالم الذي يرزح فيه ثلثا الجنس البشري تحت وطأة مشاكل التخلف الواضح فقد اعترفت به ندوات دولية عديدة من بينها المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية المعقود عام ١٩٨٧ . إلا أن آثار تلك الصلة معقدة وتتباين من بلد إلى آخر ومن وقت إلى آخر ، وتعتمد على عدة عوامل ، منها العوامل الإرشادية ، مثل تلبية الحد الادنى من احتياجات الامن ، وحجم الاستثمارات ، ومعدلات النمو وإشباع الاحتياجات الاساسية . وقد خلصت الدراسة التي أجريت للنفقات العسكرية من حيث القدرات العسكرية وتكلفة الفرص الضائعة إلى أن استخدام معيار الناتج القومي الإجمالي والتركيز على تكلفة الفرص الضائعة الحدية في الميزانية يوفران بصورة عامة

أفضل أداة قياسية لتقييم الآثار السياسية - العسكرية للانفاق العسكري وتكاليف فرصه الضائعة على حد سواء .

١٣٩ - ومع وضع هذا في الاعتبار ، تظهر دراسة توزيع الميزانيات الحكومية في عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٤ أن المخصصات العسكرية زادت بصورة نسبية في البلدان الصناعية ، ونقصت بصورة نسبية في البلدان النامية . وبإلقاء نظرة على المخصصات الأخرى ، يتضح أنه بالإمكان إجراء مبادلة لصالح الفائدة الاجتماعية ، في البلدان الصناعية على الاقل ، إلا أن تخفيض المخصصات العسكرية في البلدان النامية لا يستتبع بصورة آلية زيادة مخصصات الرفاه الاجتماعي ، على الاقل في هذا العصر الذي يسود فيه التدهور الاقتصادي ، وتتصدى فيه هذه البلدان لعدد كبير من المشاكل الملحة . وتؤيد البحوث الأخرى النتائج القائلة بأن للنفقات العسكرية آثارا سلبية على إشباع الاحتياجات الاساسية ، وأن التدهور الاقتصادي يتطلب بصورة عامة تخفيض النفقات العسكرية والمدنية على حد سواء .

١٤٠ - وتتوفر في معظم البلدان ، سواء كانت ذات اقتصاد مخطط مركزيا أو ذات اقتصاد سوقي ، إمكانية لإجراء تبادل بين النفقات العسكرية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية . أما بالنسبة إلى أثر النفقات العسكرية في تكاليف الفرص الضائعة ، فإن النفقات العسكرية تنشط الطلب والعمالة في البداية ، لكنها تزاحم الاستثمارات الإنتاجية وتؤثر تاثيرا سلبيا على النمو فيما بعد . وللاستثمار أهمية رئيسية ، لذا يمكن أن يفترض وجود علاقة سببية بين ارتفاع النفقات العسكرية وانخفاض الاستثمار ، لأن الأول يقلل رؤوس الأموال المتاحة للاستثمار . وفضلا عن ذلك ، يستوعب الإنتاج الحربي موارد كان بالإمكان أن تكرس لولا ذلك لتعزيز النمو الاقتصادي الموجه لأغراض التصدير . وفي البلدان النامية ، تدل التجارب على أن هذه الآثار تكون أشد وطأة وتزداد حدة بصورة تدريجية في البلدان الاقل تقدما وفي أقل البلدان نموا .

١٤١ - وقد تبين أيضا أن العمالة العسكرية لا توفر حلا فعالا للبطالة . وعلى الرغم من ضرورة أخذ بعض العوامل المعقدة في الاعتبار في هذا المجال ، فقد تم الوصول إلى بعض النتائج العامة على النحو التالي : أن المقاولين العسكريين يوسعون نطاق سيطرتهم على المتعاقدين من الباطن ؛ وأن نطاق العمالة المرتبطة بالمجال العسكري ينتشر في إطار الشركات عبر الوطنية ؛ وأن الإنفاق العسكري ينحو إلى أن يكون أقل فعالية في تخفيض البطالة من الانفاق العام في القطاعات الاكثر اعتمادا على كثافة الأيدي العاملة ؛ وأن المؤسسات العسكرية تستخدم ، بصورة عامة ، عددا من الموظفين

أقل مما تستخدمه المؤسسات المدنية لكل وحدة من الاموال المستثمرة . وفي بعض الاحيان ، يحمي الإنتاج العسكري الوظائف في الصناعات الثقيلة التقليدية ، ومن ثم يحول العمالة عن الصناعات الجديدة ، التي تتطلب على أية حال عددا أقل من العمال ، وكذلك عن الانشطة الحكومية المدنية القائمة على أساس كثافة الايدي العاملة والتشاف على الصعيد الدولي ، أو عن الإنتاج غير الحكومي ، وعن صناعات الخدمات .

١٤٢ - أما الصلة بين النفقات العسكرية والتضخم فهي أن الممارسات القائمة على احتكار القلّة والممارسات غير التنافسية في السوق العسكرية تحفز ارتفاع الاسعار الذي يتجاوز طاقة السوق المفتوحة . وكذلك ، فإن التشديد العسكري على الاداء يسهم في رفع الاسعار بمعدل لا يساير معدل التضخم . إلا أن كل زيادة في النفقات العسكرية ، ما لم تقترن بتخفيض مماثل في النفقات الاخرى العامة أو الخاصة ، سوف توجد ضغوطا تصاعدية على الاسعار بوجه عام . وكما سبق ولوحظ ، فإن ارتفاع تكلفة المعدات العسكرية يزيد الحافز على تصدير الاسلحة .

١٤٣ - ومن المسلم به أن التكنولوجيات المدنية المتطورة تنطوي على تطبيقات عسكرية محتملة . بيد أن العديد من التكنولوجيات العسكرية هي وقف على الاغراض العسكرية من حيث استخدامها النهائي . والاستنتاج التقليدي هنا هو أن الآثار الفرعية للبحث والتطوير في المجال العسكري محدودة . غير أنه لا بد من ملاحظة أن هناك عددا متزايدا من التكنولوجيات ذات استعمالات مزدوجة ، وأن التحليلات التي تجرى في هذا المجال يجب أن تأخذ ذلك في الاعتبار . وفي النهاية ، تتلخص المسألة فيما إذا كانت احتياجات الدفاع أو احتياجات التنمية هي التي تملي التطور التكنولوجي . وإن مشاريع البحث الكبيرة التي تجريها الدول الكبرى تساعد الشركات المشتركة فيها ، إلا أن معايير الاداء والسرية التي تطبقها تكون ثانوية في السوق المدنية . وبوجه عام ، فإنه بمجرد أن يضمن الامن الوطني ضمانا كافيا ، سيتم إشباع الاحتياجات البشرية على أفضل وجه بتركيز تمويل البحث والتطوير على الجهود المدنية في كل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

١٤٤ - وعلى الرغم من وجود تباين كبير في الحالات المفردة ، فقد اسهمت البرامج العسكرية ، في السنوات الاخيرة على وجه الخصوص ، إسهاما كبيرا في الإخلال بتوازن التدفقات المالية والمديونية . وقد تعزز هذا الاتجاه بفضل الاحتياجات من الهياكل الاساسية التي يتطلبها انتاج الاسلحة محليا . إلا أن الإفراط في الإنفاق العسكري بأي شكل يضعف أداء التصدير بتقليص الموارد المتاحة للاستثمار الموجه للتصدير . وتزيد

ائتمانات التصدير الممنوحة لتعويض مبيعات الأسلحة من تفاقم الحالة وخاصة في البلدان التي تعتمد على تصدير السلع إلى الأسواق الصعبة أو المتدهورة . ولهذا ، ظهرت ترتيبات مقايضة لرعاية وحدة المصالح السياسية والاقتصادية والتكنولوجية بين الشركاء في التجارة . وكانت مشكلة المديونية العامة الناجمة عن هروب رأس المال نتيجة لهذه المجموعة من الأسباب ، والاختلال الاقتصادي الداخلي شديدة بوجه خاص في أمريكا اللاتينية . وقد اضطرت الحكومات هناك إلى إجراء تخفيضات سريعة في النفقات العامة . وفي الشرق الأوسط الذي يحتل مكان الصدارة بين المناطق المستوردة للأسلحة ، استمر تدفق الأسلحة ، كما أن حرب الخليج يدعمها جزئيا التمويل الخارجي . بيد أن هذا لم يخل من العواقب الاقتصادية ، في خضم هبوط إيرادات النفط .

١٤٥ - وقد أوجدت التكنولوجيا والصناعة العسكرية أوضاعا اجتماعية وسياسية ونفسية جديدة قد تؤدي إلى اتباع سياسات أمنية وطنية من شأنها تقويض الأمن العالمي . وقد أدى ذلك في بعض الحالات إلى الاحتجاج على السياسات المتبعة ، حتى داخل الدول ذاتها . ولهذا تظهر الحاجة إلى إقامة علاقة تعاونية ومعاملة بالمثل وثقة بين دعاة الردع النووي ودعاة الالتزام بالأمن على سبيل المثال . وبوسع الانفتاح في مجال المعلومات أن يساعد على بناء الثقة والتفاهم بين الدعاة لهذه النظريات المتنوعة . وبوسع وسائط الإعلام الجماهيرية على الصعيدين الوطني والدولي والاختلاط بين الأوساط العسكرية والمدنية أن يسهما بدور في التغلب على الاحتياجات والمصادمات بين الحكومات والجمهور وعناصر مختلفة من الجمهور مثل الأجيال القديمة والشباب .

١٤٦ - ويمكن تخصيص الموارد بشكل أجدى وأنفع بواسطة عملية التحويل من إنتاج السلع والخدمات العسكرية إلى إنتاج السلع والخدمات المدنية . ومن شأن هذا في حد ذاته ، إذا تم تنفيذه خلال فترة طويلة من الزمن وبصورة جيدة التخطيط ، وبتعاون الحكومات والصناعات على الصعيدين المحلي والوطني وعلى الصعيد العالمي أيضا ، خلال عملية لنزع السلاح ، ألا يوجد بطالة لا سبب لها ، أو صعوبات أخرى تتعلق بالقوى العاملة .

الفصل الرابع

الآثار الدولية المترتبة على سباق التسلح

١٤٧ - تناولت الفصول السابقة من هذه الدراسة مشاكل الأثر الناجم عن موجة تصاعد سباق التسلح الجديدة وما يترتب على الانفاق العسكري من آثار في مجتمع أكثر تعقدا

مما كان عليه منذ خمس سنوات . ويركز هذا الفصل على آثار سباق التسلح في العلاقات الدولية وفي الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية في هذا العالم المترابط . ولسباق التسلح أثر أكيد في العلاقات بين الدول ، وهو يتأثر باعتبارات عسكرية واستراتيجية . كما يؤثر سباق التسلح في الحالة الاقتصادية الدولية المتميزة بعدم استقرار مالي ونقدي وتجاري ، ويزيد من شدة المشاكل العالمية التي لم تستطع الافلات من نطاق تأثيرها السلبي سوى قلة من البلدان .

١٤٨ - وقد حدد نظام الأمن الجماعي والمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة اطار الأمن الدولي . ولا يمكن اقامة سلم حقيقي دائم الا بالتنفيذ الفعّال لنظام الأمن المذكور ، بالتخفيض السريع والكبير للأسلحة والقوات المسلحة ، وكذلك عن طريق عقد اتفاقات دولية تؤدي في النهاية الى نزع سلاح عام وكامل في ظل رقابة دولية فعالة .

١٤٩ - وفي الفترة قيد النظر ، ومع مراعاة التطورات السريعة الحاصلة في العالم ، ولاسيما في المجال العسكري النووي ، وكذلك الحاجة الى صون السلم ، ظهر مفهومان جديدان للأمن الدولي هما :

مفهوم <u>الأمن المشترك</u> ، وهو يقوم على الاعتقاد بأنه لا يمكن تحقيق أمن حقيقي الا استنادا الى التعاون والتنسيق فيما بين جميع الدول ، بما فيها الدول التي تعتبر أعداء . ويمثل الضعف الاقتصادي والاجتماعي والايكولوجي تحديا يستوجب اتباع نهج جديدة شاملة ازاء مشاكل الأمن الوطني والدولي . وقد طورت هذه الفكرة ، التي تدخل عناصر جديدة في مفهوم الأمن ، كل من الهيئة المستقلة المعنية بنزع السلاح وقضايا الأمن (لجنة بالم) ، واللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند) . وتشجع كلا اللجنتين فكرة الأمن المشترك التي تتضمن مد نطاق الأمن الوطني والدولي ليشمل المجالات غير العسكرية .

مفهوم النظام الشامل <u>للسلم والأمن الدوليين</u> وهو يتطلب جهودا مشتركة من قبل جميع المشتركين في العلاقات الدولية دون استثناء في المجالات الحاسمة الأساسية بالنسبة للأمن الدولي والمترابطة ، المتمثلة في نزع السلاح وتسوية الأزمات والمنازعات بالوسائل السلمية والتنمية والتعاون في المجال الاقتصادي وصون البيئة وتعزيز وحماية حقوق الانسان (١٤٣) .

١٥٠ - ويؤثر الانفاق العسكري للقوتين العظميين في سير الاقتصاد العالمي . وقد أبرزت التقارير السابقة من هذه السلسلة كيفية اسهام سباق التسلح في التمييز الاقتصادي ، وإعاقتة تبادل السلع الاساسية والتكنولوجيا وتدفقات رؤوس الاموال والخدمات تبادلا مرنا وينطبق هذا بصورة خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيات والمواد الاستراتيجية الحاسمة المستخدمة في الصناعات العسكرية . وليس من النادر أن يحظر الاتجار بهذه التكنولوجيات أو المواد خوفا من أن يستفيد العدو عسكريا من الحصول عليها (١٤٣) . ويقترن التنافس العسكري بالتالي بجهود سياسية من أجل مراقبة الصفقات الاقتصادية التي قد تكون لها استخدامات عسكرية . وبعبارة أخرى ، يميل سباق التسلح الى توليد منازعات سياسية واقتصادية على حد سواء ، مما يزيد من حدوث توترات في العلاقات الدولية ، واحتكاكات في سير الاقتصاد العالمي .

١٥١ - ويؤثر الانفاق العسكري ، في جملة أمور أخرى ، في مدى الاستثمار الرأسمالي وفي طبيعة الابتكارات التكنولوجية . ويؤثر الانفاق العسكري أيضا في توازن التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الاموال ، وفي التضخم العالمي ، وفي مديونية الدول . ويؤثر في تدفق الموارد الى الخارج من البلدان المشتركة في سباق التسلح ، على الرغم من أنه يصعب تحديد أثر هذا الانفاق في ميزان المدفوعات تحديدا دقيقا وبعبارة أخرى ، يمكن للانفاق العسكري أن يولد أوجه عدم توازن وتقلبات اختناقات في الاقتصاد العالمي ، وبذا يزعزع استقراره . ويمكن افتراض أن يكون لدى كل بلد مشترك في سباق التسلح توازن أفضل في تدفق موارده الى الخارج ، لو امتنع ذلك البلد عن القيام بانفاق عسكري كبير (١٤٤) . وتحويل الصناعات العسكرية الى الانتاج المدني نتيجة لذلك كفيل بأن يولد لا آثارا وطنية فحسب بل آثارا دولية أيضا .

١٥٢ - وتوجد في الاقتصاد العالمي امكانية للاستعاضة عن رصد الاموال للاغراض العسكرية بتحويل هذه الاموال لصالح الجهود الانمائية في البلدان النامية . وعلى الرغم من أنه قد لا يتيسر دائما ، في الوقت الحالي ، تحويل الموارد التي يفرج عنها نزع السلاح الى أغراض التنمية مباشرة ، فإنه توجد صلة ، على الصعيد الوطني ، بين هذين الوجهين من أوجه الانفاق . ويرجع السبب في ذلك الى أن نزع السلاح من شأنه أن يوسع من مجموعة الموارد الوطنية التي يمكن لمتخذي القرارات الاختيار منها لتحويل الاموال الى المشاريع الانمائية . وعلاوة على ذلك ، فإن نزع السلاح من شأنه أن يحسّن الجو السياسي ، وأن يوفر بالتالي أساسا أفضل للتعاون الدولي . وتتضح ضرورة النظر بجدية في فوائد نزع السلاح من ركود التدفقات الرأسمالية الثنائية والمتعددة الاطراف الى البلدان النامية منذ أواخر السبعينات ، مثلما يتبين من الشكل الثاني .

١٥٣ - والواقع أن تدفقات المعونة الانمائية الرسمية تخضع في الغالب لاعتبارات الروابط السياسية والعسكرية بين البلدان المانحة والبلدان المستفيدة . والاعتبارات العسكرية والاستراتيجية بالنسبة لبعض البلدان المانحة هي دافع هام لتقديم المعونة الانمائية . وبنتيجة ذلك ، لا تعطي هذه البلدان أولوية للحاجات الانمائية الماسة لدى البلدان المستفيدة . ومن المهم ذكر أن العديد من البلدان النامية ليست لديها سوى فرص ضئيلة للوصول الى أسواق النقد ورأس المال الدولية وأنها لا تستطيع في غالب الاحيان أن تستجلب استثمارات مباشرة من الشركات عبر الوطنية . ويتردد المستثمرون من القطاع الخاص في توظيف رؤوس أموالهم في مناطق توجد فيها توترات سياسية وعسكرية . وفضلا عن ذلك ، وعلى وجه العموم ، يتدفق رأس المال الخاص أو استثمارات الشركات التي تمتلكها الدولة بالدرجة الأولى الى تلك البلدان التي تتمتع بالتأييد السياسي من جانب البلدان المانحة . لذلك فإن الاعتبارات العسكرية والاستراتيجية تؤدي الى تشويه في حرية تدفق رأس المال الخاص ونقل التكنولوجيا : ويشكل هذا الامر ضررا بالغا بالنسبة للبلدان النامية .

١٥٤ - إن الموارد التي يفرج عنها نزع السلاح ستكون لها استعمالات عاجلة في إطار الجهود المبذولة لاستئصال الجوع والفقر ، ومحو الامية ، وحماية الاطفال من الاخطار المضاعفة للعنف المادي والتخلف . وقد ظهر ادراك على نطاق عالمي بأن سباق التسلح ينازع التنمية على موارد محدودة . ولا يؤثر هذا بصورة خاصة فقط على تلبية الحاجات الاجتماعية الماسة على الصعيد القومي ؛ بل يؤثر كذلك على توافر وسائل تلبية هذه الحاجات من خلال التدابير الدولية . وتقدم دراسة جرت مؤخرا معلومات مذهلة في هذا الصدد ؛ فالنفقات العسكرية العالمية تعادل الدخل الكلي لـ ٢,٦ من بلايين الاشخاص في البلدان الـ ٤٤ الاقل نموا (١٤٥) . ويمكن إعطاء مزيد من الايضاح لهذه الظاهرة بمقارنة المخصصات الاجتماعية الدولية للتعليم والصحة والاسكان والتغذية وما الى ذلك ، بالنفقات العسكرية . فمثلا ، تقدر منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بأن تحصين الاطفال في جميع أنحاء العالم ضد ستة أمراض لن يتطلب سوى ٢٠٠ مليون دولار في السنة ، أي مقدار ما ينفقه العالم اليوم للاغراض العسكرية في ثلاث ساعات . وفي أربع ساعات ينفق العالم على الاغراض العسكرية ، بمقدار الميزانية الحالية لمنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لمدة سنتين - ٥٠٠ مليون دولار (١٤٦) . ونتيجة لانتشار العنف الدولي والتخلف ، أصبحت مشكلة اللاجئين حادة بصورة متزايدة . وقد قدر أن عدد اللاجئين كان في عام ١٩٨٦ نحو ١٢ مليون لاجئ (١٤٥) . كما تسبب المنازعات المسلحة ، التي يذكيها سباق التسلح ، معاناة شاملة وتشريدا للناس ، والاطفال نسبة عالية منهم .

الشكل الثاني - الايرادات الصافية من التدفقات الرسمية حسب المصدر ١٩٧٠-١٩٨٣

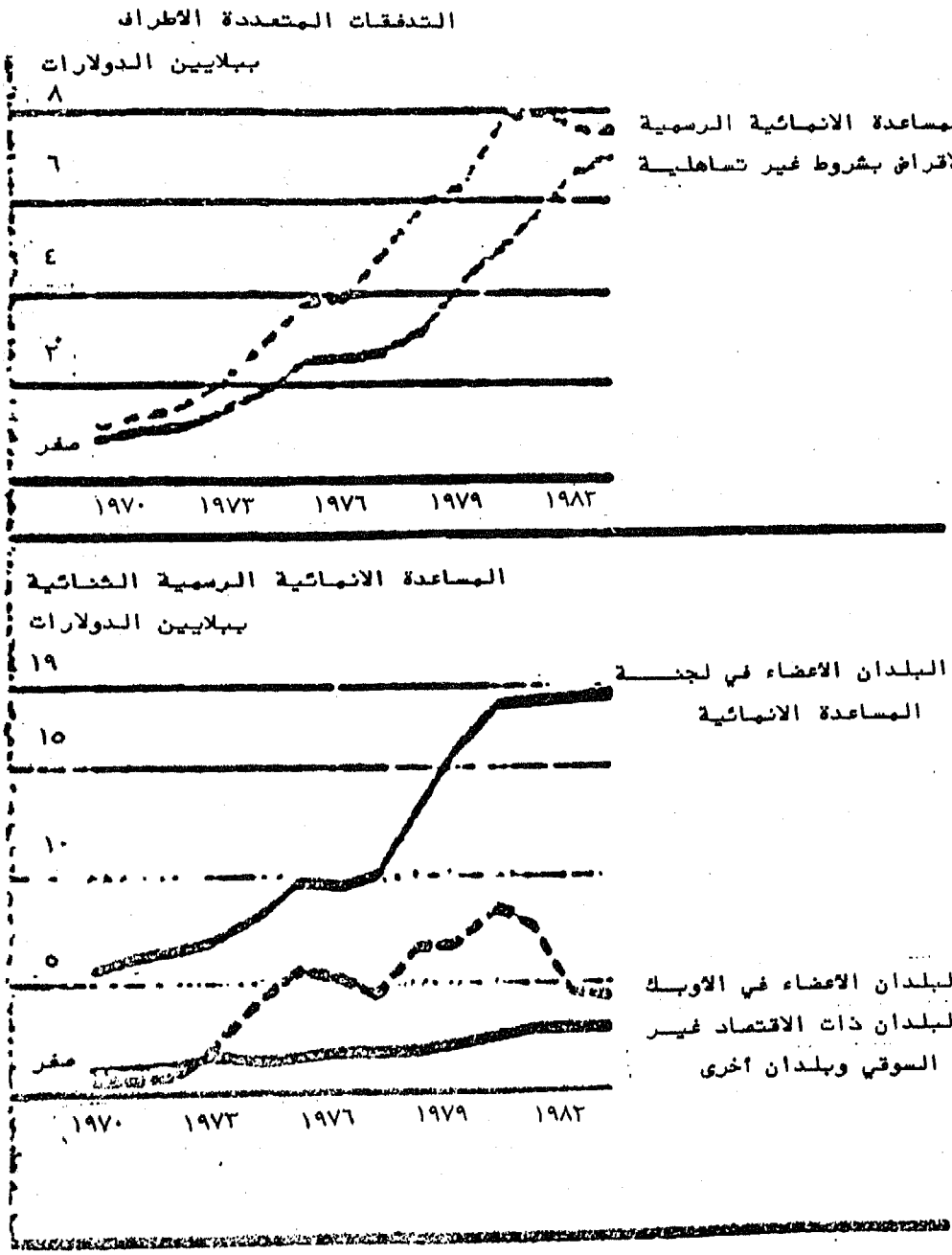

المصدر : تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٨٥ (واشنطن العاصمة ، البنك الدولي ، ١٩٨٥) ، الصفحة ٩٧ من النص الانكليزي .

١٥٥ - إن التحليل في هذا التقرير يبين باسهاب أن الانفاق العسكري يسهم في تفتيت هيكل الانتاج القومي وإضعاف الاحتمالات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية . وللانفاق العسكري آثار ضارة بصورة خاصة بمعدل تحسن الانتاجية ، فينقص بذلك القدرة التنافسية لبلد من البلدان في الاقتصاد الدولي . وحالات تدهور كفاءة البلدان الاقتصادية لا ترجع بالطبع الى الانتاج العسكري فقط ، لكنه عامل واضح من العوامل المسببة لحالات التدهور هذه (١٤٧) . ورغم أن أثر النفقات العسكرية في الأداء الاقتصادي الشامل يتفاوت من بلد الى بلد ، يبدو أن النتيجة السلبية النهائية متماثلة في جميع هذه الحالات (١٤٨) . وهكذا فإن للمستويات العالية من الانفاق العسكري آثارا في الحصص الاقتصادية بين الدول في الاقتصاد العالمي ؛ وفي العادة تتحمل البلدان الغارقة في سباق التسلح أكثر من غيرها أشد العواقب الاقتصادية سوءا . وقد يعني هذا أيضا أن النفقات العسكرية الشاملة الحالية تؤدي ، من جراء آثارها الاقتصادية السلبية ، الى إضعاف قدرة بلد من البلدان على الاستثمار في الأمن العسكري في المستقبل .

١٥٦ - ويلمح هذا التحليل أيضا الى الآثار السياسية للانفاق العسكري الشديد من خلال عواقبه الاقتصادية . فباضعاف القدرات الاقتصادية الأساسية وكامل الديناميكية الكامنة لدى الدول ، يغلب أن يسهم هذا الانفاق في انحدارها كقوة دولية . وبعبارة أخرى ، قد يكون الانفاق العسكري سيفا ذا حدين ؛ ففي الأجل القصير ، قد يزيد من القوة العسكرية لدولة ما ، لكن له في الأجل الطويل آثار ضارة ، لأن الاستثمار والابتكار في القطاعات المدنية من الاقتصاد تتجه بالتدريج نحو النضوب . وفي الحقيقة ، توحي الأدلة التاريخية بأن المبالغة في تخصيص الموارد القومية للانفاق العسكري يأتي بنتائج عكسية من الناحية الاقتصادية . وبنتيجة ذلك ، تؤدي سياسة الامتداد القومي ، جنبا الى جنب مع حاجات الجهاز العسكري والاداري ، الى ايجاد ركود اقتصادي . وهذا يؤدي بدوره الى هبوط في القوة الاقتصادية الدولية النسبية ، ثم الى إضعاف القدرات السياسية والعسكرية النسبية أيضا (١٤٩) .

١٥٧ - وبالاضافة الى تحديد شكل توزع القوة فيما بين الدول ، يتشابك الانفاق العسكري الواسع مع العلاقات السياسية فيما بينها . وسباق التسلح يعني استعمال القوة والتهديد باستعمالها ، وبالتالي يضعف أحد المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة . وسباق التسلح كذلك يسهم في التوترات والشكوك ؛ فهو يخلق في مختلف أشكاله صورا دائمة للعدو ومعضلات أمنية يصعب استئصالها . وهكذا يولد سباق التسلح خوفا وانعدام أمن على السواء مما يتعارض مع أية آثار قد يحملها لتعزيز الأمن . ويقدم التقرير السابق دليلا حيا جدا على الطريقة التي تسهم بها عملية تعزيز القوة

العسكرية في تدهور الجو السياسي الدولي . وفي نهاية الأمر ، يمكن أن يؤدي تصعيد سباق التسلح الى منازعات عسكرية علنية ويحمل معه إمكانية استعمال الاسلحة النووية(١٥٠) .

١٥٨ - إن الجهود العسكرية للدول وللتحالفات العسكرية مصممة لتحقيق السلامة الاساسية ضد التهديدات الخارجية ، وبتلك الطريقة يقصد منها الاسهام في الامن القومي . ومن جهة أخرى ، لا تؤدي مثل هذه الجهود بالضرورة الى النتائج المنشودة لأنها تميل الى إثارة تدابير كمية ونوعية مضادة ذات طبيعة عسكرية من جانب الخصوم المحتملين . وقد تشتمل مثل هذه التدابير المضادة على حيازة للاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، مما يزيد من تفاقم مختلف مشاكل الامن القومي . واذا كان هناك من درس يستخلص من التاريخ منذ الحرب العالمية الثانية ، فهو العجز الواضح للجهود العسكرية المبذولة من طرف واحد ولاسلحة التدمير الشامل عن كفالة الامن على أساس قابل للبقاء وطويل الاجل . ومع ذلك ، فالاعتماد في الامن القومي على قرارات الدول الإخرى وتدابيرها ، ولاسيما قرارات الدول العسكرية الرئيسية ، هو حقيقة سياسية من حقائق الحياة اليوم . وهذا هو السبب في أنه لا يمكن ، في أي تحليل واقعي ، حفظ الامن الا بتعاون دولي وإقليمي صادق يدخل فيه الخصوم العسكريون المحتملون .

١٥٩ - وتتطلب ضرورة الامن الدولي على السواء حسما أكثر فعالية للمنازعات الدولية بالطرق السلمية والحد من الاسلحة النووية والتقليدية وتخفيضها بشكل يمكن التحقق منه ، كما تتطلب تنفيذ تدابير نزع السلاح . وللامم المتحدة دور خاص ، الى جانب مختلف المنظمات الإقليمية ، في المساعدة على تسوية المنازعات بالطرق السلمية . ويمكن أن يعزز هذا الدور ، وينبغي أن يعزز ، باتباع نظام دولي أكثر انصافا بالسلم والانصاف . وهذا يتطلب تعزيز قدرة الامم المتحدة على صيانة السلم وصنع السلم ، وفي الوقت ذاته ، اعادة تشكيل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف مناطق الازمات التي تمزقها المنازعات العسكرية . ومن شأن تعزيز ترتيبات الامن الإقليمي القائمة وانشاء ترتيبات جديدة أن يعزز الامن أيضا وبذلك يعزز ، بدون شك ، كلا من التعاون الاقتصادي والتنمية . وفي الاجل الطويل ، لا يمكن تصور أي من هذين الامرين بدون استقرار سياسي وعسكري يتحقق بالتوصل الى تسوية فعالة للمنازعات الدولية ، وتنفيذ اتفاقات الحد من الاسلحة على نحو يمكن التحقق منه ، وتخفيف التوترات الإقليمية .

١٦٠ - ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا مثال على مشروع أمن إقليمي لا يتناول مسائل سياسية وعسكرية فحسب بل يتناول أيضا مسائل اقتصادية وبيئية وانسانية . ويجري بالتدريج ايجاد مبادرات مماثلة في الظروف الخاصة للمناطق منفردة بغية وضع الخطوط العامة لاستراتيجيات الامن وإعطاء قوة دافعة لنظم الامن الإقليمي (١٥١) . ولا يمكن إلا نادرا تعزيز الامن الإقليمي بدون اسهام الدول العسكرية الكبرى . فإسهامها في العادة ضروري لكنه ليس شرطا كافيا لحسم مشاكل الامن الإقليمي . وهذا هو السبب في أن التعاون بين الدول الكبرى واتفاقها بشأن الحد من الاسلحة وتخفيضها مهمان لا لعلاقاتها المتبادلة فحسب ، بل كذلك للامن الدولي بصورة عامة . فابعاد الامن المحلية والإقليمية والدولية مترابطة في غالب الاحيان .

١٦١ - وقد كانت القدرات الدفاعية الوطنية وما زالت العامل الرئيسي في حماية بلد ما ضد التهديدات الخارجية . لكن من مصلحة كل دولة ألا تحاول تحقيق أمنها على حساب الدول الاخرى . ذلك أن تجاوز تعزيز القوة العسكرية حدا معينا لن يعزز الامن ولن يؤدي الى منافع اقتصادية ؛ بل قد تكون آثاره في الواقع عكس ذلك تماما . والقدرات العسكرية ليست نسبيا ذات كفاءة لحماية الدولة من الضغط الاقتصادي مثلا . وتسوية المنازعات عن طريق الوكالات العالمية والإقليمية ومن خلال اتفاقات الحد من الاسلحة هو أكثر الطرق فعالية للوقوف في وجه التهديدات العسكرية المباشرة للامن . كما يمكن أن تؤدي هذه الصكوك ، عندما تكون ناجحة ، الى فوائد اقتصادية ملموسة بتخفيض تكاليف الانفاق الدفاعي وفي نهاية المطاف بتخفيض تكاليف الحرب . وبالطبع ، قد يكون التحقق من اتفاقات الحد من الاسلحة بالوسائل الوطنية أو الدولية مكلفا . لكن هذه التكاليف ستكون صغيرة بالمقارنة مع العبء الاقتصادي الذي سيفرضه الاستمرار المتواصل في سباق التسلح على الانسانية ككل .

١٦٢ - إن الاقتصادات الوطنية تصبح بصورة متزايدة عرضة للضغوط الخارجية . وتهدف الدول عادة الى تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وتجنب حالات الاعتماد غير المتناسق المفرطة في الشدة على السوق العالمية ، لكنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف الا بدرجة محدودة . فضعف الاقتصادات الوطنية ، بسبب المعدل السريع لاصطباغها بالطابع الدولي ولتزايد الاعتماد المتبادل بعضها على بعض ، يمكن تدبير أمره بايجاد صيغ مستقرة ومنصفة للتعاون فيما بينها . وقد يقال أنه يمكن كفالة الإمن الدولي على أفضل وجه في عالم تكون فيه الاقتصادات الوطنية في حالة توازن داخلي وخارجي وحيث لا يخلق التعاون الدولي أنماطا غير متناسقة من حالات الاعتماد وحالات الضعف . وهذا نهج إزاء

التنمية العالمية يكون لجميع الدول بموجبه حق متساو في الاستفادة منها ، وهو أيضا يعزز السلم والإمن الدوليين .

١٦٣ - ومن شأن تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل في العالم وضعف المحيط الحيوي أن يجعلا التحديات للأمن الوطني أكثر تعقيدا . كما يجعلان من الأمور الملحة أكثر فأكثر معالجة هذه التحديات بصورة فعالة . وهذه الحقيقة من حقائق المجتمع الحديث لا تتطلب فقط حلولا جديدة للمشاكل الاقتصادية والايكولوجية في حد ذاتها ، بل تتطلب أيضا سبلا جديدة لتحديد مشكلة الأمن القومي . ولا يمكن في البلدان النامية أو البلدان الصناعية فصل الأمن عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الداخلي والخارجي . وبعبارة أخرى ، فإن جوانب الأمن الاقتصادية والسياسية - العسكرية متداخلة في جميع مجموعات الدول . ولهذا ، يقترح فريق الشخصيات البارزة في ميدان نزع السلاح والتنمية "التأكيد ، على قدم المساواة ، على النتائج الايجابية لنزع السلاح فضلا عن متطلبات الأمن"(١٥٢) . فالتنمية والأمن ليس الواحد منهما بديلا للآخر بل يمكن تحقيق الانسجام بينهما باعتماد منظور سياسي أوسع من ذي قبل(١٥٣) .

١٦٤ - لقد تم بصورة مستفيضة استكشاف العلاقة المعقدة بين نزع السلاح والتنمية والأمن في الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، وذلك كما يلي :

"إن الأمن أولوية غلّابة لدى جميع الأمم . وهو أيضا أساسي لكل من نزع السلاح والتنمية . والأمن لا يتكون من جوانب عسكرية فقط ، بل له أيضا جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وانسانية وجوانب تتعلق بحقوق الانسان وبالبيئة . وتعزيز الأمن يمكن أن يهيئ من ناحية ، ظروفا تفضي الى نزع السلاح ، ويوفر ، من ناحية أخرى ، البيئة والثقة الكفيلتين بمواصلة التنمية بنجاح . كما أن عملية التنمية بتغلبها على الإخطار غير العسكرية التي تهدد الأمن ، وباسهامها في تحقيق نظام دولي أكثر استقرارا وقدرة على الاستمرار ، يمكن أن تعزز الإمن فتشجع بذلك على تخفيض الأسلحة وعلى نزع السلاح . ومن شأن نزع السلاح أن يعزز الأمن بصورة مباشرة وغير مباشرة على السواء . ويمكن لعملية نزع السلاح التي توفر أمنا غير منقوص بمستويات من التسلح تتناقص بصورة مطردة أن تسمح بتكريس موارد اضافية لمواجهة التحديات غير العسكرية للأمن وأن تسفر بذلك عن تعزيز الأمن عموما"(١٥٤) .

* * *

١٦٥ - ويوفر نظام الأمن الجماعي الذي وضعه ميثاق الأمم المتحدة اطار الأمن الدولي . وخلال المناقشة التي جرت مؤخرا ، استحدث مفهوما الأمن المشترك والأمن الشامل استجابة للبيئة الدولية المتزايدة التعقد التي يتعين فيها صيانة الأمن .

١٦٦ - إن لسباق التسلح ، ولاسيما الانفاق العسكري للقوتين العظميين ، آثارا اقتصادية عالمية ، وبوجه خاص على التجارة في تكنولوجيات مواد حساسة معينة كما يؤثر الانفاق العسكري على التضخم والمديونية في العالم ، فيحدث اختلالات في توازن الاقتصاد العالمي ، أو يزيد من هذه الاختلالات . وعلى الرغم من أنه قد لا يتيسر ، دائما ، القيام مباشرة بتخصيص الموارد التي يفرج عنها نزع السلاح ، للمشاريع الانمائية ، فإن تنفيذ عملية لنزع السلاح سيزيد مجموع الموارد التي يمكن أن يختار منها متخذو القرارات . غير إن الاعتبارات السياسية تؤثر ، في كثير من الاحيان ، على تدفق المعونة الانمائية ورؤوس الأموال الخاصة الى البلدان المستفيدة .

١٦٧ - وللانفاق العسكري الضخم آثار سلبية أيضا على تحسين الانتاجية ، مما من شأنه أن يضر اقتصاديا في المستقبل باقتصادات كبار المنفقين . ويمكن أن يؤدي الانفاق العسكري ، بسبب الانخفاض الذي يحدثه في الاستثمار والابتكار ، الى ركود اقتصادي ونقصان نسبي في القوة الاقتصادية ، يصاحبه انخفاض حتى في القوة العسكرية . كما أن الانفاق العسكري يميل الى أن تكون له آثار سلبية على ميزان المدفوعات .

١٦٨ - وقد زاد التفاوت المذهل بين المبالغ المخصصة للمجال العسكري والمبالغ المخصصة لرعاية الفئات الضعيفة من السكان من الوعي العالمي بضرورة اتخاذ التنمية بديلا لسباق التسلح . ومشكلة اللاجئين هي مثال آخر للطريقة التي يساهم بها سباق التسلح ، بصورة غير مباشرة ، في وجود مشكلة اجتماعية سياسية ، ويقلل من امكانيات ايجاد حل لها .

١٦٩ - وعلى الرغم من أن الحاجة الى وجود قدرة دفاعية وطنية لا تزال قائمة ، فإن من مصلحة الجميع الحد منها عن طريق ابرام اتفاقات بين الأطراف المعنية . واذا تجاوزت القدرات العسكرية حدا معينا كان لها آثار أمنية معاكسة للآثار المقصودة ، ولا يمكنها أن تكفل الوقاية بفعالية من الضغوط الاقتصادية . وتعزيز الصكوك الإقليمية واتفاقات الحد من الأسلحة القابلة للتحقق من تنفيذها ، بما ينطوي على فوائد ممكنة كثيرة ، يكلف قليلا جدا بالمقارنة بما يكلفه استمرار سباق التسلح .

١٧٠ - وتشهد الاقتصادات الوطنية معدلا سريعا للتدويل والترابط المتزايد . وهذا الترابط ، الى جانب الضعف العام في المحيط الحيوي ، يتطلب النظر في جوانب جديدة أوسع نطاقا لمشكلة الامن . فالجوانب الاقتصادية والسياسية العسكرية للامن متداخلة بالنسبة لجميع الدول ، ويجب أن يراعى فيها واقع سرعة التأثر الاجتماعي والايكولوجي .

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

١٧١ - يؤدي التحليل السابق الى عدة ملاحظات عامة ، وذلك فضلا عن النتائج المقدمة في كل فصل . وقد استمر سباق التسلح خلال الثمانينات ، وبصفة خاصة في جانبه النوعي ، دون هوادة بل الواقع هو أنه قد ازداد حجمه وتسارعت خطواته . وكان هذا التطور أوضح في حالة الاسلحة النووية ، وهو ما يدعو الى خفضها وإزالتها في النهاية . ويمثل سباق التسلح في مجمله نحو ٦ في المائة من الناتج العالمي وأكثر بكثير في بعض المجالات الحرجة . وقد أدى التطور الجاري للتكنولوجيا الى تحويل البيئة العسكرية والى مجموعة متنوعة من النتائج السياسية والاجتماعية - الاقتصادية . ونظرا لان أعباء سباق التسلح تختلف بصورة كبيرة من بلد الى آخر ومن مجموعة من البلدان الى أخرى ، فان النتائج الاقتصادية والاجتماعية تختلف ولا تقبل أي تعميم مبسط . ومن ناحية أخرى ، فإن لسباق التسلح باعتباره ظاهرة عالمية تأثيرا على أمن وتطور كل دولة على حدة . وقد أصبحت ظاهرة سباق التسلح مترابطة بصورة متزايدة سواء عبر الحدود الوطنية أو عبر فروعها الغنية ، مثل جوانبها العسكرية والسياسية والاقتصادية . وللتوسع النوعي والكمي لسباق التسلح تأثير سلبي على العلاقات الدولية واستقرارها .

١٧٢ - وتبين هذه الدراسة أن للنفقات العسكرية نتائج اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق . وتتضح الآثار الاقتصادية بصورة أشد في البلدان الرئيسية في مجال الإنفاق العسكري ، وبصفة خاصة في تلك المجالات من اقتصاداتها التي يسيطر عليها العلم والتكنولوجيا الحديثان ، وهما عامل رئيسي في سباق التسلح الراهن . وخطورة الآثار السلبية الطويلة الاجل للنفقات العسكرية أكبر من أهمية أي آثار إيجابية في المدى القريب . لذا فإن النفقات العسكرية ، التي تساهم في الركود الاقتصادي والاضطراب الهيكلي تؤثر على المستقبل الاقتصادي والسياسي للبلدان الرئيسية في مجال الانفاق العسكري ، وعلى العلاقات فيما بينها ، التي يشكلها التنافس من أجل الاستحواذ على

التكنولوجيات الحديثة . وفي البلدان النامية أيضا يوجد خيار بين الحاجة العاجلة الى تنشيط التنمية الاقتصادية من ناحية والانفاق العسكري من ناحية أخرى . وتبدو الآثار الاجتماعية والثقافية لسباق التسلح واضحة في كل بلد مشترك في سباق التسلح ، مما يؤثر على تخصيص الموارد والجو السياسي في مجتمعاتها . وأكثر فئة تشعر بالآثار الاجتماعية هي فئة المحرومين التي لم تشبع حاجاتها الاساسية بسبب نقص الموارد التي يمتص بعضها سباق التسلح . وهناك مفاضلة حقيقية بين تخصيص الموارد الوطنية للأغراض العسكرية والقدرة على حل المشاكل الاجتماعية العامة ، ويشدد فريق الخبراء على الحاجة الى النظر في هذه المفاضلة عند اتخاذ القرارات التي تتعلق بالسياسة العامة في هذا الصدد .

١٧٣ - ونظرا لان الاسلحة التقليدية والقوات المسلحة تستهلك معظم النفقات العسكرية في العالم ، فإن مسألة الحد منها وخفضها هي أيضا مسألة تتزايد أهميتها . الى جانب الأولويات الاجتماعية ، يمكن تبرير ضرورة خفض الاسلحة التقليدية باعتبارات أخرى أيضا . فسباق التسلح التقليدي يمتد من الصعيد العالمي الى الصعيدين الاقليمي والمحلي مغذيا التوترات والمنازعات التي تقتل المدنيين والجنود على السواء وتمثل تهديدا لحقوق الانسان .

١٧٤ - والجهود الرامية الى وقف سباق التسلح ، وبصفة خاصة في جوانبه النووية ، علامة على السعي الواسع النطاق الى إيجاد عالم آمن وأنسب للعيش فيه . وقد تأكدت هذه الرغبة في إيجاد عالم تقيد فيه القوة العسكرية بصورة فعالة في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح المعقودة في عام ١٩٧٨ :

"إن إنهاء سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح الحقيقي مهمتان تتسمان بأكبر قدر من الاهمية والإلحاح . وإن مواجهة هذا التحدي التاريخي لهو أمر فيه تحقيق لصالح جميع أمم وشعوب العالم سياسيا واقتصاديا وفيه ضمان لأمنها الحقيقي ولمستقبل يظلله السلم ."(١٥٥)

ولتحقيق هذه الاهداف ، ينبغي للدول وزعمائها السياسيين النظر في اتخاذ اجراءات فعالة لكبح سباق التسلح والبدء في نزع سلاح حقيقي عن طريق اتفاقات ثنائية ومتعددة الاطراف وتدابير وطنية لضبط النفس . وينبغي أن يتضمن أيضا المنظور الطويل الاجل

اجراءات حازمة تهدف الى التوصل عن طريق المفاوضات الى وقف تطبيقات المبتكرات التكنولوجية التي تؤدي الى استمرار سباق التسلح .

١٧٥ - وقد أدى تصاعد سباق التسلح الى ظهور مفاهيم سياسية جديدة سواء فيما بين الجماهير العادية أو فيما بين مقرري السياسات . وهناك تسليم بأن الحرب النووية لا يمكن أن تحقق أي غرض من الأغراض ؛ فلن يكون هناك أي منتصر في حريق نووي هائل . ولذا فإن منع نشوب حرب نووية يحتل أولوية عالية في الجهود الرامية الى ضمان بقاء الانسان . وللاسهام في تحقيق هذا الهدف ، ينبغي للدول أن تسوي منازعاتها بالوسائل السلمية دون غيرها ، وأن تتخذ خطوات على طريق تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة . وقد سهل الادراك الجماهيري المتنامي للفائدة السياسية والعسكرية المتناقصة للأسلحة النووية اتخاذ الخطوات الأولى في هذا الاتجاه . وقد فتحت معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى المعقودة بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المصحوبة باجراءات تحقق فعالة ، طريقا جديدا من أجل اجراء تخفيضات شديدة في الأسلحة النووية الاستراتيجية . وهذا تطور سياسي هام يبشر بتعزيز أمن جميع البلدان خصوصا إذا دُعم بالحد من الأسلحة النووية الأخرى والأسلحة التقليدية وخفضهما .

١٧٦ - وكما أكدت الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية في عام ١٩٨٧ فإن نزع السلاح والتنمية والأمن ظواهر شاملة . ولهذا السبب فان الصلات فيما بينها كثيرا ما تكون معقدة ومن الصعب وصفها بصورة مبسطة . وأصبح من الواضح مع ذلك أنه يتعين وضع مفهوم واسع للأمن . ويشتمل المفهوم الشامل للأمن على قضايا إنمائية كثيرة باعتبارها عناصر ذات صلة بالسلامة من الأخطار التي تهدد بقاء الإنسانية وسلامتها ورفاهيتها . في هذا الصدد تسهم التنمية المنصفة في تحقيق الأمن الوطني والدولي على حد سواء ، ويتعين على نزع السلاح أن يسهم في كل من الأمن والتنمية . وفضلا عن تقديم هذه المساهمة المباشرة ، يمكن لنزع السلاح أيضا أن يسهل إعادة تخصيص الموارد البشرية والوطنية لتمهيد الطريق لمزيد من الجهود الانمائية . ويمكن لهذه التطورات أن تعزز أساس الأمن .

١٧٧ - وتضيف التشوهات في العلاقات الاقتصادية الدولية ، بما في ذلك مشاكل أسعار السلع الاساسية والمديونية ، إلحاحا الى الحاجة الى قيام تعاون بين البلدان المتقدمة النمو والنامية . وينبغي للبلدان الصناعية أن تتحمل مسؤولية أكبر في تشجيع التعاون الانمائي في اطار المساعدة الانمائية الرسمية . وينبغي ، مع التقدم

المحرز في مجال الحد من الاسلحة وتسوية المنازعات ، تحويل الاهتمام السياسي للمجتمع الدولي بصورة أكثر فعالية الى مشاكل التخلف وانعدام الامن والتدهور الايكولوجي . وينبغي أن تكون عملية إعادة تقييم الاولويات هذه مصحوبة بإعادة بناء المؤسسات الدولية المتعددة الاطراف والتعاون على الصعيدين العالمي والاقليمي . ويعتبر الانفاق العسكري المرتفع في بعض البلدان النامية وطلبات الحصول على معونة إنمائية أكبر من الاولويات المتنافسة .

١٧٨ - ويشدد فريق الخبراء على أن تعزيز العمل الدولي من أجل نزع السلاح والتنمية يتطلب زيادة فعالية الامم المتحدة . فالتعاون في التعزيز الشامل للمنظمة لا بد أن يمهد السبيل من أجل تحسين ودعم أداء المنظمات الدولية المتعددة الاطراف بوجه عام . وينبغي أن توجه الجهود المبذولة في هذا المجال نحو زيادة فعاليتها بوصفها مصادر للمعلومات لجميع الدول في دراسة سباق التسلح وفي ميدان الحد من الاسلحة ونزع السلاح ، وكذلك من أجل اجراء تحليل تفصيلي للمعلومات التي تُجمع لهذه الاغراض . وهكذا ينبغي لمجموعة منظمات الامم المتحدة أن تضطلع بدور أكثر فعالية في التوفيق بين آراء ومصالح الدول وفي تشجيع الدول على اعتماد وتنفيذ سياسات إيجابية وعملية ، ويمكن للامم المتحدة أيضا ، الى جانب دورها في مجال النظر في الاتفاقات الدولية للحد من الاسلحة وعقد مفاوضات بشأنها ، أن تعرض الإسهام في الامتثال لها والتحقق من تنفيذها . وان التبكير بتسوية المنازعات ، بوحي من الامم المتحدة ، من شأنه أن يساعد على الحيلولة دون استعمال القوة في العلاقات الدولية ، ومن ثم الحيلولة دون استخدام الموارد من أجل المنازعات المسلحة والاغراض الهدامة ، التي من الواضح أنها تتعارض مع الجهود الانمائية . وإن تسوية المنازعات هذه ، الى جانب تعزيز التعاون فيما بين الدول ، من شأنه أن يقلل من الدافع الى بدء ومواصلة تكديس الاسلحة . ومن ثم ، فإن الاثر الاجمالي للجهود التعاونية التي تبذلها الدول لتحسين التفاهم وحل المنازعات بين الدول وإنهاء الصراعات لن يمثل إسهاما منها في السلم والاستقرار فحسب ، بل ان الدول ستقلل ، نتيجة لذلك ، أيضا استهلاك العسكريين للموارد النادرة ، وتسمح على الاقل بتحويل جزء منها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولا سيما في البلدان النامية . وحتى أثناء عمليات القتال لا يفقد الجانب الانمائي أهميته . ويمكن للوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة وللمنظمات الاقليمية ، مثل منظمة الوحدة الافريقية ، ولبعض المنظمات غير الحكومية ، أن تسهم في عمليات إعادة البناء والتعمير . كما قامت قوات الامم المتحدة لصيانة السلم في بعض الحالات ، علاوة على فصلها بين الاطراف في

نزاع مسلح ، بتقديم ، ويمكنها مواصلة تقديم ، الرعاية الصحية الى الاهالي ، والمساعدة في إعادة بناء المجتمعات المحلية .

١٧٩ - ولدى الامم المتحدة معرفة وخبرات واسعة النطاق في عدد من المجالات التي تواجه فيها مشاكل ، ويمكن الاستفادة من هذه الخبرات بقدر أكبر من الفعالية في دراسة الروابط المعقدة القائمة بين نزع السلاح والتنمية . وبتحديد أكبر يمكن للوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة أن تضطلع بدراسات عملية عن الكيفية التي يمكن بها لنزع السلاح أن يسهم في التنمية في مجال اختصاص كل منها .

١٨٠ - وهناك حاجة متزايدة لتعزيز التعاون الدولي لحماية وضمان مستقبل التراث العام للبشرية ، من المحيطات الى المناطق القطبية والفضاء . فقد أصبحت الحاجة الى الجمع بين متطلبات الامن والتنمية الاقتصادية والتوازن الايكولوجي فيما يتعلق بالتراث العام للبشرية واضحة بصورة متزايدة . ولذا ينبغي للدول أن تتعاون في الجهود الرامية الى تعزيز الامن الدولي والتنمية الاقتصادية والتوازن الايكولوجي .

١٨١ - ولا تزال تنتج عن سباق التسلح آثار اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق سواء في البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية . وبينما ترمي الجهود المبذولة من إجل الحد من الاسلحة النووية والكيميائية والتقليدية والقوات المسلحة الى تعزيز الامن الدولي والوطني ، يجب عدم إهمال الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الجهود . وبدلا من ذلك ، فإن من شأن التقييم المنهجي المسبق للآثار الاقتصادية - الاجتماعية لتخفيضات الاسلحة وإعداد خطط للتحويل من الاستخدامات العسكرية الى الاستخدامات المدنية أن ييسرا عملية نزع السلاح . والواقع أنه ينبغي التوسع في الدوائر الاكاديمية ودوائر تقرير السياسات في اجراء البحوث المتعلقة بالآثار التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على اجراء تخفيضات للإسلحة عن طريق التفاوض .

١٨٢ - والتحويل عامل حاسم في تنفيذ القرارات السياسية التي تقضي بتخفيض الاسلحة وفك مرافق الانتاج . وإذا أريد للجهود المبذولة للتحويل أن تنجح فإنها يجب أن تعالج بطريقة عملية القضايا الاقتصادية والتكنولوجية ذات الصلة من أجل إيجاد حلول . وهذا بدوره يتطلب إشراك الذين سيتأثرون في عملية التحويل المحلية . ولهذه العملية بُعد اقتصادي كلي لا يمكن معالجته إلا على الصعيد الوطني . ولتقصي ذلك بتعمق أكبر ، أجريت في بعض البلدان دراسات وطنية بشأن جدوى التحويل ومداه . ويمكن لهذه الدراسات أن تقدم معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية ،

وينبغي تشجيعها . ويمكن للامم المتحدة أن تعطي بُعدا دوليا لدراسة تحويل الموارد من الاستخدامات العسكرية الى الاستخدامات المدنية ، وذلك بتعيين فريق خبراء لتقصي هذه المسألة بتعمق .

١٨٣ - وبوجه عام ، فإن نظرة الجماهير لسباق التسلح وآثاره هي حلقة حاسمة سواء في تعريف الحالة الراهنة أو في الجهود الرامية الى إزالة خطر الحرب . وفي هذا الصدد ، تعتبر المنظمات غير الحكومية وسائط هامة للتعبير عن رأي الناس وتوصيله الى عملية تقرير السياسات . وتقوم فئة من الشباب بدور نشط في الحركة المناهضة للحرب . ولا تدرك الفئة الاخرى من الشباب بعد تمام الادراك ما يمثله نشوب حرب نووية من خطر على البشرية ، ولذا ينبغي للامم المتحدة ، في إطار حملتها العالمية لنزع السلاح ، أن تنظر في وضع برنامج إعلامي يركز بصورة خاصة على الشباب ، ويهدف الى زيادة تفهمهم لمضمون وآثار سباق التسلح وما يمكن أن يترتب على نشوب حرب نووية من آثار .

١٨٤ - ومن الواضح أن للنفقات العسكرية ، ولاسيما النفقات العسكرية للدول الكبرى ، آثارا على اداء الاقتصاد العالمي ، تمس ، في جملة أمور ، التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الاموال ، ونقل التكنولوجيا ، والنظام المالي الدولي . ونظرا لهذه الآثار الاقتصادية الدولية المتعددة الجوانب فإن للتوصيات التي وضعها فريق الشخصيات البارزة في ميدان نزع السلاح والتنمية ، تحت رعاية الامم المتحدة ، أهمية قصوى ، وهي تدعو الى اجراء "عمليات تقييم دورية لاثر الانفاق العسكري في العالم كله على الاحتمالات الاقتصادية العالمية ، مع مراعاة القيود الناشئة في جانبي العرض والطلب بالنسبة للاقتصادات التي بلغت مستويات مختلفة من التنمية" (١٥٦) . وبالمثل ، خلص المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية في وثيقته الختامية الى أنه "ينبغي للامم المتحدة أن تواصل الاضطلاع على أساس منتظم ، بتحليل شامل لتأثير الانفاق العسكري على الاقتصاد العالمي والنظام الاقتصادي الدولي" (١٥٧) .

١٨٥ - ومن الامثلة البارزة لتأثير النفقات العسكرية على الاقتصاد الدولي العجز في الميزانيات الذي يرجع في بلدان كثيرة الى الانفاق العسكري المفرط . وهذا العجز يميل الى زيادة تقلب العلاقات الاقتصادية الدولية ، والتأثير على أسعار الفائدة ، وتوجيه التدفقات المالية الدولية ، ونظرا لتعدد ما يترتب على النفقات العسكرية من آثار على استقرار ونمو الاقتصاد العالمي فإنه من المفيد اجراء مزيد من البحوث في هذا الميدان . وتوجد أدلة قوية على تأثير الانفاق العسكري على تطور الاقتصادات الوطنية من ناحية معدلات نموها والاستثمارات الرأسمالية والعمالة . وتوجد معلومات

أقل جدارة بالثقة عن الترابط بين المخصصات العسكرية والعمليات الاقتصادية الدولية . ولذا يوصي فريق الخبراء بأن تؤيد الامم المتحدة اجراء دراسات عن آثار النفقات العسكرية على التجارة والمالية على المستوى الدولي . كما أن هناك حاجة الى مزيد من البحوث عن تأثير تخفيضات الاسلحة على الاقتصادات ذات الصلة وكذلك عن آثارها غير المباشرة على اقتصادات البلدان الاخرى .

١٨٦ - ومن الشروط الضرورية للقدرة على تقديم بيان الى الرأي العام يوضح العبء الاقتصادي الاجتماعي لسباق التسلح ، الكشف الكامل عن المعلومات المتعلقة بحجم الانفاق العسكري . ومن المستحيل حاليا إعطاء رقم جدير بالثقة للنفقات العسكرية العالمية أو حتى للانفاق العسكري لبعض كبار المشتركين في سباق التسلح . ولذا فإن فريق الخبراء يؤيد بشدة البيان الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية في هذا الصدد :

"إن من شأن وجود قاعدة بيانات محسنة وشاملة عن النفقات العسكرية على الصعيدين العالمي والوطني أن ييسر الى حد كبير القيام بدراسة وتحليل أثر النفقات العسكرية على الاقتصاد العالمي وعلى النظام الاقتصادي الدولي . وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي أن يقوم أكبر عدد ممكن من الدول بتزويد الامم المتحدة بمعلومات موضوعية عن ميزانياتها العسكرية وفقا لتعاريف متماثلة ومتفق عليها لمكونات معينة في هذه الميزانيات . وفي هذا الصدد ، ينبغي تكثيف العمل الجاري الآن في الامم المتحدة من أجل القيام على أساس منتظم بدراسة مختلف مشاكل تعريف بيانات الميزانيات العسكرية والإبلاغ عنها ومقارنتها ."(١٥٨)

١٨٧ - وقد شددت التقارير السابقة وكذلك عدد كبير من قرارات الجمعية العامة على أنه ينبغي مواصلة وتكثيف أنشطة الامم المتحدة المتصلة بالميزانيات العسكرية ، بما في ذلك جمع بيانات الانفاق العسكري وزيادة جدارتها بالثقة وقابليتها للمقارنة والى حين التفاوض على عقد اتفاقات دولية مناسبة بشأن تخفيضها ينبغي تشجيع السياسات الوطنية لضبط النفس في مجال الانفاق العسكري . ومن المهم في هذا الصدد أن يكفل النظام الدولي للابلاغ الموحد عن الميزانيات العسكرية الذي استحدث في عام ١٩٨٠ قابلية النفقات العسكرية للمقارنة الموضوعية ، ومن المستصوب أن يستخدمه أكبر عدد ممكن من الدول . وينصح بأن يستفيد نظام الإبلاغ المذكور من النظم المحاسبية الوطنية . والارقام الجديرة بالثقة للنفقات العسكرية ليست ضرورية لتحليل العبء

العسكري الحقيقي فحسب ، بل هي أيضا عنصر هام في التفاوض بشأن عقد اتفاقات لتخفيضها قابلة للتحقق من تنفيذها ، وفي إبرام هذه الاتفاقات .

١٨٨ - ولا يزال لسباق التسلح أثر يبعث على الشقاق في العالم ، فهو يوفر وسائل انتهاك الاحكام الاساسية لميثاق الامم المتحدة وتقويض الامن الدولي والظروف المواتية للتعاون الدولي اللازم على وجه السرعة في جميع الميادين ذات الصلة التي أبرزها هذا التقرير . وبهذا المعنى فإن تطبيق مبادئ الميثاق بنية حسنة أمر ضروري ومكمل لعملية نزع السلاح وللإفراج عن مزيد من الموارد من أجل احتياجات التنمية . وكل هذه الجهود المشتركة لازمة لتدعيم وتعزيز الامن الجماعي الذي تعتبر مبادئه أدوات أساسية لا بديل لها وفرها الميثاق لحفظ السلم والامن الدوليين .

الحواشي

(١) A/8469/Rev.1 ، النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والنفقات العسكرية (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.72.IX.16) .

(٢) A/32/88/Rev.1 ، النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والنفقات العسكرية (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.78.IX.1) .

(٣) A/37/386 ، النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والنفقات العسكرية (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.83.IX.2) .

(٤) انظر نص البيان المشترك بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الصادر في جنيف في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ والوارد في الوثيقة A/40/1070 .

(٥) الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.87.IX.8) ، الفقرة ٢٠ .

(٦) قرار الجمعية العامة د ا - ٢/١٠ المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨ .

(٧) صدرت أولا كوشائق ثم صدرت تحت عناوين كاملة بأرقام منشورات الامم المتحدة للمبيع ، على النحو التالي :

دراسة شاملة عن الاسلحة النووية (A/35/392) رقم المبيع (E.81.I.11) .
تخفيض الميزانيات العسكرية (A/35/479) رقم المبيع (E.81.I.9) .
تخفيض الميزانيات العسكرية (A/35/421) رقم المبيع (E.86.IX.2) .
دراسة شاملة عن تدابير بناء الثقة (A/36/474) رقم المبيع (E.88.IX.3) .
دراسة شاملة عن تدابير بناء الثقة (A/39/348) رقم المبيع (E.85.IX.1) .
مفاهيم الامن (A/40/553) رقم المبيع (E.86.IX.1) .
دراسة عن الردع (A/41/432) رقم المبيع E.87.IX.2) .

(٨) A/37/386 ، الفقرة ٧ .

(٩) المرجع نفسه ، الفقرة ١ .

(١٠) انظر USSR-US SUMMIT, Washington, December 7-10, 1987: Documents and Materials, (Moscow, Novosti Press Agency Publishing House, 1987), pp. 115-132 .

(١١) "حولية معهد ستكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ، ١٩٨٦" SIPRI Yearbook, 1986 (Oxford University Press, 1986), pp. 210-211 .

(١٢) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.87.IX.8 .

(١٣) A/37/386 ، الفقرة ٣٥ .

(١٤) محسوبة من البيانات المقدمة في "حولية معهد ستكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ، ١٩٨٦" ، SIPRI Yearbook, 1986, pp. 233-237 .

(١٥) تستند هذه الاستنتاجات الى الاحصائيات المقدمة في "حولية معهد ستكهولم ، ١٩٨٧" SIPRI Yearbook, 1987 (Oxford, Oxford University Press, 1984), pp. 173-177 .

(١٦) Rober M. Rosh, "Ethnic Cleavage as a Component of Global Military Expenditures", Journal of Peace Research, vol. 24, No.1 (1987), pp.21-30 .

(١٧) معلومات مستمدة من The Military Balance 1986-87, p.222 .

(١٨) هذا هو الرقم السوفياتي الرسمي ، المستمد من صحيفة "البرافدا" ، ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ .

(١٩) للحصول على مزيد من المعلومات ، انظر "حولية معهد ستكهولم ، ١٩٨٧" SIPRI Yearbook, 1987, pp.24-37 .

(٢٠) محسوبة من "حولية معهد ستكهولم ١٩٨٦" SIPRI Yearbook, 1987, p.129.

(٢١) نقلا عن "برافدا" ، ١٣ آذار/مارس ١٩٨٧ .

(٢٢) "حولية معهد ستكهولم ١٩٨٦" SIPRI Yearbook, 1986, p. 129 . ووفقا لهذا المصدر ، قدر أن الاتحاد السوفياتي أجرى ١١٣ تجربة في الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٥ .

(٢٣) A/43/58 ، المرفق ، الفرع أولا .

(٢٤) الولايات المتحدة ، نشرة وزارة الخارجية" Department of State Bulletin, vol. 87, No. 2128, (Washington), p.39 .

(٢٥) انظر الوثائق التالية لمجلس الامن التابع للامم المتحدة : S/16433 ؛ S/17127 و Add.1 ؛ S/17911 و Corr.1 و Add.1 و 2 ؛ S/18852 و Corr.1 و Add.1 .

(٢٦) A/39/348 ، "دراسة عن نزع السلاح التقليدي" (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.85.IX.1) ، الفقرتان ٥٥ و ٥٦ . تناقش هذه القضايا وغيرها من القضايا ذات الصلة بالاسلحة التقليدية ، بمزيد من التفصيل في مختلف فروع الدراسة .

(٢٧) المرجع نفسه .

(٢٨) A/37/386 ، الفقرة ٥٨ (د) .

(٢٩) اعلان مشترك صادر عن فريق الشخصيات البارزة في ميدان نزع السلاح والتنمية (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E/86.IX.5) ، الفقرة ٣ .

(٣٠) "حولية معهد ستكهولم ١٩٨٦" SIPRI Yearbook, 1986 ، ص ٢٢٩ .

(٣١) المرجع نفسه ، ص ٢٢٩ و ٣٠٢ .

(٣٣) للاطلاع على مقارنة منهجية لتنظيم البحث والتطوير في المجال العسكري لدى ثلاثة من البلدان الرئيسية من حيث الانفاق على هذا النشاط ، انظر Raimo Vayrynen, "Military R & D and Science Policy", International Social Science Journal, vol. 35, No. 1 (1983), pp. 61-79 .

(٣٣) انظر "Survey: High Technology", The Economist, 23 August, 1986, p.8 .

(٣٤) انظر Harvey Brooks, "The Strategic Defense Intiative as Science Policy", International Security, vol. 11, No. 2 (1986), p. 181 . وتوضح البيانات التي تغطي الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ أن أكبر خمسة من مقاولي مبادرة الدفاع الاستراتيجي العشرين هم Lawrence Livermore National Laboratory (٧٣٥ مليون دولار) و General Motors (٥٢٩ مليون دولار) و Lockheed (٥٢١ مليون دولار) و TRW (٣٥٤ مليون دولار) و McDonnell Douglas (٣٥٠ مليون دولار) ، وانظر Science Digest, August 1986, p. 53 .

(٣٥) انظر Stephanie Neumann, "International Stratitication and Third World Millitary Industries", International Organization, vol. 38, No. 2 (1984), p.186 .

(٣٦) انظر Robert E. Looney and P.C. Frederiksen, "Protiles of Current Latin American Arms Producers, International Organizzation, vol. 40, No. 3 (1986) .

(٣٧) للاطلاع على تحليل منهجي لمختلف أشكال التصنيع في صناعة الاسلحة ، انظر ، على سبيل المثال ، Helena Tuomi and Raimo Vayrnen, Transnational Corporations, Armaments and Development . وفيما يتعلق بترتيبات الصفقات المتكافئة ، انظر Stephanie Neuman, "Offsets in the International Arms Market", World Military Expenditures and Arms Transters 1985 (washington, D.C., United States Arms Control and Disarmament Agency 1985), pp.35-40 .

(٣٨) انظر على سبيل المثـــال ، Christian Schmidt, "Alternative Approaches to Defence Industry", in National and Financial Resources for Development, vol. 2, S. Berner and L. Taylor, eds. (London, Macmillan 1987) .

(٣٩) فيما يتعلق بحالة الولايات المتحدة ، انظر ، William J. Weida and Frank L. Gertcher, The Political Economy of National Defence (Boulder, Westview Press, 1987), pp.123-124 . وللاطلاع على دراسة متعمقة ومتبصرة لصناعـــة الاسلحة بالولايـات المتحـــدة ، انظـــر Jacques S. Gansler, The Defence Industry (Cambridge, Mass., MIT Press; 1981) . وفيما يتعلق بحالة فرنسا انظـــر ، Dierre Dussauge, L'industrie Francaise d'armament (Paris, Economica, 1986) .

(٤٠) انظر ، على سبيل المثال ، David Holloway, "The Soviet Union", in The Structure of Defence Industry, Nicole Ball and Milton Leitenberg, eds., (New York, St. Martin's press, 1983), pp.50-80 . ويتضمن هذا الكتاب أيضا دراسات عن صناعات الاسلحة ، مثلا ، في الولايات المتحدة الامريكية (Judith Reppy) ، وفرنســـا (Edvard A. Kolodziej) ، وجمهورية المانيا الاتحادية (Michael Brzoska) ، وايطاليـــا (Sergio A. Rossi) .

(٤١) انظر Michael Brzoska and Thomas Ohlson, "Arms Production in the Third World: An Overview", in Arms Production in the Third World, Michael Brzoska and Thomas Ohlson, eds., (London, Taylor and Francis, 1986), pp.7-33 .

(٤٢) المرجع نفسه .

(٤٣) انظر Helena Tumi and Raimo Väyrynen ، المرجع المذكور . وللاطـــلاع على دراسة افرادية عن انتاج الاسلحة في اقتصاد قائم على احلال سلع محلية محل السلـــع المماثلة المستوردة ، انظـــر Ron Ayres, "Arms Production as a Form of Import-Substituting Industrialization: The Turkish Case", World Development, vol.11, No.9 (1983), pp.13-23 .

(٤٤) للاطلاع على التفاصيل ، انظر Herbert Wulf, "Developing Countries", in The Structure of Defense Industry, Nicole Ball and Milton Leitenberg, eds., (New York, St. Martin's Press, 1983), pp.310-343 . ويستكشف انتاج الاسلحة في بلدان منفردة من بلدان العالم الثالث ، على سبيل المثال في Michael Brzoska and Thomas Ohlson ، المرجع المذكور ، ١٩٨٦ ، وفي Emerging Powers: Defense and Security in the Third World, Rodney W. Jones and Steven A. Hildreth, eds., (New York, Praeger, 1986) .

(٤٥) Herbert Wulf, op. cit., pp.328-336; and Michael Brzoska and Thomas Ohlson, op. cit., pp.281-285 .

(٤٦) انظر Richard F. Grimmett, "Trends in Conventional Arms Transfers to the Third World by Major Supplier, 1979-1986" (Washington, D.C. Congressional Research Service, 1987) .

(٤٧) "حولية معهد ستوكهولم ١٩٨٦" SIPRI Yearbook, 1986, p.324 .

(٤٨) المرجع نفسه ، صفحة ٣٢٥ .

(٤٩) المرجع نفسه ، الصفحات ٣٢٣ - ٣٢٧ . ويثبت حدوث هذا الانخفاض في النقل العالمي للاسلحة مصدر آخر يقدر أن القيمة العالمية للاسلحة المنقولة في عام ١٩٨٥ مقاسة بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة في عام ١٩٨٣ ، بلغت ٣٧ بليونا من الدولارات بالمقارنة بمبلغ ٤٠,٣ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٤ . وانخفضت واردات البلدان النامية من الاسلحة من ٣٢,٣ إلى ٣٠,٣ من بلايين الدولارات . انظر World Military Expenditures and Arms Transfers 1986, (Washington, D.C., U.S. Arms Control and Disarmament Agency, 1987) . وللاطلاع على تحليل إضافي لنتائج هذا الانخفاض ، انظر Christian Schmidt, "Les Marchés internationaux d'armement en question", Chroniques S.E.D.E.I.S., vol.36, No.11 (1987), pp.392-399 .

(٥٠) "حولية معهد ستوكهولم ١٩٨٦" SIPRI Yearbook, 1986, pp.325-326 .

(٥١) انظـــر Michael T. Klare, "The State of the Trade: Global Arms Transfer Patterns in the 1980s", Journal of International Affairs, vol.40, No.1 (1986), pp.7-12 .

(٥٢) Michael Brzoska and Thomas Ohlson, op. cit., 1986, pp.30-31 .

(٥٣) انظر ، على سبيل المثال "Defense Aerospace", Christian Science Monitor, 24 April 1986, pp. B 1-7; and "Planemakers are Flying in a Nasty Wind", Business week, 8 June, 1987, pp.62 B-D .

(٥٤) A/37/386 ، الفقرات ٦٣ - ٧٨ .

(٥٥) للاطلاع على موجز لإطار نظام الموارد وفقـــا لهـــذه الاســـس ، انظـــر kenneth Ruddle and Dennis A. Rondinelli, Transforming Natural Resources for Human Development: A Resource System Framework for Development Policy (NRTS-22/UNUP-469), (Tokyo, The United Nations University, 1983) .

(٥٦) انظر Helge Hveem, "Minerals as a Factor in Strategic Policy and Action", in Environmental Factors in Strategic Policy and Action, Arthur H. Westing, ed., (Oxford, Oxford University Press, 1986), PP. 60-64 .

(٥٧) للاطـــلاع علـــى التفاصيـــل انظـــر : Helge Hveem, op. cit., P.61 ؛ و A/37/386 ، الفقرة ٧٣ والجدولان ٥ و ٦ .

(٥٨) المرجع نفسه . لا تزال البيانات الواردة في الجدول ٦ تتعلـــق بالموضوع .

(٥٩) للاطلاع على تحليل للمعلومات الاساسية انظـر : Erik Solem and Antony F. G. Scanian, "Oil and Natural Gas as Factors in Strategic Policy and Action: A Long-Term View", in Environmental Factors in Strategic Policy and Action, Arthur H. Westing, ed., (Oxford, Oxford University Press, 1986), PP. 38-54 .

(٦٠) انظر A/42/427 ، الصفحات ٢٩٠ ـ ٢٩٥ .

(٦١) انظـــر : Alexander A. Arbatov, "Oil as a factor in Strategic Policy and Action: Past and Present", in Environmental Factors in Strategic Policy and Action, Arthur H. Westing, ed., (Oxford, Oxford University Press, 1986), PP. 21-37 .

(٦٢) للاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر : Al Gedicks, "The New Resource Wars", Raw Materials Report, vol. 1, No. 2 (1982), PP. 8-13 . وتدعم الاستنتـــاج القائل بان العامل المعدني لا يثير الحرب عادة ، دراسة تفصيلية أجراها ماتســي هامرستروم بعنـــوان Securing Resources by Force: The Need for Raw Materials and Military Intervention by Major Powers in Less Developed Countries (Uppsala, Department of Peace and Conflict Research, Uppsala University, 1986) . ويقـــوم هامرستروم ببحث التدخلات العسكرية للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في البلـــدان النامية . ويكتشف وجود علاقة ايجابية وإن كانت متواضعة بين التدخلات والاعتماد علـــى المعادن في حالة دولة واحدة فقط من تلك الدول . أما في الحالتين الاخريين فـــإن العلاقة لا تذكر أو غير موجودة .

(٦٣) Fernando Gonzalez-Vigil, "New Technologies, Industrial Restructuring and Changing Patterns of Metal Consumption". Raw Materials Report, vol. 3, No. 3 (1985), PP. 11-31 .

(٦٤) انظر مثـــلا ، Arthur H. Purcell, Resource Optimization and World Peace, Occasional Paper 30 (Muscatine, Iowa, The Stanley Foundation, 1982) .

(٦٥) انظـــر : "Major Profits from Minor Metals", The Economist, 23 August, 1986, P. 65 .

(٦٦) انظـــر : Jacques Aben and Ron Smith, "Defence and Employment in the United Kingdom and France: A Comparative Study of Existing Results", in Peace Defence and Economic Analysis, Christian Schmidt and Frank Blackaby, eds. (London, Macmillan, 1987), PP. 384-398 .

(٦٧) "النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والنفقات العسكرية" (A/37/386) الفقرة ٥٨ (هـ) .

(٦٨) ورقة بعنوان "نزع السلاح والعمالة" ، مقدمة من منظمة العمل الدولية الى المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية (A/CONF.130/PC/INF/15) ، الفقرة ٣ .

(٦٩) انظر : United States Arms Control and Disarmament Agency, World Military Expenditures and Arms Transfers, 1986, (Washington, D. C. , 1987), pp. 59-62 .

(٧٠) William J. Weida and Frank L. Gertcher, The Political Economy of National Defense, (Boulder, Westview Press, 1987), pp. 147-149 .

(٧١) انظر Michael Brzoska, "Economic Problems of Arms Production in Western Europe", in Militarization and Arms Production, Helena Tuomi and Raimo Vayrynen, eds., (London, Groom Helm, 1983), pp. 67-69 .

(٧٢) David K. Henry and Richard P. Oliver, "The Defence Buildup 1977-1985: Effects on Production and Employment", Monthly Labor Review, 1987, No.8, pp. 6-9 .

(٧٣) انظر Rebecca Blank and Emma Rothschild, "The effect of United States Defense Spending on Employment and Output", International Labour Review, vol. 124 No. 6 (1985), pp. 689-693 .

(٧٤) المرجع نفسه ، الصفحات ٦٧٨ - ٦٨٥ .

(٧٥) Marek Thee, Military Technology, Military Strategy and the Arms Race, (London, Groom Helm, 1986), pp. 107-108 .

(٧٦) للحصول على مزيد من التحليل وفقا لهذه الاسس انظر Langdon Winner, The Whale and the Reactor: A Search for Limits in an Age of High Technology, (Chicago, The University of Chicago Press, 1986).

(٧٧) Inga Thorsson, "In Pursuit of Disarmament, Conversion from Military to Civil Production in Sweden", Vol. 1A: Background, Facts and Analyses, (Stockholm, Liber, 1984), pp. 133-134.

(٧٨) للاطلاع على مزيد من التحليل التفصيلي انظر Marek Thee, op. cit.; and Bernd W. Kubbing, "Military-Civilian Spin-Off: Promises, Premises and Problems", Development and Peace, vol. 7, No. 3 (1986), pp. 199-227.

(٧٩) Inga Thorsson, op. cit., p. 137.

(٨٠) Robert W. DeGrasse, Military Expansion, Economic Decline (New York, M. E. Sharpe, 1983), pp. 30-33; and Bernd W. Kubbig, op. cit., pp. 212-214.

(٨١) للاطلاع على مزيد من التحليل التفصيلي انظر Ashton B. Carter, "Communications Technologies and Vulnerabilities", in Managing Nuclear Operations, Ashton B. Carter, John D. Steinbruner and Charles A. Zraket, eds. (Washington D.C., The Brookings Institution, 1987), pp. 217-281.

(٨٢) Bernd W. Kubbing, op. cit., pp. 209-211.

(٨٣) انظر Helena Tuomi and Raimo Vayrynen, Transnational Corporations, Armaments and Development (Aldershot, Gower, 1982), pp. 238-247.

(٨٤) انظر Akin Fadahunsi, The Development Process and Technology (Uppsala, Scandinavian Institute of African Studies, 1986).

(٨٥) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.87.IX.8 ، الفقرة ٣ .

(٨٦) teve Chan, "Military Expenditures and Economic Performance", orld Military Expenditures and Arms Transfers 1986 (Washington, D.C., United States Arms Control and Disarmament Agency, 1987), pp. 29-30.

(٨٧) انظر lchael Brzoska, "The Reporting of Military Expenditures", ournal of Peace Research, vol. 81, No. 3 (1981), pp. 261-177; and Halcan lberg, "Measuring Military Expenditures: Purposes, Methods, Sources, ooperation and Conflict", ibid., vol. 18, No.3 (1983), pp. 161-177; Gary ertz and Paul F. Diehl, "Measuring Military Allocations: A Comparison of lfferent Approaches", Journal of Conflict Resolution, vol. 30, No. 3 (1986), pp. 553-581.

(٨٨) lliam J. Dixon and Bruce E. Moon, "The Military Burden and asic Human Needs", Journal of Conflict Resolution, vol. 30, No. 4 (1986) pp. 660-684.

(٨٩) انظـــر endrik de haan, "Military Expenditures and Economic rowth: Some Theoretical Remarks", in The Economics of Military Expenditures, Christian Schmidt, ed. (London, Macmillan, 1987), pp. 87-97.

(٩٠) سعدت داغر ، "تحليلات شاملة لعدة قطاعات للنفقات العسكرية والتكوين الرأسمالي والإنتاجية والنمو الاقتصادي والقدرة التنافسية (٣٠ نيسان/ابريـــل ١٩٨٦ (A/CONF.130/PC/INF/16) ، ص ٥ .

(٩١) ine Cappelen, Nils Petter Gleditsch and Olav Bjerkholt, "Military Spending and Economic Growth in the OECD Countries", Journal of Peace Research, vol. 21, No. 4 (1984), pp. 361-373. وثمة علاقة موجبة ، تظهـــر بمرور الوقت ، بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي ، وقد لا يمكن تعميم هذه العلاقة لتشمل الصلة بين جهود الدفاع والنفقات العامة على الصحة والتعليم . وفي الولايـــات المتحدة ، تبين أنه لم تكن هناك علاقة منتظمة بينهما في الفترة ١٩٤١-١٩٧٩ : انظـــر ruce M. Russett, "Defense Expenditure and National Well-Being", American Political Science Review, vol. 76, No. 4 (1982), pp. 767-776.

(٩٢) نلن بيتر غليدتش ، "الإنفاق العسكري والهياكل الاقتصادية ، مع التركيز بوجه خاص على الاقتصادات السوفية (A/CONF.130/PC/INF/14) ، ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، ص ٨ . انظر أيضا سعدت داغر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥ ، وستيفن شان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١ .

(٩٣) لاستعراض النتائج البحثية ذات الصلة ، انظر Göran Lindgren, Armaments and Economic Performance in Industrialized Market Economies (Uppsala, Department of Peace and Conflict Research, Uppsala University, 1985), pp. 9-18 .

(٩٤) Adne Cappelen, Nils Petter Gleditsch and Olav Bjerkholt, op. cit . ويبدو أن هذه هي الحالة في الاطار الافريقي ، انظر B.E. Aigbokhan, "Growth and Military Expenditure in a Less Developed Economy", African Peace Research Institute Newsletter, No.16 (1987), pp.5-12 .

(٩٥) "الإنفاق العسكري والهيكل الاقتصادي فيما يتعلق بالاقتصادات المخططة مركزيا" ، مساهمة في المؤتمر المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية من معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية ، موسكو ، ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦ (A/CONF.130/PC/INF/12) ، الصفحتان ٤ و ٥ .

(٩٦) Paul M. Johnson and Robert A. Wells, "Soviet Military and Civilian Resource Allocation, 1951-1980", Journal of Conflict Resolution, vol.30, No. 2 (1986), pp. 195-219 .

(٩٧) انظر أوغستو فاراس ، "الاثر الاقتصادي للإنفاق العسكري : الإنفاق العسكري وعملية التنمية" ، "نزع السلاح" ، المجلد ٢٩ العدد ٣ (١٩٨٦) ، الصفحتان ٨٥ و ٨٦ .

(٩٨) انظر A/36/356 ، "دراسة عن الصلة بين نزع السلاح والتنمية" ، (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.82.IX.1) ، الفقرة ١٨٢ .

(٩٩) Saadet Deger and Ron Smith, "Military Expenditure and Growth in less Developed Countries", Journal of Conflict Resolution, vol. 27, No. 2 (1983); and Saadet Deger, op. cit., pp. 16-18.

(١٠٠) انظر Alfred Maizels and Machiko K. Nissanke, "The Determinants of Military Expenditures in Developing Countries", World Development, vol. 14, No. 9 (1986), pp. 1125-1140.

(١٠١) David Lim, "Another look: Growth and Defense in Less Developed Countries", Economic Development and Cultural Change, vol. 31, No. 2 (1983), pp. 377-384. انظر أيضا Augusto Varas, op. cit., 1986, pp. 87-89.

(١٠٢) A/CONF.130/PC/INF/15 ، الفقرتان ٣ و ٤ .

(١٠٣) للاطلاع على تحليل تفصيلي للتعاقد من الباطن في مجال صناعة الدفاع بالولايات المتحدة ، انظر Jacques S. Gansler, The Defence Industry (Cambridge, Mass., The MIT Press, 1981), pp. 128-161.

(١٠٤) يتضح هذا مما قررته الولايات المتحدة مؤخرا من الاعتراض على حيازة شركة فيوجيتسو المحدودة لشركة فيرتشايلد ، انظر مجلة "نيوزويك" ، ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٧ ، ص ٥٠ .

(١٠٥) انظر Hugh G. Mosley, The Arms Race: Economic and Social Consequences (Lexington, Mass., Lexington Books, 1985), pp. 89-100; and Jacques Aben and Nicolas Daures, "Défense nationale et emploi en France", Problèmes de défense nationale, Université de Montpellier, I. Les Cahiers du Sèminaire Ch. Gide, vol. XV (Montpellier 1982), pp. 154-192.

(١٠٦) Rebecca Blank and Emma Rothschild, "The Effect of United States Defence Spending on Employment and Output", International Labour Review, vol. 124, No. 6 (1985), p. 695.

(١٠٧) يميل علماء الاقتصاد إلى الاختلاف ، رغم هذا ، بشأن أسباب نمو الإنتاجية ودور الإنفاق العسكري فيها : انظر ، على سبيل المثال ، Hugh G. Mosley ، مرجع سبق ذكره ، الصفحات ٧٣ إلى ٧٥ .

(١٠٨) انظر Robert W. DeGrasse, Military Expansion, Economic Decline (New York, M.E. Sharpe, 1983), pp. 30-33 وانظر أيضا Nicole Ball, "converting the Workforce: Defence Industry Conversion in the Industrialized Countries", International Labour Review, vol. 125, No. 4(1986), pp. 409-412 .

(١٠٩) انظر A/36/597 ، "دراسة عن الصلة بين نزع السلاح والتنمية والامن الدولي" (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع 82.IX.1) ، الفقرات ٢١١ إلى ٢١٥ ؛ و Göran Lindgren ، مرجع سبق ذكره ، الصفحات ١٩ إلى ٢٣ .

(١١٠) انظر Hugh G. Mosley ، مرجع سبق ذكره ، الصفحات ١٠٠ إلى ١٠٨ .

(١١١) A/37/386 ، الفقرات ٦٠-٦٣ .

(١١٢) Anthony J. Dolman, Resources, Regimes, World Order (New York, Pergamon Press, 1981) .

(١١٣) انظر Harvey Brooks, op. cit., p. 182 .

(١١٤) انظر ، على سبيل المثال ، Raju Thomas, "India's Nuclear and Space Programmes: Defense or Development?", World Politics, vol. 38, No. 2 (1986), pp. 315-342 .

(١١٥) انظر ، على سبيل المثال ، "SDI Boom or Bust", Scientific American, November 1986, pp. 54-55 .

(١١٦) Harvey Starr et al., "The Relationship between Defense spending and Inflation", Journal of Confilict Resolution, vol. 28, No. 1 (1984), pp. 105-112 .

(١١٧) انظـــر William J. Weida and Frank L. Gertcher, The Political Economy of National Defense (Boulder, Westview Press 1986), pp. 149-153.

(١١٨) A/36/597 ، الفقرة ٢٠٤ .

(١١٩) للاطلاع على بعض النتائج العملية ، انظر Harvey Starr وآخرين ، مرجع سبق ذكره ، الصفحات ١١٦ إلى ١٢٠ .

(١٢٠) Michael Brzoska, "The Military-Related External Debt of Third World Countries", Journal of Peace Research, vol. 20, No. 3 (1983), pp. 271-277.

(١٢١) انظـر Rita Williams Tullberg, "Military-Related Debt in Non-Oil Developing Countries", in Peace, Defence and Economic Analysis, Frank Blackaby and Christian Schmidt, eds. (London, Macmillan, 1987) pp. 302-316.

(١٢٢) Tullberg, op. Cit., 1987.

(١٢٣) انظـــر Aldo Ferrer, "Argentina's Foreign Debt Crisis", Third World Affairs 1985 (London, Third World Foundation for Social and Economic Studies, 1985).

(١٢٤) Robert E. Looney and P. C. Frederiksen, "Defense Expebditures, External Public Debt and Growth in Developing Countries", Journal of Peace Research, Vol. 23, No. 4 (1986), pp. 329-337; and Robert E. Looney, "Financial Constraints on Potential Latin American Arms Producers", Current Research on Peace and Violence, Vol. 10, No. 4 (1987), pp. 159-168.

(١٢٥) للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلا ، انظـــر Dragoslav Avaramovich , "Depression of Export Commodity Crisis of Developing Countries", Third World Quarterly, Vol. 8, No. 3 (1986), pp. 953-977.

(١٢٦) Rita McWilliams Tullberg, "Arms Transfers, Military-Related Debt and Counter-Trade", Congrès International des Economistes de langue Francaise, Universitè de Fribourg, 1-3 June 1987, pp. 7-13 . وانظر أيضـــا

Stephanie Neumann, "International Stratification and Third World Military Industries", International Organization, Vol. 38, No. 2 (1984) .

(١٢٧) انظر A/39/331 ، المرفق .

(١٢٨) انظـــر Executive Secretarial, ECLAC, "Crisis and Development in Latin America and Caribbean", CEPAL Review, No. 26 (1985), p. 26; and Stephany Griffith-Jones, "The International Debt Problem: Prospects and Solutions" . WIDER Working Papers (Helsinki, 1987), pp. 17-19 .

(١٢٩) Joseph Ramos, "Stabilization and Adjustment Policies in the Southern Cone, 1974-1983", CEPAL Review, No. 25 (1985), pp. 104-108 .

(١٣٠) Donald Horne, The Public Culture: The Triumph of Industrialism (London, Pluto Press, 1987), pp. 87-91 .

(١٣١) R.B.J. Walker, "Culture, Discourse, Insecurity", in Towards a Just World Peace , Saul H. Mendlovitz and R.B.J. Walker , eds. (London , Butterworthes 1987), pp. 176-178 .

(١٣٢) Robert A. Hinde , "Trust , Co-operation , Commitment and International Relationships", Current Research on Peace and Violence, Vol. 10, No. 2-3 (1987) pp. 83-90 . See Also Walker, op. cit., pp. 184-187 .

(١٣٣) قـام تـابيو فـاريس وآخرين باستكشاف دور وسائط الإعلام بمزيد مـــن التفصيل فـــي Peace and Communication (San Josè , Editorial Universidad para la paz , 1986) .

(١٣٤) E. Burgov, "Economic Burden of Militarization", in Ways to Security , Scientific Research Council on Peace and Security, (Moscow, Nauka Publishers, 1986) p. 65 .

(١٣٥) Inga Thorsson, "In Pursuit of Disarmament, Conversion from Military to Civilian Production in Sweden", Vol. 1A: Background Facts and Analyses (stockholm, Liber, 1984), pp. 222-223 . وللاطلاع على تحليل شامل ، انظر S. Nadel, "Sotsialno-ekonomicheskaya apologia gonki vooruzhenya i deistvitelnost", Mirovaya ekonomika i mezdunarodnie otnoshenya, No. 2 (1987), pp. 41-51 .

(١٣٦) A/CONF.130/PC/INF/15 , pp. 8-9 ; and Inga Thorsson, op. cit. , Seymour Melman, "Problems of Conversion from Military to Civilian Economy", Bulletin of Peace Proposals, Vol. 16, No. 1 (1985) , pp. 15-18 . وانظر أيضا 1984, pp. 292-293 .

(١٣٧) R. Faramazyan , Disarmament and Economy (Moscow , Progress Publishers , 1987) , pp. 118-121 .

(١٣٨) "Economic Adjustment/Conversion", report prepared by the President's Economic Adjustment Committee (Washington, DC, The Pentagon , 1985) . انظر على سبيل المثال ،

(١٣٩) Seymour Melman, op. cit., pp. 18-19 ; and A/CONF.130/PC/INF/15, pp. 11-13 .

(١٤٠) Inga Thorsson, op. cit. , and Nils Petter Gleditsch Olav Bjerkholt, Adne Cappelen and Knut Moum, "The Economic Effects of Conversion: A Case Study of Norway", in Militarization and Arms Production, Helena Tuomi and Raimo Väyrynen, eds. (London, Groom Helm, 1983), pp. 225-258 . وللاطلاع على تحليل

European Trade Union Institute, انظر ، الجهود التحويل في أوروبا الغربية "Disarmament and the Conversion of Arms Industries to Civilian Production", in Mac Graham , Richard Jally and Chris Smith , eds. Disarmament and World Development (2nd ed.) (New York, Pergamon Press, 1986), pp. 205-224 .

(١٤١) انظر Klaus Engelhardt, "Conversion of Military Research and Development: Realism or Wishful Thinking?", International Labour Review, Vol. 124, No. 2 (1985), pp. 181-192 .

(١٤٢) للاطلاع على مناقشة لعدة مفاهيم للامن ، انظر A/40/553 ، "دراسة عن مفاهيم الامن" (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.86.IX.1) . وتستطلع هذه الدراسة عدة مستويات وأبعاد ونظريات للامن بطريقة تفصيلية .

(١٤٣) A/37/386 ، الفقرة ١٣١ .

(١٤٤) Hugh G. Mosley, The Arms Race: Economic and Social Consequences (Lexington, Mass., Lexington Books, 1985), pp. 135-143 .

(١٤٥) Ruth Leger Sivard, World Military and Social Expenditures, 1987-1988 (Washington, DC, World Priorities, Inc., 1987) .

(١٤٦) مقتبس من بيان السيدة ليزبث بالم ، وفد السويد ، في اجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، نيسان/ابريل ١٩٨٨ .

(١٤٧) انظر مثلا Robert W. DeGrasse, Military Expansion, Economic Decline (New York, Council on Economic Priorities, 1983) . وجرى توثيق الاثر السلبي للانفاق العسكري على صناعة الالات المكنية ، التي هي عماد المجتمع الصناعي المتقدم ، في Anthony DiFilippo, Military Spending and Industrial Decline: A Study of the American Machine Tool Industry (Westport, Conn., Greenwood Press, 1986) .

(١٤٨) للاطلاع على دراسة استقصائية لهذه المشكلة ، انظر Lee D. Olvey , James R. Golden and Robert C. Kelly, The Economics of National Security (Wayne, NJ, Avery Publishing Group, 1984) , pp. 340-348 .

(١٤٩) Robert Gilpin , War and Change in the International System (Cambridge, Cambridge University Press, 1981) .

(١٥٠) A/37/386 ، الفقرات ١١٣ إلى ١٢٥ .

(١٥١) بحثت مشاكل الامن الاقليمي في تقرير عام ١٩٨٢ ، الفقرات من ١٣٦ إلى ١٣١ ، وفي "الامن المشترك : تقرير الهيئة المستقلة المعنية بنزع السلاح وقضايا الامن" (A/CN.10/38) (لندن ، بان بوكس ، ١٩٨٣) ، الصفحات من ١٢٩ إلى ١٣٤ .

(١٥٢) "نزع السلاح والتنمية" ، اعلان مشترك صادر عن فريق الشخصيات البارزة في ميدان نزع السلاح والتنمية (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.86.IX.5) ، الفقرة ٣٨ (ب) .

(١٥٣) للاطلاع على دعوة إلى تعريف شامل للامن ، انظر Richard Ullman, "Redefining security", International Security, Vol.8, No.1 (1983), pp.129-153 .

(١٥٤) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.87.IX.8 ، الفقرة ١٤ .

(١٥٥) قرار الجمعية العامة دإ - ٢/١٠ .

(١٥٦) اعلان مشترك صادر عن فريق الشخصيات البارزة في ميدان نزع السلاح والتنمية (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.86.IX.5) ، الفقرة ٣٨ (هـ) .

(١٥٧) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.87.IX.8 ، الفقرة ٣٥ (ج) '١٩' (هـ) .

(١٥٨) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٥ (ج) '١٩' (د) .

- - - - -